

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

العدد الأول مارس 2016



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر   سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الأول مارس 2016

محتويات العدد

رؤية معرفية:

ملف العدد: في أفريقيا

قضايا وأحداث:

رؤيـة معرفيـة

رفع التباس في التمايز والصلة بين الإسلام والإسلامية والإسلاميين

د. نادية مصطفى[*]، مدحت ماهر[**]

الإسلام وصف لكل مسلم، والإسلامية وصف لمن يسمون أنفسهم ويلقبهم بعض الناس بالإسلاميين، ويعترض بعض آخر على هذه التسمية؛ باعتبارات مختلفة؛ أولها– أنها يمكن أن تشير إلى أن المسلمين من غير الإسلاميين ليسوا مسلمين على الحقيقة، وأن أولئك الإسلاميين يعتبرون أنفسهم هم المسلمون على الحقيقة ومن عداهم غير مسلم (كافر) أو ناقص الإسلام. والاعتبار الثاني لرفض هذه التسمية أنه يفرق بين المسلمين، تفريقا قد يُشعر بالطبقية الدينية وأن الإسلاميين أفضل من المسلمين؛ ومن ثم يحق لهم الوصاية عليهم. الاعتبار الثالث يتعلق بما يروَّج سلبيًّا عن الإسلاميين الحركيين من سمات التشدد والتطرف وعدم التسامح، حتى تصل إلى مقولة العنف والإرهاب.

هذه الاعتبارات وغيرها تحول دون فهم كثيرين لمعنى وواقع (الإسلامية والإسلاميين)، ومن المهم أن نضيف إليه حقيقة واقعية ملموسة تجعل هذا الغموض مستمرًا وقابلاً لمزيد من الالتباس؛ ألا وهي ضعف الثقافة الإسلامية وضعف الإقبال المعرفي لدى عامة المسلمين –حتى كبار المتعلمين والمثقفين منهم– على المصادر الإسلامية المختلفة. فكثير من المسلمين المنخرطين في حوار (مسلمون أم إسلاميون؟) يعترفون بسطحية تصوراتهم عن الإسلام بسعته وعمقه وما يقدمه للإنسان والإنسانية فضلا عن المسلمين من مستويات تجديد الوعي وترشيد السعي، وبعضهم يخوض غمار هذا السجال مكتفيًا بتصور بسيط جدًا عن الإسلام، يستوي في هذا خواص وعوام كثيرون.

وباختصار: فالحاضر الغائب هو تصور "شمول الإسلام"، وتصور كيف يتحقق هذا "الشمول" في واقع الحياة. ثم تأتي بعد هذا الاختصار تفصيلات لا حصر لها، يعبر عنها ما يعرف اليوم بـ"الفكر الإسلامي": أسسه، وقضاياه وإشكالياته وأطروحاته خاصة بين الثابت المشترك المجمع عليه، والمتغير المتنوع المختلف فيه.

---

[*] أستاذ العلاقات الدولية والرئيس الأسبق لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[**] المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

فالإسلامية هي: فكر وحركة، وراءها أفراد ومجموعات من المسلمين يؤمنون –بقوةٍ– بشمول الإسلام، واتساعه لأكثر من مجرد العبادات والأخلاق، واشتماله على موجِّهات تجدِّد وتصلح مجالات الحياة العامة لا الخاصة فقط، بل يرون أنه من واجب المسلمين أن يجددوا حضارتهم والمدنية الإنسانية من منطلق رؤية الإسلام للوجود والعالم، وقيم الإسلام ومبادئه وغاياته السامية، بلا إكراه ولا افتئات على الإسلام نفسه.

أما الإسلام نفسه فيتسع لمسلم يؤمن بالله والرسول والقرآن ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويصوم رمضان، ويكثر من ذكر الله (عز وجل)، ويتصدق بما تيسر له، ولمسلم آخر يزيد على هذا أن يتخذ من الإسلام هُويةً يعرّف بها وجوده الجمعي: الوطني والعالمي، ومرجعيةً يبني عليها تصوراته عن الواقع، وتصوراته عن التجديد والتغيير، ويبني عليها سياساته وسلوكياته.

ومن ثم يمكن أن نميز ثلاثة مستويات من الإسلام تظهر فيها "الإسلامية" بلا إشكال: (1)الإسلام الأصل (الذي به يكون المسلم مسلما)، و(2)الإسلام الواجب (الذي به يكون المجتمع المسلم مبنيًا على الإسلام، ومعه الدولة والأمة)، و(3)الإسلام الكمال (الذي يمتد به الإسلام برسالته إلى العالمين)، والأهم من ذلك كله هو: الخيط الواصل بين هذه المستويات الثلاثة؛ الذي نسميه الرؤية الكلية الأساسية في الإسلام. وها هي إشارة إلى كل من هذه المستويات الثلاثة وما يتممها.

المستوى الأول– الإسلام الأصل:

وهو الأساس لكل فرد مسلم، من توحيد الله تعالى وصلاة وصيام وزكاة وحج وتصدق ما استطاع، مع سلامة الباطن، والتحلي بالأخلاق الفاضلة التي جاء بها الإسلام؛ من الرحمة بالناس والتسامح، والعدل والأمانة والصدق والعفاف والاحتشام.. وهكذا. وهذا هو الإسلام العظيم الذي حين تمثله المسلمون –أفرادًا عاديين وتجارًا ورحالة وعلماء ودعاة– دخل الناس في الإسلام أفواجًا، وانتشر الإسلام في العالم، فوصلوا الخلق بالخالق، والأرض بالسماء.

ومع هذا، فنحن –المسلمين– جميعا نشهد قصورا وتقصيرًا كبيرين منا في هذا المستوى: فكثير من المسلمين غاب عنهم معنى الإسلام الأصل والالتزام الذاتي به، ومنا من لا يحتفظ إلا بكلمة التوحيد العظمى (لا إله إلا الله ، محمد رسول الله)، ويهمل ما بعدها أو كثيرًا من ذلك.

لكن الحياة أوسع من أن تكون فردية أو معاملات بين أفراد. فهل للإسلام من توجيه أو إفادة في بناء المجتمع وتطويره؟ هل فيه تشريعات اجتماعية أو اقتصادية أو دولية؟ هل فيه قيم ومبادئ متميزة عن القيم والمبادئ الموجودة في أديان أو مذاهب إنسانية أخرى، يمكن أن تميز مجتمعه عن مجتمعات أخرى؟

هذه الأسئلة هي التي تلتبس على كثيرين منا اليوم، ويرفض البعض طرحها بعناية وتدبر مكتفيا بالمستوى الأول المذكور، ويجيب بعضنا عنها بالنفي متسرعا وطارحا لإشكاليات: هل سنخلط الدين بالسياسة؟ ألن يسمح هذا للبعض بالمتاجرة بالدين في السياسة والاقتصاد؟ أن يغلق هذا باب العقل لصالح النقل؟ ألن يجعل هذا الحياة المتغيرة التي تقوم على الفكر المتجدد معرضة لفكر أصولي يدعي القدسية و...إلخ؟

أكثر هذه الأسئلة تقوم على نقص في الثقافة الإسلامية، وكما قلنا: أخطر منها أن يعتبر السائل أن هذا القدر من المعرفة كافٍ ونهائي، ولا يسمع لمن يقول بأن الإسلام أكبر من هذا، وأن هذا النقص لا يعني البتة أنه غير مسلم، لكنه يعني أن تطبيق الإسلام غير كامل.

<u>المستوى الثاني– الإسلام الواجب:</u>

وهو ليس ثانويا أو تكميليا أو تجميليا، بل "واجب" عند كل أصحاب العلم الديني الإسلامي (في الأزهر والمدارس المشابهة له وغيرهم)، وعند كل أصحاب الثقافة الإسلامية مهما اختلفوا: أن الإسلام دين ودنيا، دعوة ودولة، فكرة وحركة، علم وعمل على أصعدة: الأسرة والمجتمع والدولة والأمة، كما هو رسالة للعالمين.

هذا المستوى ليس ترفًا ولا هامشيًا في الإسلام، فبدون تحققه يكون المسلم الملتزم مثل مسلم يعيش في مجتمع غير إسلامي أو في دولة وحضارة غير إسلامية؛ لأن الهوية والمرجعية في هذه الحالة لا تتأسسان على الإسلام. وحتى لو كانت القيم التي يتبناها المجتمع جميلة وجيدة، لكنها لا تكون إسلامية بمجرد أنها قيم إنسانية جميلة. فالحرية قيمة عليا في الإسلام وفي مذاهب وأديان ومجتمعات كثيرة غير إسلامية، لكنها في الإسلام لها تأصيل يرتبط بالتوحيد: أن الإنسان ليس عبدا إلا لله وحده، وهو حر من كل ما سواه، ثم تتحول لحرية اجتماعية منضبطة بالتعاليم الاجتماعية والأخلاقية الشرعية، ثم تتحول لحرية سياسية بناء على أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

والظلم ظلم في كل مكان وفي كل الأديان والمذاهب الاجتماعية، لكنه في الإسلام له تكييف خطير سواء كان الظلم اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا. فلن تجد في المذاهب السياسية الوضعية مقولة: "إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا"–حديث قدسي، ومقولة: "الظلم ظلمات يوم القيامة"–حديث نبوي، ومقولة: "أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر"–أي ظالم. فالقيم الاجتماعية والسياسية الجيدة في المجتمعات والأمم غير الإسلامية مرجعيتها الفكر الإنساني، ولا ضير فهي أفضل من المجتمعات اللاقيمية أو سلبية القيم، لكن القيم العامة في الإسلام الواجب: مرجعيتها الأولى هي: الإسلام؛ منظورا فيه بالعقل المتفتح والمنهج العلمي المنفتح على عطاءات الإنسانية.

في مصر والأمة الإسلامية لا يختلف المسلمون –العلماء والمثقفون– على هذا المستوى، ولا يختلفون على أنه من أسس الإسلام، ولا يختلفون على أنه واجب على المسلمين –المستطيعين– أن يسعوا في تحقيقه وتطبيقه. البعض يسميه: تطبيق الشريعة، والبعض يسميه: مشروعا إسلاميا، والبعض يسميه: المرجعية الإسلامية... لا يختلف في أساساته أزهر ولا إخوان ولا سلفيون ولا صوفية ولا مفكرون إسلاميون ولا غيرهم. وهذه هي "الإسلامية" بإجماعاتها وتنوعاتها.

وهذه التنويعات وهؤلاء المجتهدون داخل الإسلامية (التي تؤكد أنها ليست كلا مصمتا)، مجمعون ومتفقون على المنطلق (شمول الإسلام) والغاية (تطبيقه)، وهم في الوقت نفسه: متنوعون في السبل والوسائل. والإسلامية أوسع من كونها حركات أو أحزابا سياسية فقط، بل تتنوع في روافدها في أولوياتها ومجالات الاهتمام والقضايا، وفي تأثرها بالواقع وتغيراته.

لكن نخبة مثقفة غربيا ليس حظ لها من ثقافة إسلامية عميقة، وبعض قطاعات المجتمع المسلم في مصر والعالم العربي والإسلامي، لا تستوعب هذا الإسلام الواجب (الإسلامية)، وتتهم من يحدثها عنه بأنه يفتري على الإسلام. وهذا هو بيت الداء اليوم... فكيف نردم هذه الفجوة؟ نقترح:

1. تبسيط الإسلام الواجب: إسلام المجتمع والدولة والأمة.
2. تطوير الخطاب الديني ليواجه هذا اللبس بمستوياته.
3. الاهتمام بمعالجة الشبهات الشائعة والمروجة عن هذا المستوى من الإسلام.

4. توفير مكتبة تثقيفية في هذا المجال تكون في متناول الجميع.
5. أن يتحلى الجميع بالإيمان الحقيقي بالتعددية على كافة الأصعدة، وبالأخص القوى الإسلامية والمجموعات المثقفة.

المستوى الثالث– الإسلام الكمال:

وهو المتعلق بالتفاصيل الإسلامية، ونسعى إلى التكميل ولو لم نبلغه، لكن القعود عنه يمكن أن يؤثر على "الإسلام الأصل" و"الواجب"، ويضعفهما مع الوقت. وهو محل التنوع الكبير والاجتهاد واختلاف الاجتهادات. فإذا التزم المسلم الفرد بالعبادة والأخلاق، وتبنى المجتمع والدولة الإسلام هوية حضارية ومرجعية عامة، اتسع المجال للاجتهاد واختلافات التنوع والتعددية الفكرية والحركية، كالحال في كل المجتمعات سليمة التكوين.

فكل مجتمع يرسي في البداية هويته ومرجعيته بدرجة تأسيسية، ثم يفتح الأبواب كلها لحريات الفكر والاجتهاد والاعتقاد والإبداع والتعبير والدعوة والنشر والإعلام وتكوين الجمعيات والأحزاب ... التي تتيح للإسلاميين وغير الإسلاميين، والمسلمين وغير المسلمين، أن يطوروا رؤاهم في مناخ منفتح، وأن يعرض كل فريق رؤاه على بقية الناس والشباب الناشئ، وما يُقبل منها من العموم والمجموع يستمر ويتسع حسب درجة قبوله الحر الشفاف، وما لا يُقبل منه يتوقف أو يقف عند حدوده، بغير إكراه ولا خداع.

"الإسلام الكمال" هو الذي ينتج عن هذه البيئة المحررة من قيود القهر بأنواعه: فيتسع المجال لنشر الثقافة والمعرفة الإسلامية في الداخل والخارج، وينفتح المجال لتجريب الاجتهادات الفكرية والحركية المبنية على مرجعية إسلامية؛ تجريبها في الواقع بحرية، فما نجح منها استمر وتطور، وما فشل منها تراجع أو راجع نفسه، وما ثبت عدم صدقه انكشف، وما ثبتت صحته استفاد منه المجتمع.

تتمة الأمر: الرؤية الكلية الأساسية في الإسلام:

هذه المستويات الثلاثة تتضارب عند بعضنا؛ لأننا لا نجيد الوصل بينها، ويكتفي بعضنا بمستوى دون آخر؛ مما يكرس حالة الفصل التي وصفها البعض بـ"الفصام النكد". الإسلام الأصل (الفردي الخاص) يجب

أن يحرسه ويكرّسه إسلام واجب (جمعي مجتمعي سياسي حضاري)، ويحوطه إسلام تتكامل صورته التطبيقية بالاجتهاد في التفاصيل، والحرص على التكميل.

منتوج هذا كله: مجتمع إسلامي متحضر، واسع الأرجاء، متكافل الانتماءات المحلية والوطنية بلا إقصاء، متواصل مع مختلف الحضارات والثقافات، بغير استلاب حضاري ولا صدام حتمي، يؤمن بقيم التقدم، ويفعّلها في حياته ويدعو لها في حياة الأمم الأخرى .

منتوج هذا كله: إسلامُ حياة، يجمع أمة، ويجدد حضارة، ويستنقذ إنسانية انقطعت صلتها بالسماء وما وهبته لها من حرية وكرامة، وعدل شامل وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح.

والإسلاميون هم: مسلمون منتدبون أو انتدبوا أنفسهم للعناية بالإسلام الواجب والكمال، دعوة وتعلما وتعليما، وتعاونا وتكافلا، ومن حقهم –إن لم يكن من واجبهم– أن يطوروا رؤاهم، بما فيها الرؤية الاجتماعية والسياسية، وأن ينافسوا بها أصحاب المذاهب والرؤى الأخرى غير الإسلامية (ولا أقول غير المسلمة)، وأن يصلوا بها إلى المواقع المختلفة في المجتمع والدولة، لا يَظلمون ولا يُظلمون.

فماذا عن الإسلاميين السياسيين الحركيين في مصر وموقعهم من هذه الرؤية؟

هل فشلوا؟ هل انتهوا ولم يعد هناك ما يسمى بالإسلامية السياسية؟ هل هم –حقا– ضد الديمقراطية، وضد المواطنة، وضد حقوق المرأة؟ وضد الوطنية المصرية؟ وأصحاب مشروع خلافة يقضي على المصرية كرابطة كما يقولون؟ وهل مشروعهم ضد "الدولة المصرية"؟

أسئلة قديمة جديدة، تطرح في سياق مختلف تماما؛ سياق ثورة الحرية ضد الاستبداد، ثورة شارك فيها الإسلاميون الحركيون والسياسيون –وفي قلبهم الإخوان المسلمون– مشاركة شهد بها ولها الجميع، سواء في تونس أو اليمن أو ليبيا، فضلا عن مصر. أسئلة تحمل طعم الاتهام أكثر من الاستفهام، ولكن لابد من استمرار البيان والتوضيح، استكمالا للتأسيس أعلاه:

1. الثابت الإسلامي المجمع عليه من المسلمين هو المقدس، والمتغير من الاجتهادات النظرية والتجارب الحركية لا قدسية له، محل صواب وخطأ. لكن هذا لا يعني منع الاجتهاد في الفكر

والحركة بل هو واجب وحق لمن قام به. ومن يريد الاقتصار على الثوابت فقط يضيق الإسلام ويسبب التشدد والتطرف.

2. لا كهنوت في الإسلام، ولا يقتصر فهم الإسلام على أفراد أو مؤسسات أو جماعات دون غيرها، والأمر متعلق بالعلمي الملتزم واللاعلمي المقصر. والإسلاميون غير معصومين، لكنهم أيضا ليسوا خطيئة.
3. الصحوة الإسلامية متنوعة: دعوية وسلوكية، وفكرية وعلمية، ومنها صحوة في الوصل بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية، ومنها صحوة اجتماعية تتعلق بالعمل المجتمعي العام الخيري والتوعوي والتنموي من منظور اجتهادي يصيب ويخطئ.
4. ومن الصحوة الإسلامية: الحركة السياسية الإسلامية، وهي مثل كل الكيانات الإسلامية، غير معصومة ولا مبرأة من الأخطاء، لكنها تتبنى اجتهادا سياسيا إسلاميا، وفي نفس الوقت: لها حق الوجود السياسي من مرجعيتها، ومخاطبة الناس، والمنافسة السياسية، والوصول للحكم دون أية شروط زائدة عن غيرها من الكيانات السياسية، كما يجري معها الآن.
5. كثيرون لا يطالعون ولا يريدون أن يطالعوا "الفكر السياسي الإسلامي الحديث" وخطاب "الحركات السياسية الإسلامية"، اللهم إلا في وسائل الإعلام وفي ظروف غير عادية. ومن ثم يعد من تكرار القول التذكير بتطور الموقف الفكري للإسلاميين من حقوق الإنسان والمرأة والمواطنة.
6. أما موقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية فقد أثبتت العقود الأخيرة أنهم أكبر ضحايا الاستبداد، وأن هناك تيارا كبيرا منهم أعلن وأكد التزامه الأساليب السلمية في التنافس السياسي، وإيمانه بالديمقراطية طريقا للوصول للحكم وممارسته، وسط تشكيكات لا تنقطع. واليوم يعد الإسلاميون أكبر ضحايا الديمقراطية نفسها، بعد أن كبتهم وقمعهم الاستبداد. فما فُتحت فرصة لمنافسة ديمقراطية حقيقية إلا وحازوا فيها النسب الأعلى ثم جرى الانقلاب عليهم (تركيا، الجزائر، مصر،...)...
7. التعددية صارت ثابتا أساسيا في فكر الإسلاميين، لكنها في الفكر العام والعلماني، متاحة وأساسية، إلا مع الإسلاميين. ومن ثم فالمواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين

لم تعد إشكالية واضحة في فكر القطاع الأكبر من الإسلاميين، وإن كانوا لا يخلون من الاختلافات والتنوعات فيما بينهم ما بين موسع ومضيق. وهذا ليس حكرا على الإخوان والسلفيين، ففي الأزهر والصوفية تنويعات أيضا، ما بين موسع ومضيق.

8. الوطنية: الإسلاميون يؤمنون بالأمة الإسلامية، ولا يتناقضون مع الانتماء للعروبة، ولا لمصر. أدبيات وواقع الحركة الإسلامية أو معظمها تتضح بهذا. أما ممارستهم فلم يثبت لا سياسيا ولا قضائيا، أن إسلاميا واحدا أو حركة إسلامية واحدة مارست الخيانة. بل يشهد التاريخ الحديث أن الحركة الإسلامية في مقدمة المدافعين عن الأوطان وقضاياها، وأنهم القوة الأساسية عبر الأمة التي تدافع ضد العدوان الخارجي؛ في فلسطين والعراق ولبنان وغيرها.

9. ما يروج اليوم عن الإسلاميين والحركة الإسلامية على أرض الواقع يحتاج للتريث والمراجعة، فكثير من المتكلمين عنهم غير متابعين جيدا لهم، ويرددون عنهم أقوال خصوم سياسيين وفكريين مضادين للإسلاميين، ولا توجد جهات محايدة تقيم تجربتهم وإنما خصوم وأعداء وفقط. والحديث اليوم عن استئصال الإسلاميين هو موجة قديمة جديدة تعرضهم لمحنة ثم تظهر الحاجة للدفاع عن الإسلام في المجال العام، فتنفتح الأبواب لصحوة إسلامية جديدة، وهكذا. والنجاح والفشل نسبيان، ولا يوجد فشل مطلق ولا نجاح مطلق، والجميع ينجح ويفشل، ويتقدم ويتأخر ولا إشكال في هذا. فيجب عدم تضخيم "أخطاء الإخوان أو الإسلاميين" وكأنها نهاية العالم. فلعل غيرهم أجرم ولم يتوجه إليه نفس النقد والاتهام.

10. الإسلاميون ليسوا المشكلة التي تعاني منها مصر وأوطاننا، لكن هناك مشكلة في التعامل معهم وتعاملهم مع غيرهم. الحل الأساس هو الحرية: حرية الإسلاميين في اجتهاداتهم وتجاربهم، وحرية غيرهم في الاختلاف معهم والتعاون أو التنافس. لكن لم يكن الحقد ولا الكراهية، ولا ترويج الصورة المشوهة، ولا القمع والاستبداد... هذه الأمور لم تكن يوما حلا لمشكلاتنا. فسيبقى الإسلاميون فكرا وحركة ما بقوا مصرين على البقاء، وستبقى الحرية قيمة غالية وغاية سامية تدافع عن أهلها.

*****

ملف العدد:

في أفريقيا

سد النهضة: تحولات وتحديات

د.محمد عاشور[*]

مقدمة:

في إبريل 2011م وضع "ميلس زيناوي" رئيس الحكومة الإثيوبي السابق حجر الأساس للمشروع الذي عرِف آنذاك "بسد الألفية" قبل أن يتحول اسمه إلى الاسم الحالي "سد النهضة"[1].

وعلى الرغم من أنه ليس أول المشروعات التي تبنيها إثيوبيا على مجري النهر وروافده دونما تشاور مع مصر كما تقضي المعاهدات الدولية والإقليمية[2]، فإنه (سد النهضة) يعد الأكبر أثرًا والأكثر خطرًا في ضوء التعديلات الفنية على المخطط الأصلي للسدّ.

ومع الإيمان بوجود عديد من الفاعلين، فإن حجم التقرير لم يكن يحتمل التوسع في تتبع أدوارهم جميعا، لذا يعنى هذا التقرير بالتعرف على تداعيات السد داخليا وإقليميا بالنسبة للفاعلين المباشرين وتحديدًا: إثيوبيا ومصر والسودان؛ وصولا إلى طرح بدائل التعامل مع تلك الآثار والتداعيات.

أولًا- سد النهضة وإثيوبيا: فرصة تاريخية أم ثقب أسود؟

تشير الدراسات إلى أن سد النهضة من المتوقع أن يحقق لإثيوبيا مجموعة من العوائد الاقتصادية والسياسية[3] يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[*] أستاذ العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

[1] The Economist (2011), 'A Dam Nuisance', 20th April 2011, available online at http://www.economist.com/node/18587195

[2] Minas. T. G "In Defense of Ethiopia's Dam and Its National Interest"., at http://aigaforum.com/articles/In-Defence-of-Ethiopias-Dam.pdf

الشفيع محمد المكي (2000)، الأبعاد السياسية للمشاريع المائية الإثيوبية، مجلة دراسات حوض النيلن العدد الثاني، جامعة النيلين: الخرطوم. ص ص 19- 20

[3] Rawia Tawfik, (2015), Revisiting hydro-hegemony from a benefit-sharing prespective: the case of the grand Ethiopian renaissance Dam, Discussion paper, German Development Institute, p 26 at: https://www.die-gdi.de/uploads/media/DP_5.2015.pdf

- تقليص المخاطر البيئية الناجمة عن الاعتماد على الوقود العضوي، وتوفير الطاقة اللازمة لسد العجز الذي تعاني منه إثيوبيا والوفاء باحتياجات المشروعات التنموية الطموحة للبلاد من الطاقة وانتشالها من دائرة فقر الطاقة[1].

- تصدير فائض الطاقة كمصدر للعملة الصعبة لدول الجوار والشرق الأوسط.

- مصدر من مصادر الفخر الوطني لتنفيذه (حتى الآن) بالاعتماد على التمويل الوطني من ناحية[2]، ولأنه يعد كسرًا واضحًا "للغطرسة والهيمنة" المصرية التاريخية على مجريات الأمور فيما يتصل بنهر النيل وروافده.

- تأكيد مركزية الدور الإقليمي لإثيوبيا كفاعل رئيس في القرن الأفريقي وحوض النيل وشرق أفريقيا بصفة عامة.

ورغم ما سبق، فإن مشروع سد النهضة لا يخلو من مجموعة من الآثار السلبية على إثيوبيا والشكوك حول جدواه الاقتصادية وغاياته الفعلية وهو ما يمكن إجماله فيما يلي:

التكلفة الباهظة للسدّ قياسًا إلى ميزانية الدولة الإثيوبية وعوائد المشروع المتوقعة[3]، حيث نصح خبراء صندوق النقد الدولي إثيوبيا بتقليل معدلات بناء السد حتى لا تؤثر الوتير المتسارعة للبناء على الاحتياجات التمويلية للمشروعات في القطاعات الأخرى.

Block, P. and K. Strzepek (2010), 'Economic Analysis of Large-Scale Upstream River Basin Development on the Blue Nile in Ethiopia Considering Transient Conditions, Climate Variability, and Climate Change', Journal of Water Resources Planning and Management, 136(2), pp. 156-166

[1] Block, P. and K. Strzepek, Ibid, pp. 156-166

[2] Financial Times (2012), 'Nile dam: Water wars averted for now', June 19, at
http://www.ft.com/cms/s/0/1f820ab2-b608-11e1-a511-00144feabdc0.html#axzz24mAeU79P

[3] في دراسة سابقة للبنك الدولي قدرت تكلفة إدارة الموارد الهيدرولوجية بنحو 30 من الناتج الإجمالي لإثيوبيا مع قدرة تخزينية لا تزيد عن 1% من إدارة نفس الموارد في أمريكا الشمالية راجع:

World Bank (2006), 'Ethiopia – Managing Water Resources to Maximize Sustainable Growth', World Bank, at
http://water.worldbank.org/publications/ethiopia-managing-water-resources-maximizesustainable-growth-water-resources-assistanc

أن ارتفاع السد المقترح (١٣٥ مترًا) ومعدل التدفق المائي اللازم لتشغيله يشير إلى أن السد ربما لا يستطيع تحقيق حجم إنتاج الطاقة المستهدف إنتاجها على مدار العام، وهو ما دفع البعض للتشكك في أن تكون الغاية من السد هي توليد الطاقة الكهربائية فقط كما تعلن دائما وتؤكد الحكومة الإثيوبية، أخذًا في الاعتبار نصائح خبراء البنك الدولي بجعل السد متعدد الأغراض ليكون أكثر عائدًا وجدوى، حيث يرى هذا الفريق أن اقتصار استخدامات السد على توليد الطاقة يتعارض ومبادئ الكفاءة والجدوى الاقتصادية[1].

- الشكوك حول جدية وكفاية الدراسات التي قامت بها إثيوبيا، وهل أخذت في الاعتبار آثار ترسبات الطمي على عمر السد؟

- أن أي تأخير في تشغيل السد فور الانتهاء منه ستكون تكلفته عالية جدًا، مقيسة بمعدلات الديْن المحلّي المرتفعة[2]، خاصة في ظل عدم جاهزية شبكات الربط الكهربائي مع الدول المستوردة وعدم ملاءمة البعض منها اقتصاديًا للوفاء بالتزاماتها المالية.

- التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اتساع نطاق مرض الملاريا في منطقة الخزان باعتبار ديمومة الوجود المائي في المنطقة، وعن عمليات التهجير المصاحبة لبناء السد[3].

تلك الآثار مجتمعة تنذر في بعض جوانبها أن المشروع –حال فشله أو توقفه لأي سبب من الأسباب– قد يتحول إلى ثقب أسود يبتلع داخله موارد البلاد الشحيحة دون أن يظهر لها أثر على مواطني البلاد. وهو ما يمكن أن ينعكس سلبًا على النظام الحاكم في ظل ما أحدثته الدعاية المصاحبة للمشروع وسياسيات التعبئة من ثورة توقعات متزايدة لدى قطاعات كبيرة من الشعب بربط اكتمال المشروع بتحسن مستوياتهم المعيشية.

وقد أدارت إثيوبيا ملف سد النهضة بكفاءة عالية متّبعةً سلسلة من التكتيكات والأدوات[1] في مقدمتها:

---

[1] Michael Hammond (2013), “The Grand Ethiopian Renaissance Dam And the Blue Nile: Implications for trans boundary water governance”, Discussion Paper 1307, at: http://www.globalwaterforum.org/wp-content/uploads/2013/02/The-Grand-Ethiopian-Renaissance-Dam-and-the-Blue-Nile-Implications-for-transboundary-water-governance-GWF-1307.pdf

[2] Pat Adams, p.12

[3] Minas. T. G. op.cit., p.18

1- حسن اختيار موعد الإعلان عن المشروع والذي تزامن مع مخاض محاولة الانسلاخ من نظام مبارك في مصر وما صاحبها وتلاها من عوامل عدم استقرار.

2- الترويج للمشروع باعتباره قاطرة للتنمية في إثيوبيا وترجمة واقعية للرؤية الإثيوبية فيما يتصل بقواعد استغلال الأنهار، وأداة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بين دول حوض النيل والقرن الأفريقي وربما دول الشرق الأوسط، وأنه ليس موجهًا ضد أحد.

3- السعي إلى تسويق مشروعات ربط كهربائي مع كل من جيبوتي وكينيا والسودان، واستهداف أوغندا وتنزانيا وبورندي، ورواندا، واليمن، وجنوب السودان، ووعود بأنصبة من الطاقة المتوقعة للسد بأسعار مخفضة.

4- محاولة جذب السودان إلى تأييد المشروع عبر التأكيد على المزايا التي يحققها المشروع للسودان، بما يحرم مصر من ظهير وسند رئيس في معارضة المشروع.

5- الاعتماد في تمويل المشروع على الجهود الذاتية للدولة الإثيوبية وشعبها بما يفقد مصر إحدى أوراق الضغط الأساسية ممثلة في السعي لدى المؤسسات والدول المانحة للحيلولة دون تمويل مشروعات السدود؛ استنادا إلى عدم التوافق (الإجماع) بين دول الحوض التي كثيرا ما كان تشترطه الجهات الممولة لتقديم قروضها ومساعداتها[2].

6- تأخير المفاوضات ومد آجالها والمماطلة في تنفيذ توصيات تلك اللجان، مع رفض أي وقف أو تأجيل للعمل في المشروع بما يعني فرض الأمر الواقع والاستفادة منه في مزيد من أوراق المفاوضة باعتبار ما صار إليه الوضع في الواقع.

---

[1] حول تلك التكتيكات والأدوات راجع:

Rawia Tawfik, op. cit., pp23-26

[2] Financial Times, op. cit., see also Pat Adams, Progress-at-Any-Cost_-International-Development-Banks-Large-Hydropower-and-the-Environment-in-Ethiopia. At http://web.colby.edu/eastafricaupdate2012/files/2012/12/Chapter-7.-Progress-at-Any-Cost_-International-Development-Banks-Large-Hydropower-and-the-Environment-in-Ethiopia.pdf

ثانيًا– مصر وسد النهضة: من واقع الأمر إلى الأمر الواقع

يعتبر سد النهضة بمثابة تحول جوهري في قواعد اللعبة في منطقة حوض النيل[1] التي خضعت طويلا لما يمكن تسميته الهيمنة المصرية؛ انطلاقًا من أوضاع منطقة حوض النيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادتها خلال العقود الماضية العديد من الاضطرابات تضافرت مع الصعوبات التمويلية والفنية؛ لتحول دون قدرة أي من دول الحوض –وفي مقدمتها إثيوبيا– على طرح تحدًّ فعلي للرؤية المصرية، رغم اعتراضات النظم الإثيوبية المتعاقبة ورفضها الاتفاقيات الدولية المنظمة لاستخدام مياه النيل[2]. ساعد على ذلك حرص مصر وقدرتها على منع تكتل دول الحوض في مواجهتها؛ مستعينة بمساندة سودانية للموقف المصري.

لكن منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين بدأ نوع من التراجع في الدور المصري على الساحة الأفريقية بصفة عامة؛ بدت ملامحه شديدة الوضوح في مشكلات القرن الأفريقي (الصومال، الحرب الإثيوبية الإريترية....)، ومنطقة حوض النيل (رواندا، بوروندي، الكنغو....)، لصالح قوى (إثيوبيا) وتنظيمات إقليمية (الإيجاد)، وبلغ ذروته في انفصال جنوب السودان.

في ظل ما سبق، بدأ يظهر على السطح تكتل واضح وصريح لدول منابع النيل خلف الرؤية الإثيوبية بشأن الاستغلال العادل لمياه حوض نهر النيل في مواجهة مصر ،ومن ورائها السودان، كدول مصب تجسد في توقيع ست دول من دول الحوض على اتفاق إطاري بشأن استخدامات المياه في حوض النيل، على غير رغبة مصر أيضا[3]. وبذلك تبادلت مصر وإثيوبيا المواقع فيما يتصل بالفعل ورد الفعل، وهو ما تجلى بوضوح في مسألة سد النهضة.

---

[1] Rawia Tawfik, op. cit., p23

Michael Hammond (2013), “The Grand Ethiopian Renaissance Dam And the Blue Nile: Implications for trans boundary water governance”, Discussion Paper 1307, at: http://www.globalwaterforum.org/wp-content/uploads/2013/02/The-Grand-Ethiopian-Renaissance-Dam-and-the-Blue-Nile-Implications-for-transboundary-water-governance-GWF-1307.pdf

[2] Minas. T. G. op. cit., p.3

[3] Michael Hammond, op.cit.,

فرغم المخاوف المصرية من التأثيرات السلبية للسد، ورغم تجميد مصر مشاركاتها في بعض جولات المفاوضات والمباحثات الثلاثية (مصر، إثيوبيا، السودان)، والتلويح باستخدام كافة السبل (بما في ذلك القوة المسلحة) في الدفاع عن حقوقها المشروعة في مياه النيل، فإن مجريات الأمور تشير إلى رضوخ مصر وعودتها للمسار الإثيوبي المرسوم للمفاوضات. وتوقيعها اتفاق إعلان المبادئ في مارس ٢٠١٥م الذي تضمن عشرة مبادئ، وتشمل: مبدأ التعاون، والتنمية والتكامل الاقتصادي، والتعهد بعدم إحداث ضرر ذي شأن لأي دولة، والاستخدام المنصف والعادل للمياه، والتعاون في عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوي، ومبدأ بناء الثقة، ومبدأ تبادل المعلومات والبيانات، ومبدأ أمان السد، ومبدأ احترام السيادة ووحدة أراضي الدولة، ومبدأ الحل السلمي للنزاعات، فضلا عن إنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاث للتعاون في عملية تشغيل السدود بشكل يضمن عدم الإضرار بمصالح دول المصب[1].

وقد أثار الاتفاق المذكور لغطًا كثيرًا بين من يرون فيه تخليًا عن الحقوق التاريخية لمصر وحصتها في مياه النيل، ومن يعارضون ذلك الطرح؛ باعتبار أن اتفاق المبادىء يتضمن الإشارة إلى قواعد القانون الدولى؛ وهو ما يضمن – من وجهة نظرهم- حقوق مصر التاريخية.

وقد اعتبرت إثيوبيا اتفاق المبادئ اعترافا مصريا بحقها في بناء السد بالمواصفات المطروحة، وأن التفاهم والتفاوض سيكون بشأن ترتيبات وآليات عمل السد وليس حجمه. في مقابل الرؤية المصرية التي ترى أن الاتفاق لا يعني الموافقة على حجم السد وتصميمه؛ ولذا طالبت ببعض التعديلات في تصميم السد؛ من بينها: زيادة فتحات تصريف المياه، وهو ما رفضته السلطات الإثيوبية، واعتبره البعض بمثابة "النكتة"، إذ يتطلب تعديل تصميم المشروع بعد إنجاز 55% من أعماله[2]، في تأكيد لتحولات الموازين وفاعلية الاستراتيجية الإثيوبية القائمة على فرض الأمر الواقع، في مواجهة بطء مصري في التعامل مع الأزمة وعجز عن الإمساك بزمام المبادرة من جديد. وهو أمر يجد تفسيره في حالة الانقسام وغموض المستقبل داخليًا، إضافة إلى تداعيات الغياب المصري الفاعل عن الساحة، وفقدان كثير من أوراق الضغط ومصادر الدعم

---

[1] الاهرام المصرية في 24مارس 2015

[2] Ethiopia News, Egypt is grappling with reality of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, at: http://www.tigraionline.com/articles/egypt-and-gerd16.html

بفعل التقلبات التي شهدتها وما زالت تشهدها الساحة المصرية، ولعل في تحولات الموقف السوداني بشأن سد النهضة واحدًا من أخطر تحديات السياسة المصرية فيما يتصل بالتعامل مع أزمة سد النهضة.

ثالثاً– السودان وسد النهضة : من الغموض إلى رمانة الميزان

موقف السودان من سدّ النهضة شابه نوع من الغموض؛ فيما يتصل بتأييد مشور سد النهضة أو معارضته، على كافة المستويات[1]. ويقتضي التعرف على موقف السودان من سد النهضة، التقدير الموضوعي للرؤى المطروحة بشأن الآثار المتوقعة للسد على السودان، والتي يمكن إجمالها في مجموعتين من الآثار[2]:

أ. **الآثار الإيجابية:**

1– حَجزُ الطمي الناجم عن فيضان النيل الأزرق (ما بين ١٢٠ – ١٥٠ مليون طن من الطمي) أفقد تراكم رواسبها ثلاثةً من سدود السودان (سنار والروصيرص وخشم القربة) أكثر من نصف طاقتها التخزينية للمياه والتوليدية للكهرباء، وأدّى إلى انهيار البنية التحتية للري في مشروع الجزيرة. ويكبد الحكومة السودانية نحو عشرين مليون دولار سنويًا لمكافحتها.

2– وَقْفُ الفيضانات المدمّرة التي تجتاح مناطق النيل الأزرق كل عددٍ من السنوات. وتنظيم انسياب النيل الأزرق خلال العام بدلاً من موسميته الحالية (يونيو إلى سبتمبر) مما سينتج عنه تعدّد الدورات

---

[1] انظر على سبيل المثال فقط موقفين متعارضين للرئاسة السودانية "البشير لا نساند إثيوبيا وسد النهضة يهدد بغرق السودان"
http://www.albawabhnews.com/1643393
بعد تصريحات البشير حول حلايب وسد النهضة : هل باعت السودان مصر
http://www.daralhilal.com.eg/show-8177.html

[2] تم الاعتماد على تقرير لجنة الأنهار الدولية بشأن سد النهضة على الرابط التالي
http://www.internationalrivers.org/files/attached-files/international_panel_of_experts_for_ethiopian_renaissance_dam-_final_report_1.pdf
ولرؤية مختصرة راجع: Rawia Twfik, op. cit., pp 40-42.
وانظر أيضا وجهتي نظر مصرية وسودانية:
سلمان محمد أحمد سلمان، د. سلمان محمد أحمد سلمان : سد النهضة الإثيوبي.. فوائد متعددة للسودان، http://www.alnilin.com/695961.htm
هاني رسلان : موقف السودان من سد النهضة "سياسي" بحث، http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-187235.htm

الزراعية، وتنظيم وزيادة الإنتاج الكهربائي من سدِّ مروي، وتنظيم تغذية المياه الجوفية في منطقة النيل الأزرق خلال كل العام بدلاً من موسميتها.

3- وعود إثيوبيا بمدِّ السودان بكهرباء سدِّ النهضة للسودان بسعر التكلفة الذي يبلغ ربع التكلفة لتوليد الكهرباء في خزان مروي والسدّ العالي.

4- وعود إثيوبيا بمدِّ السودان بمياهٍ لري مشاريع السودان الزراعية في ولاية النيل الأزرق من بحيرة سدِّ النهضة عبر قناةٍ يمكن شقّها من البحيرة وحتى هذه المشاريع، إن رغب السودان في ذلك.

5- أن العرضين السابقين سوف يساعدان السودان في حلِّ مشاكل إمدادات الكهرباء في كل الولايات، وفي زيادة كميات المياه التي سيستخدمها من نصيبه من مياه النيل، وفي توسيع الإنتاج الزراعي في ولاية النيل الأزرق.

6- الحديث عن أنه مع انخفاض المياه المتجهة للسد العالي، فإن حوالي 140 ألف فدان داخل حدود السودان ستنحسر عنها المياه وستكون صالحة للزراعة بفضل ترسب الطمي فيها.

ب. الآثار السلبية:

1. انهيار السدّ سوف يُغرِق السودان ويدمّر كل أرجائه من الحدود مع إثيوبيا وحتى حلفا القديمة.
2. سيحرم الآلاف من الفدادين التي تروى خلال موسم الفيضان من وصول المياه إليها.
3. سيؤثر السد على منسوب المياه الجوفية في البلاد والزراعة المعتمدة عليها.
4. تزايد الاعتماد السوداني على الطاقة وكذا تحكم إثيوبيا في حجم التصرفات المائية المنسابة عبر السد إلى السودان؛ بما يجعل الأخيرة رهينة طبيعة العلاقات السياسية للبلدين.
5. تكريس تنامي النفوذ الإثيوبي في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا.

والمتأمل فيما سبق، يكشف بوضوح أن المخاطر السياسية بالنسبة للسودان تفوق المخاطر الطبيعية والفنية؛ التي لا تخلو منها أي من سدود العالم. أضف إلى ذلك، ضغوط بعض التيارات الداخلية في اتجاه

فك الارتباط بين السودان ومصر وعدم رهن المصالح السودانية بالمصالح المصرية، وهو ما يزيد من أعباء رسم الخيارات المتاحة أمام صانع القرار المصري.

رابعًا– الخيارات المصرية للتعامل مع تحديات سد النهضة

يتعين العمل بكافة السبل للحفاظ على التعاون (التحالف) المصري السوداني في تلك القضية المصيرية، علاوة على العمل على عدة مسارات متوازية ومتساندة، نجملها في:

أ. داخليا:

1. رأب الصدع السياسي الداخلي الذي مثّل كعب أخيل للسياسة المصرية وعبره استكملت حلقات تقويض الدور المصري في أفريقيا وفي القلب منها منطقة حوض النيل.
2. التحسب لأسوأ السيناريوهات: وهي انخفاض إيراد نهر النيل بصورة مؤثرة؛ من خلال إعادة النظر في نظم الري والتركيب المحصولي للزراعة المصرية، ووقف الهدر في استخدام المياه.
3. تعبئة كافة الجهود الوطنية الحكومية والخاصة واستنهاض الهمم والكفاءات العلمية الداخلية والخارجية لمواجهة ذلك التحدي عبر بحوث المصادر البديلة لمياه النيل كمشروعات تحلية مياه البحر والتكنولوجيا المتعلقة بها، وإعادة استخدام مياه الصرف. وكذا تعظيم الاستفادة من المياه الجوفية وتكنولوجيا الآبار.
4. توظيف جهود الإعلام الموجه (من مصر ويفضل من خارجها) باللغات المحلية الأفريقية في التعريف بالموقف المصري من المشروع ومواجهة الدعاية الإثيوبية.
5. التدرب على مسارح القتال الأفريقية، واعتبارها من مسارح القتال المحتملة للجيش المصري.
6. وضع حسابات جادة وواقعية لبديل تخريب أو انهيار السدَ قبل وبعد تشغيله.
7. تعزيز الدفاعات الخاصة بالسدّ العالي الذي تتوعد إثيوبيا حكومة وشعبًا بضربه حال إقدام مصر على أي عمل يستهدف سد النهضة بنفسها أو عبر وكيل.

8. دراسة إمكانات التعاون الاقتصادي مع إثيوبيا ودول حوض النيل في مجالات المنتجات الزراعية والحيوانية بصورة كبيرة، على نحو يقلل من احتياجات مصر المائية للزراعة من ناحية، ويمنح مصر ثقلًا اقتصاديًا في الميزان التجاري الإثيوبي يمكن توظيفه لتحقيق توازن في التأثير بين الجانبين.

ب. إقليميا:

1 ـ إبداء بعض المرونة فيما يتصل بمطالب إثيوبيا والسودان في مجال الطاقة والزراعة مع التمسك بعدم إضرار تلك المشروعات بالمصالح المصرية، ويمكن أن تكون مؤشراته (مؤشرات عدم الإضرار) تقليص حجم خزان سد النهضة، وإطالة المدى الزمني لملئه.

2 . المبادرة بتسوية مشكلة حلايب وشلاتين مع السودان بحل جذري مشترك بين البلدين، أو قبول التحكيم بشأنها مع اتفاقيات ثنائية مسبقة على سبل استغلال المنطقة بصرف النظر لأي طرف جاء حكم التحكيم. وأن يصاحب ذلك حملة إعلامية ضخمة بشأن مزايا التكامل أو التحكيم والفوائد الاقتصادية والسياسية التي ستعود على الدولتين؛ وهو أمر سيحقق مزيدا من الشرعية لكلا النظامين ومزيد من التقارب، يمكن أن يستثمر في مزيد من فرص التعاون الاقتصادي المصري السوداني زراعيا وصناعيا في منطقة التكامل المقترحة، وكذا في تعزيز الوجود البشري والعسكري المصري في مناطق الحدود السودانية لا سيما تجاه إثيوبيا والجنوب، بما يوازن النفوذ الإثيوبي في المنطقة .

3 – تكثيف التعاون المصري مع دول حوض النيل والقرن الأفريقي في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية (التدريب والتكنولوجيا)، بما يزيد من أوراق المساومة والتأثير المصري في مواجهة النفوذ الإثيوبي ومن ورائه النفوذ الإسرائيلي.

4 – إعادة إحياء "مشروع جونجلي" في جنوب السودان لتوفير نحو ٤ مليارات متر مكعب من المياه والبحث عن مشروعات مماثلة يمكن من خلالها تقليل أثر سد النهضة على مصر.

5 – فتح قنوات اتصال مباشرة أو غير مباشرة مع قوى المعارضة الإثيوبية المختلفة لا سيما في منطقة بني شنقول جوموز (مقر سد النهضة).

6 . تكثيف الجهود السياسية والمبادرات المصرية والعربية بشأن قضايا القرن الأفريقي والصومال وإحياء جهود الوحدة الصومالية (الدولة)، والمراقبة عن كثب لمساعي إحياء فكرة الصومال الكبير (القومية/ الأمة) الذي يضم الأوجادين الخاضعة لإثيوبيا. وجهود إحياء النزعات القومية (الأورومو، السيدامو، الجبرتي، الصوماليين.....)، والتي لا شك ستزيد تكلفة تأمين الأعمال والاستثمار في مشروع سد النهضة بما يزيد من التضييق على داعمي المشروع، ومخاوف المستثمرين، وهو ما لن تستطيع ميزانية الدولة الإثيوبية احتماله بما سيدفعها إلى تخفيض سقف طموحاتها بالنسبة لحجم السد.

7 ـ استثمار ما تبقى من رصيد لمصر لدى دول الخليج في مساندة مطالب مصر المشروعة على الصعيد الدولي في وقف العمل في السد؛ لحين البت في آثاره من كافة الجوانب من خلال نفوذ دول الخليج الاقتصادي في القارة والبالغ نحو 30 مليار دولار ما بين قروض وهبات واستثمارات مباشرة نسبة كبيرة منها في شرق أفريقيا[1].

8 – التنظيم والمشاركة في مناورات مشتركة مع بلدان أفريقية، وفي مناطق وبؤر التوتر في السودان أو ما يناظرها من مسارح قريبة الشبه من مسرح القتال الإثيوبي.

9 ـ مراجعة قواعد بيانات دورات أكاديمية ناصر العسكرية وأكاديمية الشرطة خلال العقدين الماضيين للتعرف علي الكوادر الأفريقية التي يمكن استقدامها لدورات فنية متقدمة يمكن الاستفادة منها معلوماتيا وميدانيا في التعامل مع التهديدات سالفة البيان.

10 ـ إن لم يكن ثمة قواعد بيانات كافية عن السنوات المذكورة، يتعين أن تعمل الأجهزة المعنية على اصطفاء وانتقاء كوادر من بلدان القرن الأفريقي لحضور دورات قادمة تحقق ذات الغاية.

ج. دوليا:

---

[1] Diversifying to Africa: Gulf countries to pump $30 billion into the continent at: http://www.albawaba.com/business/gcc-investments-african-infrastructure-609451

1. التمسك بالموقف الرافض للتمويل الدولي للمشروع بصورته المطروحة باعتبار آثاره السلبية على مصر بما يحول دون انفتاح أبواب التمويل الدولي للسد.
2. السعي لدى كل من الصين وإيطاليا (الداعميين الرئيسيين) للضغط على إثيوبيا لأخذ تخوفات مصر في الاعتبار والاستجابة لمطالبها المشروعة فيما يتصل بدراسات المشروع وطريقة وحجم تنفيذه، وهنا يمكن ربط مصالح البلدين في مصر وبعض الدول العربية بمدى تفهم البلدين لمخاوف مصر ومطالبها.
3. استخدام المنابر الدولية الرسمية والشعبية لبيان تأثيرات السد على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإذا استدعى الأمر طرح القضية على مجلس الأمن باعتبارها تهديدًا جديًّا للأمن والاستقرار في المنطقة.

<u>ختامًا:</u> فإن الأمر جد خطير ويحتاج تنسيق بين كافة الأجهزة والمؤسسات المعنية، وإن كانت الخطوات سالفة البيان تتسم بالطابع العاجل السريع، فإن خطوات أخرى – لا تقل أهمية– مطلوبة على المدى البعيد، من أجل استعادة دور مصر الريادي في القارة. وفي مقدمتها إعادة الاعتبار لنوادي الطلاب الوافدين والقائمين عليها ودعم المؤسسات المعنية بالقارة، وحسن اختيار الكوادر والقيادات العاملة في الساحة الأفريقية، والعمل على تجميع المؤسسات المعنية بالشأن الأفريقي تحت مظلة جامعة بما يعظم الجهود المبذولة والعائد المتوقع.

*****

السياسات التركية والإيرانية في أفريقيا

شيماء بهاء الدين*

أفريقيا كساحة للاعبين الدوليين:

رغم ما تعانيه أفريقيا من أزمات سياسية واقتصادية، إلا أنها طالما كانت محط أنظار قوى إقليمية وعالمية، فهي ثاني أكبر القارات من حيث المساحة وعدد السكان، وتضم أفريقيا (54) دولة، يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة. هي القارة الأكثر شبابًا من حيث أعمار السكان. إضافةً لكونها غنية بالموارد والثروات، تعتبر القارة صاحبة الاقتصاد الأسرع نموًّا؛ حيث تقع 10 دول أفريقية ضمن لائحة الدول 64 الأسرع نموًّا في العالم لسنة 2014/2013[1]. وتحتوي القارة على مضائق مهمة (مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب) في طرق الملاحة بالنسبة للتجارة العالمية[2].

وتختلف دوافع كل من القوى المتنافسة على القارة، وكذلك سياساتها التنافسية، فللولايات المتحدة وجود عسكري واستراتيجي مهم، بينما تركز الصين والهند على الأبعاد الاقتصادية في المقام الأول[3]، ذلك فضلا عن الدور الفرنسي المعروف تاريخيًا في القارة.

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1]– محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، 15 مارس 2015، http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/201531585843487857.htm

[2]– هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، http://www.ektab.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9

[3]– حول الوجود الصيني في القارة انظر على سبيل المثال:

– د.عزت شحرور، علاقات الصين وأفريقيا.. الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية، 19 أبريل 2014: http://studies.aljazeera.net/issues/2014/04/201441916577266546.htm

– عدنان السيد، الصعود الصيني في أفريقيا، الخليج الإماراتية، 24 يونيو 2012.

ويهتم هذا التقرير على وجه الخصوص بسياسة كل من تركيا وإيران بأفريقيا، وهما يختلفان عما سبق ذكره من لاعبين متنافسين، من حيث الروابط الثقافية (الدينية خاصة) والتاريخية مع القارة.

والسؤال إذن: ماذا يقدم التواجد التركي والإيراني في أفريقيا؟؟ هل هما مجرد لاعبيْن متنافسين على مغانم القارة ضمن آخرين؟ أم أنهما يعبران عن حالة من عمليات التحول الحضاري المأمول في النظام الدولي (والذي كتب عنه أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي)؟ ومن هذا المنطلق أيضًا، هل ترى إيران تواجدها في أفريقيا جزءًا من مبادئها لنصرة المظلومين في العالم، أم أنها مجرد مبادئ للجذب الإعلامي، وأفريقيا بالنسبة لها هي مجرد ساحة خلفية لمواجهاتها وتصفية حساباتها، كواقع ممارسات السياسة الخارجية الإيرانية في عدد من المناطق والبلدان، وأبرزها العراق وسوريا؟

ولا يعني البحث في الأبعاد الحضارية أننا نبحث عن سياسة خارجية منفصلة عن واقع كل من الدولتين، فلاشك أن لكل من الدولتين معطياتها، ولكن نبحث عما إذا كانت محصلة سياساتهما تصب في صالح دول القارة أيضًا.

أما بالنسبة لتركيا، فإن اهتمامها بأفريقيا –لاسيما في المرحلة الراهنة– يأتي في إطار سياستها الخارجية متعددة الأبعاد والمحاور، بحيث لم تعد تركيا أسيرة هذا الحلف أو ذاك. فتركيا لديها طموحات بلعب دور عالمي أوسع خارج منطقة الشرق الأوسط (التي تواجه فيها السياسة التركية الآن العديد من الارتباكات، على خلفية ما أحدثت الثورات من تغيرات) لترسيخ صورة تركيا كدولة بنفوذ "أفرو–أوراسي".

إلا أن هذا لا يعني بحال ما يقال من أن أفريقيا هي البديل المحتمل لمنطقة الشرق الأوسط في خارطة السياسة الخارجية لتركيا، بل –كما سبق الذكر– فإن تركيا تعتمد سياسة المحاور المتعددة، التي يكمل كل منها الآخر، ولا يلغيه[1]. وقد تمكنت تركيا من إيجاد قنوات سياسية واقتصادية للتأثير، فتركيا تملك منصب مراقب في الاتحاد الأفريقي، وعضو شريك البنك الأفريقي للتنمية، فضلا عن انعقاد المؤتمر التركي الأفريقي لتعزيز الشراكة[2].

---

[1]– محمد نوار، تركيا الهروب إلى الأمام.. والبحث عن نفوذ في أفريقيا، http://www.baladnews.com/save.php?cat=24&article=62071

[2]– المرجع السابق.

أما إيران، فإن اهتمامها بالقارة الأفريقية يأتي في سياق تحركاتها من أجل خلق شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية تساعدها في كسر عزلتها الدولية (خاصة قبل الاتفاق النووي). خاصة وأن أفريقيا تشكل بوابة مهمة للخروج نحو العالم عبر المياه الدولية، كما أنها نطاقاً جغرافياً يمكن أن تلتف به حول دول الجوار الجغرافي في اتجاهين أساسيين هما الغرب والجنوب الغربي، وتوفر محطات تجارية على المحيطين الهندي والأطلنطي[1].

أيضًا تهدف إيران من وراء ترسيخ أقدامها بأفريقيا إلى النفاذ إلى المنطقة العربية والتغلغل فيها، نظراً لوقوع العديد من الدول العربية في قارة أفريقيا، وقرب هذه القارة أيضاً من الدول العربية الواقعة في آسيا.

وسيتم تناول السياستين التركية والإيرانية تجاه أفريقيا، من خلال المحاور الآتية:

- دبلوماسيًا.
- أمنيًا.
- اقتصاديًا.
- ثقافيًا.

أ) **دبلوماسيًا:**

على الجانب التركي، لا يعد الاهتمام بأفريقيا في الوقت الراهن حديثًا بالكلية، فإن أول بادرة في هذا الشأن، هي افتتاح سفارة تركية في أفريقيا جنوب الصحراء عام 1926م، أي بعد إعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923 بثلاث سنوات فقط. ولكن لم يُلحَظ نشاط تركي واضح المعالم حيال أفريقيا، لا سيما الجزء الواقع جنوب الصحراء طوال الحقب التي تلت افتتاح السفارة التركية وحتى مطلع الستينيات.

– Ali Bilgic, Daniela Nascimento, Turkeys New Focus on Africa: Causes and Challenges, Policy Brief, September NOREF 2014.

[1]– إيران تكسر الحصار بالاتجاه نحو أفريقيا، 7 يونيو 2007، http://www.alittihad.ae/details.php?id=121285&y=2007

وخلال ثمانينيات القرن الماضي، أعلنت تركيا –مستذكرة ماضيها التاريخي والديني والثقافي "العثماني"؛ حيث كانت الإمبراطورية العثمانية على علاقات وثيقة مع العديد من مناطق أفريقيا– أنها ستتبنى سياسة أفريقية أكثر إيجابية، قوامها المساعدات والمشروعات الاقتصادية، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام ... مع مراعاتها تجنب التدخل في نزاعات القارة.

لكن يلاحظ أنه قد بدأ ظهور النفوذ التركي في أفريقيا عام 1998، حين أصدرت تركيا عن توجهها نحو القارة السمراء باسم "السياسة الأفريقية" أو "الخطة الأفريقية"، والتي تهدف إلى تدعيم وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين تركيا ودول أفريقيا[1]. وتنقسم مراحل السياسة التركية تجاه أفريقيا منذ هذا التاريخ كالتالي:

– **المرحلة الأولى:** بين 1998 إلى عام 2005، الذي أعلنت تركيا أنه "عام أفريقيا". وأصدرت حينها وثيقة تحت اسم "السياسة الأفريقية"، هدفت إلى تدعيم الروابط الاقتصادية والثقافية بين تركيا ودول القارة. وقد عملت تركيا خلال هذه الفترة على إرساء الدعائم الدبلوماسية[2]، إلا أن هذا الوجود لم يكن وجودا فاعلا ومؤثرا آنذاك[3]، وكان الأمر مرتبطًا بطموحاتها للحصول على مقعد في مجلس الأمن الدولي، وكانت ترغب في الحصول على صوت كل بلد أفريقي في التصويت لصالحها[4].

– **المرحلة الثانية** (2005م – الآن): في هذه المرحلة، عملت تركيا على تقوية علاقاتها بأفريقيا على المستويات كافة (كما سنفصل فيما بعد)، وكانت من أهم المحطات في هذا الإطار زيارة الرئيس التركي السابق "عبد الله غول" إلى الكاميرون والكونغو خلال عام 2010، وكانت زيارة ذات

---

[1]– السياسة الخارجية التركية تجاه أفريقيا، 23 أبريل 2015، http://rawabetcenter.com/archives/4228

[2]– محمد أوزكان، فاعل صاعد: السياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا، 6 مارس 2014، http://www.rcssmideast.org/Article/1896/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7#.Vn6m67Z95kg

[3]– المصالح المتبادلة...عنوان التقارب التركي الأفريقي، 17 فبراير 2015، http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=90169

[4]– محمد نوار، تركيا الهروب إلى الأمام.. والبحث عن نفوذ في أفريقيا، مرجع سابق.

Ali Bilgic, Daniela Nascimento, Turkeys New Focus on Africa: Causes and Challenges, Op. cit. p. 1-2.

ثقل اقتصادي واضح؛ حيث اصطحب معه وفدًا مكونًا من (140) رجل أعمال. أيضًا زيارة رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي "رجب طيب أردوغان" إلى الصومال في أغسطس 2011، التي كانت مؤشرًا في غاية الأهمية على التوجه التركي بصدد أزمات القارة (رغم الملاحظات على عدم كفايته)، ليزور أردوغان الصومال ثانية في منتصف يناير 2015، في جولة شملت أثيوبيا أيضًا[1]. إلا أن الزيارة الثانية جاءت في وقت قطع الصومال فيه شوطًا كبيرًا نحو التقدم في الملف الأمني وحركة التجارة والعمران، بدعم من دول كثيرة تتقدمها تركيا، ففي حين شهدت الزيارة السابقة عام 2011 زيارة مخيمات للنازحين، فقد شهدت هذه الزيارة افتتاح مشاريع نفذها الأتراك في العاصمة مقديشو[2].

ومن أهم المكاسب الدبلوماسية خلال هذه المرحلة، الحصول على منصب مراقب في الاتحاد الأفريقي في 12 أبريل عام 2005، والانضمام إلى البنك الأفريقي للتنمية في 15 مايو عام 2005م، كما عملت على تقوية علاقاتها بهيئة المنظمات الحكومية الدولية للتنمية في شرق أفريقيا، والتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، ما ساهم في إعطاء هذه العلاقة شكلًا مؤسسيًّا. وفي سبيل تدعيم العلاقات التركية الأفريقية، استضافت تركيا في أغسطس عام 2008م قمة التعاون التركي الأفريقي، ليعلن الاتحاد الأفريقي بعدها مباشرة أن تركيا هي "شريكه الاستراتيجي"[3].

وقد وصل عدد السفارات التركية في أفريقيا إلى 40 سفارة؛ حيث تم افتتاح (27) سفارة بعد 2009، (على سبيل المثال: افتتح أردوغان السفارة التركية بالعاصمة الجابونية ليبرفيل)[4].

---

[1]- المصالح المتبادلة...عنوان التقارب التركي الأفريقي، مرجع سابق.

[2]- باسل الحاج جاسم، تركيا وأفريقيا إلى شراكة استراتيجية، 7 مايو 2015، http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/6/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9#sthash.7T0CWVPe.dpuf

[3]- السياسة الخارجية التركية تجاه أفريقيا، مرجع سابق.

[4]- محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق.

وقد قابلت دول أفريقية ذلك بترحيب وباتخاذ النهج نفسه؛ إذ افتتحت كل من أوغندا وجمهورية الكونغو المتحدة سفارتين جديدتين في أنقرة عام 2011، وافتتحت بعدهما كل من أنجولا وكينيا وجيبوتي والنيجر وجنوب السودان وغانا؛ سفاراتها في أنقرة عام 2012[1].

ولتفعيل هذا التقدم على الصعيد الدبلوماسي على أرض الواقع، فقد افتتحت الوكالة التركية للتنسيق والتعاون (TIKA) في عام 2011 مكاتب جديدة لها في مقديشو وطرابلس. وفي عام 2012 افتتحت أفرعًا لها في نيروبي، والقاهرة، وتونس، بالإضافة إلى فروعها التي كانت قائمة أصلاً في أديس أبابا، والخرطوم، وداكار. وتعمل هذه الأفرع على متابعة تنفيذ المشروعات في البلدان المجاورة لها.

كما يتم تدريب الدبلوماسيين الأفارقة الشباب في أنقرة لزيادة ارتباط هؤلاء سياسيًّا بأنقرة في المستقبل[2].

ورغم اعتبار عدم التدخل في نزاعات القارة مبدأ في السياسة التركية، إلا أن ذلك لم يحُل دون فاعلية تركية دبلوماسيًا خاصة في القضايا ذات البعد الإنساني، فكان الاهتمام التركي بالوضع في الصومال (كما سبق الذكر) ودور تركيا في إلقاء الضوء على ما يعانيه الشعب الصومالي[3]. فعلى سبيل المثال، عرض طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي في ذلك الحين الأزمة أمام الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد في سبتمبر 2011.

وفي المقابل، حصدت تركيا المساندة التصويتية الأفريقية في المحافل الدولية، فكان الفوز برئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، ونيل مقعد العضو غير الدائم في الأمم المتحدة؛ حيث صوَّتت لصالحها (51) دولة من أصل (53) دولة أفريقية[4].

وفيما يتعلق بإيران، فأيضًا لم يكن التقارب وليد اليوم، إن الوجود الإيراني في أفريقيا يرجع إلى مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية، فالاهتمام الإيراني بالقارة يعود إلى عقود الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي

---

[1]– محمد أوزكان، فاعل صاعد: السياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا، مرجع سابق.

[2]– محمد نوار، تركيا الهروب إلى الأمام.. والبحث عن نفوذ في أفريقيا، مرجع سابق.

[3]– محمد أوزكان، فاعل صاعد: السياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا، مرجع سابق.

[4]– محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق.

عقب استقلال الدول الأفريقية؛ حيث بدأت إيران في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول القارة[1]. وبشكل خاص، ارتبطت إيران بعلاقات مع دولة جنوب أفريقيا العنصرية حتى إن شاه إيران خرق الحظر النفطي على هذه الدولة[2]. وبعد قيام الثورة الإسلامية تراجعت العلاقات الإيرانية الأفريقية بسبب انشغال إيران في حربها مع العراق حتى عام 1988، ومع بداية التسعينيات عاد الاهتمام الإيراني بأفريقيا[3].

ويمكن تقسيم مراحل السياسة الإيرانية عقب الثورة على هذا النحو:

- **مرحلة الثورة (1979-1989):** ضعفت علاقات إيران الثورة مع أفريقيا، تلك العلاقات التي أقامها نظام الشاه السابق، وذلك بسبب الأوضاع الداخلية والحرب مع العراق (كما سلف الذكر). وذلك بما يخالف ما ساد من الشعارات الثورية، التي شكلت نظرة إيران الثورة إلى أفريقيا باعتبارها قارة المستضعفين، وأنها بحاجة إلى مد يد العون لها في مجالات الصحة والإعمار وغيرها من المساعدات الإنسانية.

وإن كان ذلك لم يمنع بشكل مطلق توظيف إيران ما تعلن عنه من نهج قائم على سياسة الممانعة؛ وهكذا استطاعت أن تفتح قنوات تعاون وتشاور مع أكثر من واحد من البلدان الإفريقية ذات التقاليد المناهضة للإمبريالية[4].

- **مرحلة إعادة النظر بالسياسة الخارجية (1989-1997)**؛ حيث تبينت إيران حاجتها للتواصل مع الخارج بعد القطيعة، ورفعت شعار إعادة البناء، فأفريقيا تمثل ثلث مقاعد الأمم المتحدة، ونصف مقاعد حركة عدم الانحياز.

وفي سنة 1996 -على سبيل المثال- زار رفسنجاني كلًا من: كينيا، أوغندا، تنزانيا، زيمبابوي، جنوب أفريقيا.

---

[1]- إيران تكسر الحصار بالاتجاه نحو أفريقيا، مرجع سابق.

[2]- التحركات الإيرانية في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، أخبار الخليج، 17 نوفمبر 2009.

[3]- إيران تكسر الحصار بالاتجاه نحو أفريقيا، مرجع سابق.

[4]- الهيبة الشيخ سيداتي، كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب أفريقيا؟، 3 مايو 2015، http://studies.aljazeera.net/reports/2015/05/201553659458124.htm

- **مرحلة إزالة التوتر في السياسة الخارجية (1997-2005)**: وهي مرحلة رئاسة محمد خاتمي، والتي تأسست على مبادئ الانفتاح الاقتصادي والسياسي. فاقتصاديًا، رُفع شعار التنمية الشاملة، سواء في الداخل أو في الخارج. كما رفع خاتمي شعار إزالة التوتر على الصعيد السياسي والثقافي، وتبنى مشروع حوار الحضارات، ومن أجل ذلك زار خاتمي الجزائر والسودان عام 2004، وفي عام 2005 زار عددًا من دول أفريقيا، هي: نيجيريا، السنغال، سيراليون، مالي، بنين، زيمبابوي، أوغندا.

- **العودة للثورية في السياسة الخارجية (2005 ولآن)**، وذلك مع وصول أحمدي نجاد للرئاسة؛ حيث جعل أفريقيا في قائمة أولوياته، فتأسست (منظمة تطوير التجارة مع الدول العربية والأفريقية)، وعقدت مؤتمرات اقتصادية في عامي 2007 و2009، وزار نجاد عام 2009 كلًا من جزر القمر وجيبوتي وكينيا، وبعد أشهر زار أيضًا السنغال وزامبيا، وفي عام 2010 زار زيمبابوي وأوغندا[1]. وفي منتصف أبريل 2013 زار نجاد كلًا من غانا وبنين والنيجر[2]. وكان من العلامات الفارقة انعقاد قمة إيران وأفريقيا بطهران سبتمبر 2010[3].

وفي ظل هذه الزيارات لنجاد لأفريقيا ترسخت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إيران والدول الأفريقية. ورغم خفوت الاهتمام بعض الشيء في عهد الرئيس الحالي حسن روحاني، إلا أن ذلك لا يعني الخروج عن الأسس العريضة للسياسة الإيرانية تجاه أفريقيا[4]، فقد أكد روحاني في أكثر من مناسبة على أولوية العلاقات مع أفريقيا، ومن ذلك تأكيده في فبراير 2014 خلال استقباله رئيس برلمان ساحل العاج سورو بفوري غليوم، أن تنمية العلاقات مع الدول الإسلامية-الأفريقية تعتبر من أولويات الجمهورية الإسلامية الإيرانية[5]. وبشكل عام، من المتوقع أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه، مع التوصل للاتفاق النووي.

---

[1]- السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مرجع سابق.

[2]- أفريقيا ملجأ إيران من العزلة الدولية، http://www.dotmsr.com/details/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[3]- الهيبة الشيخ سيداتي، كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب أفريقيا؟، مرجع سابق.

[4]- بوزيدي يحيى، إيران في أفريقيا اختراقات وإخفاقات، http://alburhan.com/main/articles.aspx?article_no=5565#.Vofby0-umbA

[5]- الرئيس روحاني: العلاقات الإيرانية الأفريقية من أولويات إيران، 19 فبراير 2014، http://islamtimes.org/ar/doc/news/353315/

ويُلاحظ أنه خلال تلك المرحلة زاد توظيف إيران لنهجها السابق الإشارة إليه، من حيث استغلال التوتر بين الغرب وبعض الأنظمة الأفريقية، كتقارب طهران مع النظام الموريتاني بُعيْد الحصار الغربي الذي فُرض عليه بُعيد انقلابه نهاية العام 2008[1]، وذلك إنما يعطي مؤشرًا على نفعية إيرانية محضة، وليس سياسة تدعم القيم السياسية البناءة في القارة.

وتمتلك إيران سفارات في أكثر من (30) دولة أفريقية[2]، حتى أنه في عام 2013 افتتح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي السفارة الإيرانية في ناميبيا بعد إغلاق استمر (15) عاما[3].

وخلال تلك المرحلة، شهد النفوذ الإيراني في غرب أفريقيا تحديدًا توسعًا كبيرًا، ولاسيما في كل من نيجيريا ومالي والنيجر وموريتانيا والسنغال وساحل العاج وغيرها. وعلى الرغم من أن نيجيريا ومالي والنيجر ظلت ساحة النفوذ الأساسية لإيران في أفريقيا، إلا أن إيران سعت في عهد نجاد إلى تطوير علاقاتها مع دول صغيرة من الناحية الجغرافية مثل ساحل العاج، هذا فضلًا عن إحراز إيران لنجاحات كبيرة فى كل من موريتانيا والسنغال[4].

وهناك توقعات بمزيد من التلاقي مع بعض النماذج الأفريقية، نظرًا لوجود عناصر تشابه مع إيران، منها –على سبيل المثال– العزلة الدولية التي واجهت كل من السودان وإيران، وإعلان كل منهما تبني نموذج إسلامي للحكم (مع كثير من الاختلافات بالطبع)[5].

وعلى النمط التركي، فقد حصدت إيران ثمار هذا التقارب دبلوماسيًا، فالصوت الأفريقي إن لم يكن مساندًا لإيران فهو على الأقل في كثير من الأحيان ليس معاديًا لها؛ حيث تميل بعض الدول الأفريقية إلى الامتناع عن التصويت عند مناقشة الملف الإيراني[1].

---

[1]– الهيبة الشيخ سيداتي، كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب أفريقيا؟، مرجع سابق.

[2]– د.حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا، 8 مايو 2013، http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1209

[3]– صالحي يفتتح السفارة الإيرانية في العاصمة الناميبية، 9 يوليو 2013، http://www.alalam.ir/news/1493124

[4]– مجدي الشيمي، المساعدات الاقتصادية الإيرانية في القارة الأفريقية": الخلاف السني الشيعي، http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6511

[5]– د.عوض الكريم السريح، الدور الإيراني في أفريقيا: السودان نموذجًا، http://www.arrasid.com/index.php/main/index/4/43/contents

لكن لم تكتفِ إيران بالعلاقات الرسمية مع الحكومات الأفريقية، وإنما لجأت إلى نفس الأساليب والطرق التي تستعملها في مناطق أخرى، من خلال فتح قنوات غير رسمية مع حركات معارضة لضمان ولائها أو توظيفها في مراحل مختلفة عندما تقتضي الحاجة، إذ كشف تقرير ميداني أعده مركز بحوث تسليح الصراع بالتعاون مع العديد من المؤسسات بين سنتي (2006 و2012) عن أنه من بين (14) حالة كشف فيها عن وجود أسلحة إيرانية هناك فقط (4) حالات كانت مع الحكومات والعشر الباقية مع جماعات غير نظامية[2]، (سنتطرق إلى هذا الأمر في الجزئية التالية)، الأمر الذي أثر بالسلب على ما أحرزته إيران على الجاني الرسمي.

ب) <u>أمنيًا:</u>

هناك ضعف للدور الأمني **التركي** في أفريقيا، وبناءً عليه تسعى تركيا لتكثيف تعاونها الأمني مع الدول الأفريقية، وذلك على مستويين؛ <u>الأول</u>: توقيع عدة اتفاقيات أمنية، وفي هذا السياق درَّبت أنقرة قوات أوغندية من أجل مكافحة الإرهاب، كما وقَّعت مع كينيا اتفاقًا لتطوير وتحديث الأمن الكيني، وكذلك فعلت أيضًا مع تنزانيا في 2013[3]، وبدأت تركيا بتدريب عناصر الجيش والمخابرات والشرطة الصومالية[4]، حتى قيل إن التدريب في المجال الأمني يعد من أهم الصادرات التركية لأفريقيا.

ولعل في ذلك عائد استراتيجي على المستويين التركي والعربي على السواء؛ حيث كانت دول أفريقية كثيرة في العقود الأخيرة، وعددها حوالي 70 دولة، تشتري أسلحة من إسرائيل، ويدرّب جيوشها وأجهزة الاستخبارات فيها خبراء إسرائيليون[5].

<u>المستوى الثاني</u>: المشاركة في قوات حفظ السلام، إذ تشارك تركيا في (6) بعثات أمنية لحفظ السلام في القارة[1].

---

[1]– د.حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا، مجع سابق.

[2]–بوزيدي يحيى، إيران في أفريقيا اختراقات وإخفاقات، مرجع سابق.

[3]– محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق.

[4]–أحمد أبو دقة، بناء أمة" .. مشروع أردوغان في الصومال، 3 فبراير 2015، http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3379

[5]– باسل الحاج جاسم، تركيا وأفريقيا إلى شراكة استراتيجية، مرجع سابق.

وهناك بعد آخر (تركي داخلي) يتصل بالسياسة الأمنية التركية في أفريقيا، حيث تتم ملاحقة تركيا لنشاط جماعة فتح الله جولن التي تتهمها الحكومة بالسعي لتنفيذ انقلاب على الدولة، وقد أبدت تركيا قلقها من نشاط الجماعة في أفريقيا[2].

أما **إيران**، فتعمل على تعزيز وجودها العسكري في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، خاصة في فترات ارتفاع وتيرة احتمالات نشوب صراع مسلح مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، إضافة إلى أهمية المنطقة لقربها من خطوط المواصلات الرئيسية، وفي هذا السياق أرسلت إيران سفنًا حربية للمنطقة بحجة مكافحة القرصنة، كما عقدت اتفاقًا مع اليمن للرسو في عدن للتزود بالوقود[3]، بينما يمكن ربط هذا الأمر اليوم بتسهيل دعمها للحوثيين في اليمن في مشروعهم الانفصالى[4].

وتشكل منطقة شرق أفريقيا كذلك إحدى المحطات الاستراتيجية المهمة لإيران في مواجهتها للقوى الغربية، فعلى سبيل المثال في أعقاب زيارة الرئيس الإريتري "أسياسي أفورقي" لطهران في ديسمبر 2008 تردد أن إيران حصلت على تسهيلات في ميناء عصب على البحر الأحمر، وهو ما يعطيها نقطة ارتكاز تمكنها من القيام بالعديد من المهام[5].

وتمثل تجارة السلاح أحد أهم ملامح السياسة الأمنية الإيرانية بالقارة، وتشمل هذه الأسلحة راجمات الصواريخ وقذائف الهاون والألغام الأرضية، وهي أسلحة أنتجت منذ العام 2002. ولعل السودان يمثل أبرز الأمثلة الأفريقية على عمق التعاون العسكري بينها وبين إيران؛ حيث يشمل هذا التعاون تصدير أنواع من

---

[1]– باسل الحاج جاسم، الاقتصاد والدين طريقا تركيا إلى القارة السمراء، 13 فبراير 2015، http://www.alhayat.com/Articles/7371516/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1

[2]– محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق.

[3]– التحركات الإيرانية في القرن الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، مرجع سابق.

[4]– السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مرجع سابق.

Iran in Africa, Center for Security Policy, 2014. Alex MacAnemy,

[5]– الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا، مرجع سابق.

الأسلحة والذخائر والمعدات الإيرانية للسودان[1]. وعامة، كانت إيران تبدي استعدادًا لعقد صفقات متكافئة (المواد الخام مقابل السلاح)، لاسيما الحصول على اليورانيوم لمشروعها النووي[2].

ويمكن القول إنه بخلاف السياسة الأمنية التركية بالقارة، والتي تعمل على تطوير قدرات الضبط الأمني، فإن إيران تتورط في تصدير الأسلحة لمناطق الصراعات الأفريقية بغية تحقيق مصالح سياسية واستراتيجية[3]، ولا تتورع أن توظف جماعات متطرفة للضغط على الحكومات.

ج) اقتصاديًا:

ارتفع حجم **التجارة بين تركيا وأفريقيا** من 742 مليون دولار عام 2000 إلى 7.5 مليار دولار عام 2011[4]، وإلى 16 مليار دولار في 2012[5]، وإلى 23.4 مليارًا في 2014. وفيما ارتفعت صادرات تركيا إلى دول شرق أفريقيا في 2013 إلى 813 مليون دولار فقد بلغت قيمة الواردات 160 مليون دولار[6]. وبلغ حجم التبادل بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص 5.7 مليار دولار في 2014[7]. كما بلغ حجم الاستثمارات التركية المباشرة في أفريقيا 6 مليار دولار بنهاية 2014. أيضًا نفَّذت وكالة التنسيق والتعاون التركية –على سبيل المثال– مشروعات في 2012 بقيمة 772 مليون دولار في أفريقيا[8].

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– التحركات الإيرانية في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، مرجع سابق.

[3]– د.حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق.

[4]– رغم خطورة العمل في أفريقيا "أنقرة" توسع اهتماماتها الاقتصادية بالقارة، 7 يناير 2013، http://www.alborsanews.com/2013/01/07/%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-/%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9

[5]– محمد أوزكان، فاعل صاعد: السياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا، مرجع سابق.

[6]– محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق.

[7]– باسل الحاج، الاقتصاد والدين طريقا تركيا إلى القارة السمراء، مرجع سابق.

[8]– محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق.

وتتركز المشروعات التركية عامة حول التوسعات في قطاع البناء والتشييد في شمال أفريقيا، والدول الغنية بالنفط والغاز في غرب أفريقيا، عن طريق التعاون مع العديد من الدول مثل غينيا الاستوائية.

وقد حرصت تركيا على **تيسير سبل التواصل التجاري** مع دول القارة، فعلى سبيل المثال الخطوط الجوية التركية لديها الآن رحلات منتظمة إلى أديس أبابا، وجوهانسبرغ، ولاجوس ونيروبي. وقد أوضح المدير العام للخطوط الجوية التركية "تيميل كوتيل"، أن شركتهم هي الأكثر فعالية وكفاءة في القارة الأفريقية، مضيفًا أنهم الأوائل في تنظيم الرحلات بين أفريقيا وباقي قارات العالم[1]. كما تنظم الحكومة التركية عشرات المعارض بالتعاون مع القطاع الخاص، في إطار جهودهما من أجل توسيع قاعدة التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا[2].

وتعد **المأسسة** ملمحًا مهمًا للسياسة الاقتصادية التركية تجاه أفريقيا، فقد أنشأ مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي مكاتب للتمثيل التجاري، ما انعكس في زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين –كما سلفت الإشارة[3].

ومن أبرز اللقاءات الاقتصادية –في هذا الإطار– قمة الشراكة الأفريقية التركية في عاصمة غينيا الاستوائية مالابو في 2014، وقد تبنى إعلان ملابو عددًا من المشروعات في مجال البنية التحتية، ومنها النقل، والاتصالات، والزراعة، والصحة، والتعليم، كما تم الاتفاق على خطة عمل لتنفيذ هذه المشروعات، وقد جرى الاتفاق على عقد القمة التالية في اسطنبول 2019[4].

ونتاج تلك السياسات، يلاحَظ أن **هناك محاولات لاعتبار تركيا جسر أوربا إلى أفريقيا**، فقد اقترحت بعض الدول مثل فرنسا أن تُنفِذ تركيا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بعثات تجارية مشتركة في أفريقيا لمواجهة نجاح الصين في الاستحواذ على جانب كبير من الصفقات التجارية مع الدول الإفريقية[5].

---

[1]– الخطوط الجوية التركية الأكثر فعالية وكفاءة في القارة الأفريقية، 28 سبتمبر 2015، http://turkpress.co/node/13060

[2]– تركيا: العودة للقارة الأفريقية، 11 نوفمبر 2012، http://www.sudaress.com/sudanile/46985

[3]– محمد أوزكان، فاعل صاعد: السياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا، مرجع سابق.

[4]– قمة الشراكة الأفريقية التركية تختتم أعمالها في مالابو، 22 نوفمبر 2014، http://akhbarturkiya.com/?p=42073

[5]– محمد أوزكان، فاعل صاعد: السياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا، مرجع سابق.

وتمثل **المساعدات** جانبًا مهمًا من السياسة الاقتصادية التركية بأفريقيا، إذ تحصل أفريقيا على ثلث المساعدات الخارجية التركية تقريبًا[1]. ويسهم المجتمع المدني بشكل فاعل في هذا الشق، فمنظمة IHH (هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات) –التي تعد من كبريات مؤسسات الدعم الإنساني في تركيا– عنصر أساسي في تنفيذ خطة الانفتاح على أفريقيا. وتقوم هذه المنظمة بأنشطة تنموية فيما يقرب من (43) دولة إفريقية[2].

تهدف تركيا من المساعدات ومجمل نشاطها الاقتصادي إلى تعزيز السلم والاستقرار في أفريقيا والتخلص من تبعات الاستعمار، كما تريد أنقرة ترسيخ اسم تركيا في العقل الجمعي الأفريقي باعتبارها دولة تحترم الإنسان وتتبنى سياسات أخلاقية...

لكن إلى أي مدى تخدم تلك النشاطات الاقتصادية أفريقيا حقًا، وقد قال "ايردم باسكي" محافظ البنك المركزي التركي أن تحرك رجال الأعمال الأتراك في تلك الأسواق يهدف لإيجاد أسواق جديدة لمساعدة النمو في بلاد الأناضول...وهذا لا شيء فيه على الإطلاق، ولكن هل هناك رؤى واضحة المعالم حول بنية اقتصادية حقيقية في أفريقيا... فلا تكفي النوايا الطيبة.

وعلى الجانب الآخر، مرت **العلاقات الاقتصادية الإيرانية الأفريقية،** بعدة مراحل، ففي زمن الشاه محمد رضا بهلوي كانت تلك العلاقات محدودة بحيث كانت تُسخَّر فقط لخدمة المصالح الأمريكية. وفي مرحلة ما بعد الخميني وما بعد الحرب العراقية –الإيرانية، نشطت السياسة الخارجية الإيرانية في العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية في محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذى كانت إيران في حاجة ماسة له[3]، إذ سعت إيران من خلال هذه العلاقات مع أفريقيا للحفاظ على سعر جيد وثابت للبترول لتقوي اقتصادها المنهار بسبب الثورة والحرب مع العراق[4]. ثم زادت تلك الحاجة الإيرانية للاقتصاد الأفريقي مع الحصار الدولي على خلفية برنامجها النووي، بينما تزداد حاجة إيران إلى المواد الخام خاصة اليوارانيوم (كما سلف الذكر).

---

[1]– محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق.

[2]– محمد أوزكان، فاعل صاعد: السياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا، مرجع سابق.

[3]– مجدي الشيمي، المساعدات الاقتصادية الإيرانية في القارة الأفريقية" الخلاف السني الشيعي، مرجع سابق.

[4]– السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مرجع سابق.

ومن ثم، نلحظ تنامي النشاط الإيراني في إقليم غرب أفريقيا لإدراك إيران للأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يحظى بها هذا الإقليم؛ حيث يعد من الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية والمعدنية، كاليورانيوم والماس والنفط[1]. ويعطي تطور العلاقات الإيرانية مع غينيا في غرب أفريقيا مؤشرًا واضحًا حول أهمية متغير اليورانيوم في السياسة الخارجية الإيرانية، فمنذ اكتشاف اليورانيوم في غينيا عام 2007 توطدت علاقات طهران بها[2]. فضلا عن السعي لتأمين الاحتياجات الإيرانية من القطن والذهب الذي تنتجه مالي، وتكثيف الاستثمار في قطاعات الزراعة والطاقة والكهرباء في كل من السنغال وزيمبابوي وسيراليون وأوغندا وبنين ومالي، والتنسيق مع نيجيريا فيما يتعلق بتحديد أسعار النفط، وتفعيل منظمة أوبك لتعبر قراراتها عن الدول المنتجة وليست المستهلكة للنفط[3].

كما زادت إيران من تعاونها الاقتصادي مع زيمبابوي من خلال تحسين فرص التجارة بين البلدين، والمشاركة في العديد من المشروعات، بما في ذلك ميكنة القطاع الزراعي، وتجهيز محطات البث الإذاعي الوطنية، والاستثمار في القطاع السياحي. وذلك فضلًا عن إمداد إيران لزيمبابوي بالنفط الذي تحتاج إليه بشدة للإبقاء على اقتصادها متحركًا[4]. وقامت إيران بإنشاء مصنع لإنتاج سيارات الأجرة في السنغال، ومن الملاحظ أن صادرات السيارات الإيرانية لكل من السودان والسنغال قد أسهمت بشكل كبير في إحداث رواج لسوق السيارات في الداخل الإيراني[5].

وبالتشابه مع الحالة التركية، مثلت **المأسسة** أحد الأدوات الاقتصادية الإيرانية، فكان إنشاء المجلس الإيراني الأفريقي لتنفيذ البرامج المشتركة، وإنشاء صندوق تنمية "إيران – أفريقيا"[6].

وكان **للمساعدات** للدول الأفريقية كذلك موقعها في السياسة الاقتصادية الإيرانية (كما هو الأمر على الجانب التركي)، خاصة المساعدات التنموية وقد دعمت إيران قطاعات مهمة كقطاعات التكنولوجيا والطاقة

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– د.حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا، مرجع سابق.

[3]– د.عوض الكريم الريح، الدور الإيراني في أفريقيا: السودان نموذجًا، مرجع سابق.

[4]– السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مرجع سابق.

[5]– د.حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا، مرجع سابق.

[6]– إيران تكسر الحصار بالاتجاه نحو أفريقيا، مرجع سابق.

والزراعة والصحة والدفاع[1]. لكن بالرغم من ذلك توصف السياسة الاقتصادية الإيرانية في أفريقيا بتعجّل الفوائد والأرباح[2]، وعدم إدراك خصوصية الوضع الاقتصادي بالقارة.

إلا أنه كان **للبعد المذهبي حضور اقتصادي واسع**، مكن إيران من التأثير على المستويات الرسمية، خاصة في غرب أفريقيا؛ إذ تشير معطيات شبه رسمية إلى امتلاك الجالية اللبنانية الشيعية حوالي 60% من القطاعات الاقتصادية الحيوية في ساحل العاج، و80% من شركات جمع وتصدير القهوة والكاكاو، وقدَّرت بعض الدراسات نسبة حضورهم بحوالي 80% في تجارة الماس في سيراليون[3].

د) **<u>ثقافيًا:</u>**

مثَّل العامل الثقافي **محركًا لبوصلة السياسة الخارجية التركية** ككل في أفريقيا؛ حيث توجهها لكل من شرق وشمال أفريقيا أكثر من غرب وجنوب أفريقيا لاستشعار تركيا أن فرصها بشكل عام ستكون أفضل هناك تبعًا للمجال الأقرب إلى تركيا جغرافيًّا وتاريخيًّا، إذ تحاول تركيا الاستفادة من الميراث العثماني؛ حيث تواجد العثمانيون في مناطق شمال وشرق أفريقيا على طول ساحل البحر الأحمر[4].

وكان من أهم مجالات التأثير الثقافي التركي **المنح الدراسية**، إذ قدمت تركيا منحًا لـ3000 طالب إفريقي، فيما حصل 2000 طالب آخر على منح خاصة[5].

فضلًا عن البعد الديني؛ حيث قامت إدارة الشئون الدينية التركية –على سبيل المثال– بالتواصل مع القيادات الدينية الأفريقية، وقد عُقد الاجتماع الأول لقيادات دينية من القارة الأفريقية في تركيا في نوفمبر 2006، بحضور ممثلي 21 دولة، ثم في 2011[6]، كما أن لتركيا دورها في بناء المساجد والاهتمام بالتعليم

---

[1]– السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مرجع سابق.

[2]– د.عوض الكريم الريح، الدور الإيراني في أفريقيا: السودان نموذجًا، مرجع سابق.

[3]– الهيبة الشيخ سيداتي، كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب أفريقيا؟، مرجع سابق.

[4]– محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق.

[5]– المرجع السابق.

[6]– قمة للقيادات الدينية الأفريقية بإسطنبول، 22 نوفمبر 2011، http://www.aljazeera.net/news/international/2011/11/22/%D9%82%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-

الديني بأفريقيا[1]. واعتُبِرت تلك الأنشطة مؤشرًا على نقطتي تحول كبيرتين في السياسة الخارجية التركية: أولاهما يتصل بالسياسة الخارجية التركية بشكل عام وتجاه محاور إقليمية متعددة، حيث تغير رؤية الدولة في التعامل مع الجماعات والمؤتمرات ذات التوجه الديني؛ إذ أصبحت تراها وسيلةً لتحقيق المصالح القومية التركية بالقوة الناعمة. وثاني هذه التغيرات يتصل بالقارة الإفريقية، لإدراكها أن استكمال ودعم سياسة الانفتاح على أفريقيا يتطلب توظيف البُعد الديني بشكل أساسي (وقد سبقت الإشارة إلى هذا). إلا أن تركيا لا توظف البعد الديني بالشكل الكافي في الحالة الإفريقية، فها هي لا تولي الاهتمام الكافي بغرب أفريقيا، ليُترَك ساحة فارغة لكل من النشاطات المتطرفة، والتشيع الإيراني.

ومع اهتمام تركيا بالأبعاد الثقافية –كما هو معهود في سياستها الخارجية– إلا أنها انتبهت إلى الإنسان الإفريقي متلقي الثقافة، فعلى سبيل المثال تواصل المؤسسات الخيرية التركية أنشطتها في مجال مساعدة المصابين بمرض المهق (الألبينو) في تنزانيا، والذين يعانون من نبذ المجتمعات لهم، فكان مشروع "القرية البيضاء" كنموذج لتنشئة مجموعة من مصابي المهق، وأنها تقوم بمهمة تربيتهم وحماية حقوقهم داخل المجتمع[2]، فضلًا عن الاهتمام التركي بمواجهة مرض الإيبولا[3]. أيضًا شيدت تركيا هذا العام مستشفى مقديشو الصومالي التركي بدعم بلغ 135 مليون دولار، تشرف عليه كوادر طبية تركية خلال خمس سنوات متواصلة على أمل أن يكون جامعة لتخريج كوادر طبية صومالية[4].

ولعل ما يجعل المهمة التركية أكثر صعوبة الآن في المجال الثقافي عامة: فقدها جزء من رصيد قوتها الناعمة، نظرًا للخلاف بين الحكومة التركية وحركة فتح الله جولن ذات النشاط الواسع في أفريقيا، والتي طالما مثلت أهم أذرع القوة الناعمة التركية. يترافق مع ذلك ضعف التقارب الإعلامي بين الجانبين، رغم وجود منتدى مختص بهذا الأمر، ومن ثم تتصاعد نداءات ذوي الصلة بالمجال الإعلامي بأن يولي

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-
%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B7%D9%86%D8%A8%D9%88%D9%84

1- المصالح المتبادلة...عنوان التقارب التركي الأفريقي، مرجع سابق.

2- جمعية تركية ترعى مصابي "المهق" بتنزانيا، 8 نوفمبر 2014، http://www.turkey-post.net/p-7161/

3- محمد أوزكان، مرجع سابق.

4- أحمد أبو دقة، بناء أمة .. مشروع أردوغان في الصومال، مرجع سابق.

الإعلام التركي اهتمامًا أكبر بالقارة الأفريقية من خلال رؤية متعمقة عما يجري بها، وبخصوصياتها وتنوعاتها، لأن هذا ينعكس إيجابًا على صناعة القرار[1].

أما **السياسة الثقافية الإيرانية**، فقد ارتدت رداءً مذهبيًّا، من خلال نشر المذهب الشيعي بين الجماعات المسلمة في أفريقيا. فالتوجه نحو التشيُّع في تنامٍ مُطّرد خاصة في دول غرب أفريقيا؛ حيث يصل عدد الشيعة حاليًا في هذا الجزءِ من القارة السمراء إلى نحو 7 ملايين فرد بعد أن كان وجودهم محدودًا للغاية في هذه المنطقة. وحركة التشيع في عموم القارة قد بدأت تأخذ زخمًا متزايدًا خلال السنوات القليلة الماضية، بصورة ممنهجة ومؤسسية.

ومن أبرز الأمثلة في هذا السياق: مجمع شباب أهل البيت بكينيا[2]، وتجربة الحركة الإسلامية في نيجيريا بزعامة الشيخ إبراهيم الزكزاكي، الذي قام بزيارة مدينة قم الإيرانية وتلقى تمويلًا إيرانيًا ليحول جماعته بعد ذلك إلى جماعة جهادية تحارب الحكومة وتسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وفقًا للنموذج الإيراني. وشملت تجربة المد الشيعي دولًا أخرى مثل السنغال التي شهدت بناء حوزة علمية بجوار جامعة دكار، تمنح الطالب شهادة تعادل الثانوية. ومن الملاحظ أن الجاليات الشيعية اللبنانية تسهم بدور كبير في نشر التشيع بين الأفارقة، كما هو الحال بالنسبة لساحل العاج[3].

---

[1]– خبراء إعلام وسفراء: العلاقات التركية–الأفريقية شهدت نموًا متطورًا خلال الأعوام الأخيرة، 10 مايو 2012، http://gate.ahram.org.eg/News/206124.aspx

[2]– د.السيد عوض عثمان، دلالات وتحديات تصاعد المد الشيعي الإيراني فى غرب أفريقيا، أغسطس 2013، http://www.muslm.org/vb/showthread.php?395339-%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%89-%D9%81%D9%89-%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

[3]– د.حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق.

وجدير بالذكر أنه حتى **المنح الدراسية تأخذ الطابع المذهبي**، إذ تعطي إيران منحًا للطلاب الأفارقة من الشيعة على وجه الخصوص للدراسة في إيران.. يترافق مع كل هذا وجود صحفي وإعلامي مكثف، وعشرات المطبوعات الإيرانية[1].

خاتمة: تعطي كل من الدولتين (تركيا، وإيران) مساحة واسعة من الاهتمام في سياستهما الخارجية للقارة الأفريقية، وذلك على نحو متعدد الأبعاد: دبلوماسيًا، أمنيًا، اقتصاديًا، ثقافيًا. وهو ما ينعكس في مزيد من العلاقات الدبلوماسية والتواجد الأمني والنمو التجاري والتواجد الثقافي.

ولكن بالعودة إلى السؤال الأساسي لتلك الورقة: هل مثلت تلك المؤشرات في جوهرها، تجاوزًا للعلاقات التقليدية بين دول مركز ودول أطراف؟ هل عبرت عن تغيير حضاري حقيقي في السياسات الخارجية لدول من المفترض أنها بمثابة أركان للأمة الإسلامية، وعلى نحو يعكس إدراكًا لوظيفة حضارية تجاه الأمة والعالم؟

نعم ترسخت العلاقات الدبلوماسية، لكن لم تُستثمَر على نحو فعال يسهم بحلول ناجزة لأزمات القارة، أو ترسيخ القيم السياسية الحديثة بدولها. بل على العكس نجد إيران توظف الصراعات بأفريقيا لتحقيق مكاسب ضيقة كتجارة السلاح.

نعم زادت نسب التبادل التجاري ومثلت المساعدات التنموية والإنسانية ركيزة أساسية لسياسات الدولتين، ولكن لم يتم العمل بجد على أن تتجاوز أفريقيا كونها تجمع دول ليست سوى سوق لبيع المنتجات فيها، وليس وجهة للاستثمار في المقام الأول.

أما على الصعيد الثقافي، فبالفعل قد ساهمت الروابط الدينية والتاريخية في مساعدة تركيا على خلق علاقات من "الثقة" مع الأطراف الأفريقية، لكن توظيف الأبعاد الثقافية على الجانب التركي مازال ضعيفًا مقارنةً بالتوظيف الإيراني الذي –مع الأسف– يتخذ طابعًا مذهبيًا فجًا.

والخلاصة أنه برغم المؤشرات الإيجابية التي كشف عنها تتبع سياسات تركيا وإيران، ومن أهمها تنامي الوعي بالساحة الأفريقية، إلا أنه في الكثير من المشاهد تبدو أفريقيا ساحة لتصفية خلافات أركان الأمة بدلًا

[1]– التحركات الإيرانية في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، مرجع سابق.

من أن تكون أرضية تكامل. فعلى سبيل المثال، أعلن الرئيس السنغالي "ماكي صال" وقوف بلاده مع عملية عاصفة الحزم التي تقودها المملكة العربية السعودية في أول موقف رسمي أفريقي يحمل مؤشرات مؤكدة لامتداد تأثيرات الصراع في الخليج وشبه الجزيرة العربية إلى أفريقيا[1].

<u>وهناك متطلبان أساسيان لسياسة خارجية أكثر فاعلية تجاه القارة الأفريقية:</u>

- ضرورة توافر مزيد من المعرفة بخصوصية القارة، فعلى سبيل المثال: يقول رئيس فرع الصومال في وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) عبد الهادي كوكدجي: إن عدم وجود بحوث على الأرض قبل اتخاذ مشاريع يضر تركيا في الصومال، لأن التوازنات الداخلية حساسة جدًا وهشة، فبعض المؤسسات التركية بقصد أو بدون قصد خلال تنفيذها للمشاريع أعطت أولوية لبعض القبائل[2].

- هناك حاجة لمستوى ما من التكامل بين أركان الأمة الإسلامية تجاه القارة، كأن يكون هناك كيان مؤسسي مهمته التنسيق بين سياسات كل من تركيا وإيران ومصر والسعودية تجاه أفريقيا، بحيث نضمن حدًا أدنى من التوافق، فضلًا عن مزيد من التمكن في مواجهة الوجود الإسرائيلي الذي يتغلغل يومًا بعد يوم في القارة.

*****

---

[1]- الهيبة الشيخ سيداتي، كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب أفريقيا؟، مرجع سابق.

[2]- أحمد أبو دقة، بناء أمة .. مشروع أردوغان في الصومال، مرجع سابق.

الصين في أفريقيا: تكالب من نوعٍ جديد، أم شراكة حقيقية؟

مروه يوسف*

تمهيد:

تعاني القارة الأفريقية العديد المشكلات الاقتصادية والتنموية والسياسية والأمنية؛ كالحروب الأهلية وانخفاض معدل التنمية، والفقر، هذا من جانب. أما على الجانب المقابل، تُعد القارة الأفريقية من أكبر الأسواق الواعدة على مستوى العالم، حيث يبلغ عدد سكانها 1,1 مليار نسمة، بالإضافة إلى امتلاكها بعض من أهم المعادن، منها: 33% من الإنتاج العالمي للكروم، 95% من الإنتاج العالمي للماس، 50-65% من الإنتاج العالمي للذهب، 90% من الإنتاج العالمي للبلاتينيوم، 20-25% من الإنتاج العالمي لليورانيوم[1]، أما فيما يتعلق بالنفط، فتملك أفريقيا ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي، بتقدير حوالي 80-100 مليار برميل.

ونتيجة لذلك؛ فهناك تكالب متجدد من الدول الكبرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على أفريقيا، من أجل ثرواتها وموادها الخام، لاسيما النفط الذي يشهد صراعًا جديدًا، خاصةً مع الأزمات التي يعانيها الشرق الأوسط، وتزايد الطلب عليه خاصة من دول الشرق، وضرورة إيجاد بدائل له، وفي الوقت نفسه اكتشاف آبار نفط في الدول الأفريقية، هذا من حهة. أما على الجهة الأخرى، ففي ظل الحرب العالمية على الإرهاب، تعد أفريقيا أحد الساحات المهمة لتلك الحرب نتيجة لانتشار بعض الجماعات الإرهابية مثل بوكوحرام، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وتنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميًا بداعش، والتي تهدد المصالح الغربية.

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

1- د.راوية توفيق، "القارة الأفريقية"، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/326d650f-9484-4782-814e-aa813acf8754

ومن تلك الدول التي تهتم بأفريقيا الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للعديد من الأسباب أهمها: النفط حيث يتوقع الخبراء الأمريكيون أن الولايات المتحدة سيصل نسبة اعتمادها على النفط الأفريقي 25%[1]. ذلك فضلا عن الحرب على الإرهاب، فالولايات المتحدة الأمريكية في أثناء حربها على الإرهاب توجهت نحو تفكيك البؤر الإرهابية –حسب رؤيتها– في أفريقيا ولذلك قامت بإنشاء "الأفريكوم" من أجل ضمان الأمن في أفريقيا، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على الدول الإفريقية بربط المساعدات بمجموعة من الشروط؛ وذلك للحفاظ على النفوذ الذي اكتسبته بعد انتهاء الحرب الباردة في أفريقيا[2]، في ظل التنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول الشرق الآسيوي على القارة.

أما فرنسا، صاحبة أكبر ميراث استعماري في أفريقيا، فمازالت تحاول الحفاظ على ذلك الميراث، فهي كانت صاحبه الحق التاريخي في التنقيب على اليورانيوم في النيجر منفردة حتي وقتٍ قريب، قبل أن تبدأ الصين في منافستها، هذا بالإضافة إلى أن الغرب الأفريقي يُعد تابع لفرنسا سياسيًا واقتصاديًا؛ ما جعل فرنسا تتدخل في مستعمراتها السابقة لتبقي مصالحها الإستراتيجية وتدافع عنها، حيث شهدت السنوات القليلة الماضية تدخلًا عسكريًا فرنسيًا في ساحل العاج وتشاد وأفريقيا الوسطى ومالي، فضلًا عن القواعد العسكرية الفرنسية في مناطق أفريقية أخرى مثل جيبوتي والسنغال والجابون[3].

أما فيما يتعلق بالصين محل الدراسة، فلا نستطيع فصل التوجه الصيني لأفريقيا بعيدًا عن التكالب الدولي المتجدد على القارة، فكما سبق الذكر تحاول الدول الكبرى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من ثروة النفط الأفريقية، بالإضافة إلى السوق الأفريقية النامية والتي لا تضع شروطًا بيئية وتقنية على المنتجات المستوردة. ومن ثم، فلقد أدركت الصين كدولة كبرى اقتصاديًا أهمية أفريقيا من حيث المواد الخام والنفط،

---

[1]– محمد جمال عرفة، "النفط الأفريقي محور الصراع الدولي القادم"، قراءات أفريقية، على الرابط التالي: http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1815

[2]– د.حمدي عبد الرحمن، "أوباما والهجوم الجديد على أفريقيا"، على الرابط التالي:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/318354.aspx

[3] – د.حمدي عبد الرحمن، "فرنسا وإعادة غزو أفريقيا"، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/2/2/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

فقامت بإقامة علاقات اقتصادية قوية ما بعد الحرب الباردة لتدعيم موقفها في أفريقيا حتي استطاعت أن تكون الشريك التجاري الأول لأفريقيا[1]، نتيجة لقدرتها على التعامل مع الدول الأفريقية واحتياجاتها.

والسؤال المطروح ها هنا: هل ما تقوم به الصين يختلف عن التكالب الأمريكي والفرنسي الموصوف بالمستغل، حتى يصل إلى كونه نوع من الاستعمار الجديد؟، وهل يحقق ذلك التوجه الصيني الفائدة والتنمية للدول الأفريقية؟ وما أوجه ذلك التوجه؟ وما أدواته؟ وفي النهاية، هل نستطيع أن نطلق على هذا التوجه الصيني إلى أفريقيا أنه شراكة حقيقية بين الصين وأفريقيا؟

الاهتمام الصيني بأفريقيا

يعود الاهتمام الصيني بإفريقيا إلى بدايات نشأة الجمهورية الصينية، فكانت الصين أحد المراقبين في حركة عدم الانحياز، وتجلى الاهتمام الصيني بأفريقيا مع انعقاد مؤتمر باندونج 1955؛ حيث عقد "تشو ان لاي" أول رئيس للجمهورية الصينية لقاء مع قادة ست دول أفريقية لتنسيق العلاقات فيما بينهم، وتلك الدول هي: مصر، غانا، ليبيا، السودان، إثيوبيا، ليبيريا. وفي عهد "ماوتسي تونغ"، وأثناء الحرب الباردة، اهتمت الصين بهذه العلاقات لمقاومة هيمنة الغرب، فكان هناك تعاون كبير على الصعيد الاقتصادي، وتتخذ الصين من تاريخ الاستعمار مدخلًا للتقارب بينها وبين أفريقيا، لكونهما عانا من ويلات الاستعمار نفسه، حيث واجها تحديات الاستقلال والتنمية، وذلك بخلاف الغرب المستعمر المستغل الذي يفرض شروطًا على أفريقيا للحصول على مساعداته، ومن أجل ذلك فالمساعدات الصينية للدول الأفريقية غير مشروطة[2].

وقد انتهجت الصين موقفًا أكثر واقعية ومرونة في تعاونها مع الدول الأفريقية (والشرق الأوسط عامة)[3]، وكان لتلك السياسية الواقعية المرنة ثلاثة محاور أساسية، وهي: المحور السياسي، المحور الاقتصادي، محور السلم والأمن، وذلك عن طريق العديد من الأدوات سيلي ذكرها لاحقًا.

---

[1]- د.حمدي عبد الرحمن،"أوباما والهجوم الجديد على أفريقيا"، مرجع سبق ذكره.

[2]- Yun sun, ‘’ Africa in China Foreign Policy’’:

http://www.brookings.edu/research/papers/2014/04/10-africa-china-foreign-policy-sun

[3]- للمزيد حول أسباب توجه الصين لأفريقيا، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/2/9/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B6%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%A7-

فمن الناحية السياسية، تحاول الصين أن تكون مرنة في تعاملها مع الدول الأفريقية، فكما سبق الذكر إن الصين تظهر نفسها على أنها البديل عن الغرب، البديل غير المستغل. وقد حاولت البرهنة على ذلك التوجه عن طريق: تعيين مبعوث خاص للشؤون الإفريقية، والاعتماد على الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى بين الطرفين، فزيارات الجانب الصيني للدول الأفريقية تضاهي زياراته لغيرها من الدول، فالرئيس الصيني "شي جين" زار على سبيل المثال القارة الأفريقية في مناسبات عدة أخرها رئاسته لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في ديسمبر 2015، وزيارته لعدد من الدول الأفريقية قبل انعقاد المنتدى، ولحقها بزيارته إلى مصر في بداية 2016. وفي إحصاء كلي، فإن المسئولون الصينيون بمستوى وزير أو أعلى، قاموا بأكثر من 160 زيارة إلى 30 دولة أفريقية منذ العام 1960، مقابل ما يقرب من 700 زيارة لمسؤولين أفريقيين على مستوى وزير أو أعلى إلى الصين خلال هذه المدّة[1].

بل ذهبت بكين أبعد من ذلك، إلى نسج علاقات قوية تتخطّى النخب السياسية للطرفين، وصولا إلى الدبلوماسية الشعبية التي أعلن عنها الرئيس "هو جنتاو" في العام 2009، والتي يسعى من خلالها إلى تعزيز الروابط الشعبية عبر توفير المنح التعليمية، حيث وفرت الصين للطلاب الأفارقة ما يقرب من ثلاث عشر ألف منحة دراسية كي يدرسوا في معهد كونفوشيوس في الصين[2]، ومئات من المنح التدريبية، إضافة إلى تبادل زيارات الفنانين والمثقفين والصحفيين والأطباء وغيرهم.

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%AF%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

[1]– ثمار الزيارات الخارجية للرئيس الصيني عام 2015، على الرابط التالي:

http://www.chinabelaraby.com/2016/01/17/%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A

[2]– رشيد خشانة، "الصين تعزز توغلها الاقتصادي في أفريقيا بإنشاء قواعد عسكرية"، على الرابط التالي:

http://www.alhayat.com/Articles/8150982/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%AA%D9%88%D8%BA%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-

أما على مستوى العلاقات الثنائية، نجد أن الصين لا تتجه إلا إلى الدول ذات المخزون الكبير من النفط والمواد الخام، فعلى سبيل المثال، ركز الصينيون على تطوير العلاقات مع الدول النفطية كالجزائر وليبيا والسودان، كما عززوا حضورهم في البلدان المنتجة للمعادن الاستراتيجية، وبخاصة الذهب والتيتان والنحاس، كما في كلٍ من زيمبابوي وأفريقيا الجنوبية.

<u>أما المحور الاقتصادي</u>، فيعد المحرك الأساسي لتوجه الصين لأفريقيا، خاصة ما يتصل بالنفط، فمع معدل النمو العالي للصين، تحتاج إلى مصادر للطاقة تتماشى مع هذا المعدل. علمًا بأن الإنتاج الصيني من النفط لا يكفي إلا 30% من احتياجاتها، وتقوم بتوفير باقي احتياجاتها من الخارج، ومن أجل تعزيز قدرتها على استيراد واستخراج النفط من الدول الأفريقية[1]؛ قامت الصين بإنشاء بعض المشاريع الكبرى لبعض الدول الأفريقية كخطوط السكك الحديدية (خط تنزانيا–زامبيا)، بالإضافة إلى شق الطرق وبناء المستشفيات ومراكز المؤتمرات والصالات والملاعب الرياضية. وتحاول الصين من خلال تلك المشروعات التي تقيمها للدول الأفريقية وما تضخ من الاستثمارات في البنية التحية، بالإضافة إلى عدم ربط مساعداتها بأي شروط مسبقة، تحاول أن تكون شريكًا مقبولا لدى الدول الأفريقية، في مواجهة الغرب وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، ونتيجة لذلك شكلت الصين بديلًا لبعض الدول الأفريقية مثل السودان وزيمبابوي أثناء تعرضهما لعقوبات اقتصادية من الدول الغربية[2].

كما قامت الصين بإعفاء إحدى وثلاثين دولة أفريقية من الديون المستحقة عليها[3]، وقد وصل حجم مساعدات الصين لأفريقيا لتصل إلى 20 بليون دولار، فاستحوذت على المرتبة الأولى التي كانت تحتلها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمساعدات الممنوحة للدول الأفريقية؛ غير أن ما تطلق عليه بيكين مساعدات هي في الحقيقة قروض بنسب فائدة ومواقيت سداد غير معروفة، بالإضافة إلى دخول عمليات شطب الديون

%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[1]- Luo Zhenxing, “Perspectives on China-Africa Oil Ties”:

http://www.brookings.edu/research/reports/2013/08/us-africa-china-trilateral-dialogue

[2]- د.عزت شحرور، "العلاقات الصين وإفريقيا... الفرص والتحديات وجهه نظر صينية"، على موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/issues/2014/04/201441916577266546.htm

[3]- المرجع السابق.

في نطاق المساعدات والمشاريع التي تقيمها الصين وتعود بالفائدة عليها؛ ولا تطلق الصين على تلك المساعدات لفظ مساعدات بل (التعاون بين الجنوب –الجنوب) والمستفيد الأكبر من تلك المساعدات: إثيوبيا، السودان، تنزانيا، زامبيا، مالي، مصر، الجزائر[1].

<u>أما فيما يتعلق بمحور السلم والأمن</u>، فانخرطت بكين في قضايا القارة ونزاعاتها للحفاظ على استثماراتها في الدول الأفريقية؛ حيث تكررت عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية في بعض بؤر التوتر، مثل: إقليم أوغادين في إثيوبيا عام 2002 عندما سقط 9 صينيين قتلى وجرى اختطاف مجموعة أخرى تم إطلاق سراحها لاحقًا. وحادثة أخرى، عندما اختطف متمردون عمال صينيون من جنوب السودان في 2004، أيضًا في كردفان عام 2007، وفي أكتوبر 2007 وقعت حادثة اختُطف فيها 9 صينيين سقط 4 منهم قتلى، وقبل هذا وذاك في 2006 قامت حركة تحرير دلتا النيجر بتفجير قنبلة احتجاجًا على حصة الصين في حقول نفطية بالمنطقة، ووقعت حادثة مماثلة في زامبيا في منجم نحاس[2].

فكانت للصين توجه مرن في التدخل في قضايا السلم والأمن الأفريقيين، وذلك بتوجهين، <u>الأول:</u> التوسط في الصراعات؛ حيث حاولت التوسط في أزمة دارفور، والتدخل لحل الأزمة عن طريق مجلس الأمن من خلال التصويت أو الامتناع عن التصويت في القرارات التي صدرت خلال الأزمة، بالإضافة إلى محاولات الصين التوسط بين السودان وجنوب السودان في التنازع على المناطق الحدودية الغنية بالنفط[3].

<u>أما التوجه الآخر:</u> هو الاشتراك في قوات حفظ السلام في مناطق التوتر في القارة، فساهمت بنحو أربعة الأف جندي في قوات حفظ السلام للتوسط فيما بين السودان وجنوب السودان، وفي جنوب السودان عزز الصينيون تواجدهم من خلال القوات العسكرية حيث يوجد في جوبا عاصمة جنوب السودان 700

---

[1] – He Wenping, ‘’ New Actors in International Development: The Case of China in Africa”:
http://www.brookings.edu/research/reports/2013/08/us-africa-china-trilateral-dialogue

[2] – أولَالي إسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية"، على موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/issues/2014/04/201441917164379610.htm

[3] – سامي السيد أحمد، "الصين وأفريقيا"، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، على الرابط التالي: http://african-research.com/Article-493.html

جندي صيني[1]. وقطعت الصين أشواطًا كبيرة في المفاوضات مع حكومة جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية تطل على باب المندب لحماية مصالحها من القرصنة[2]، حيث تم الهجوم على بعض السفن الصينية من قبل القراصنة.

ولتدعيم المحاور الثلاثة السابقة في السياسة الخارجية الصينية، تحاول الأخيرة التعامل مع القارة الأفريقية ككل، بالإضافة إلى التعامل الثنائي. ومن أجل ذلك قامت بكين بإنشاء كل من: صندوق التنمية الصيني- الأفريقي (وهو صندوق أنشئ في بنك التنمية الصيني بميزانية تبلغ حوالي 5 مليار دولار، من أجل المساعدة في المشروعات التنموية في أفريقيا)، منتدى التعاون الصيني الأفريقي[3]، والذي يعد واحد من أهم أدوات السياسية الخارجية الصينية لتدعيم نفوذها في أفريقيا، وعليه سيجري تناوله تفصيلا:

منتدى التعاون الصيني الأفريقي:

عُقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) الثاني في ديسمبر الماضي، على مستوى رؤساء الدول الحكومات تحت عنوان "الصين وأفريقيا تتقدمان سويا: التعاون المربح للجانبين من أجل تنمية مشتركة"[4]، وهذا في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا بمشاركة رؤساء 48 دولة، ووزراء خارجية 38 دولة، وأكثر من 60 وزير اقتصاد وتجارة. وقد جرى توقيع وثيقتي "إعلان جوهانسبرغ" التي تتضمن: تأكيد وحدة مصير كل من أفريقيا والصين، حيث إن كل منهما دول نامية، بالإضافة إلى إقامة نظام دولي أكثر عدلًا وإنصافًا من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، قائم على عدم التدخل في شؤون الدول، وإصلاح الأمم المتحدة من أجل القيام بدورها على أكمل وجه[5]، فضلا عن "خطة حركة التعاون" لتعزيز التعاون الاقتصادي خلال الأعوام الثلاثة القادمة[1].

---

[1]- رشيد خشانة، مرجع سبق ذكره

[2]- أولَالي إسماعيل، مرجع سبق ذكره

[3] - صندوق الصين وإفريقيا للتنمية يسجل خمسة مليارات دولار أمريكي، على الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/2015-12/05/c_134887958.htm

[4]- للمزيد من التفاصيل حول منتدى التعاون الصيني الأفريقي 2015، انظر الرابط التالي:
http://www.au.int/en/newsevents/19397/second-forum-china-africa-cooperation-focac-summit-sandton-convention-centre

[5]- إعلان جوهانسبرج للمزيد انظر:

ومع عقد المؤتمر الأخير في جوهانسبرج، يكون مضي 15 عام على تأسيس المنتدى الذي تأسس بمبادرة من جانب الصين، وعقد مؤتمره الوزاري الأول ببكين في أكتوبر 2000؛ وقد عقد منذ إنشائه خمسة مؤتمرات وزارية وقمة واحدة على مستوى رؤساء الدول الحكومات. ويهدف المنتدى إلى معالجة قضايا التنمية ذات الاهتمام المشترك، ودعم مسار وأهداف نهوض القارة الأفريقية[2]، بالإضافة إلى التبادل الاقتصادي بين الدول الأفريقية والصين خاصة في مجال الطاقة.

تنبع أهمية المنتدى من تنامي القوة الاقتصادية والسياسية للصين، فيُعد المنتدى من الأدوات المهمة لتعظيم القوة الاقتصادية الصينية، في الوقت الذي تحتاج فيه القارة الأفريقية لتدفقات استثمارية تؤهلها لمواجهة تحديات اللحظة الراهنة. ويضم المنتدى في عضويته جميع دول القارة ما عدا بوركينافاسو، وجامبيا، وساوتومي، وبرنسيب، وسوازيلاند، كما أن الكيان الصحراوي ليس عضوًا بالمنتدى، نتيجة إلى عدم اعتراف الصين به.

<u>مؤتمرات المنتدى ونتائجها:</u>

عُقد المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى في بكين في أكتوبر 2000، وحضره رؤساء الصين والجزائر وتوجو وزامبيا وتنزانيا وسكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن 80 وزيرًا مسئولاً عن الشؤون

---

http://www.gov.za/speeches/declaration-johannesburg-summit-forum-china-africa-cooperation-5-dec-2015-0000

[1] - حديث للرئيس الصيني بمناسبة انعقاد منتدى التعاون الصيني الأفريقي

http://www.masralarabia.com/%D8%B4%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/824664-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%B0-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9

[2] - تفاصيل انعقد منتدي التعاون الصيني الأفريقي، على الرابط التالي:

http://www.au.int/en/newsevents/19397/second-forum-china-africa-cooperation-focac-summit-sandton-convention-centre

الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي من الصين و44 دولة أفريقية، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية؛ وقد تبنى هذا المؤتمر الأول وثيقتين رسميتين هما: "إعلان بكين"، وتتضمن افتتاحية الإعلان التنديد بظلم النظام العالمي الحالي واضراره بالسلم والأمن للدول النامية، ويطالب الإعلان بإنشاء نظام دول قائم على العدل والإنصاف، مع نزع أسلحة الدمار الشامل بشكلٍ كامل[1] و"برنامج التعاون الصيني الأفريقي" في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدأت الاستثمارات الصينية تتدفق على القارة عقب المؤتمر الأول، حيث تم التوقيع على 21 اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين، بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار.

أما المؤتمر الوزاري الثاني، فقد عُقد في 2003 بأديس أبابا، تحت شعار "الصداقة والتعاون والتنمية" وحضره 10 رؤساء أفارقة، و70 وزيرًا من كلٍ من الصين و 44 دولة أفريقية، فضلاً عن ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة، واعتمد المؤتمر في ختام أعماله "خطة عمل أديس أبابا 2004–2006" التي طرحت سلسلة من الإجراءات لدعم اقتصاديات الدول الأفريقية، وتكثيف التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية.

عُقدت القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات ببكين في نوفمبر 2006، وحضرها رؤساء 35 دولة أفريقية إلى جانب الرئيس الصيني، تحت شعار "صداقة وسلام وتعاون وتنمية؛ "اختتمت القمة أعمالها بإصدار "إعلان بكين"، الذي تضمن إقامة شراكة استراتيجية بين الصين وأفريقيا تقوم على أساس المساواة والثقة المتبادلة ودعم المصالح المشتركة، و"خطة عمل بكين 2007–2009"، التي أكدت على سعي الجانبين لتعزيز التنسيق بينهما بشأن قضايا التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما تضمنت تعهد الصين بتقديم حزمة جديدة من المساعدات لأفريقيا في مجالات التنمية، والصحة، والتعليم، والتدريب المهني. أما من الجانب الاقتصادي، فقد وقع الجانبان 14 اتفاقية للتعاون بقيمة 1.9 مليار دولار غطت مجالات البنية الأساسية، والاتصالات والتكنولوجيا، والطاقة، والتنمية البشرية؛ كما تم الإعلان عن إنشاء الغرفة الأفريقية الصينية المشتركة للتجارة والصناعة.

---

[1]– إعلان بكين عام 2000، على الرابط التالي:
http://www.fmprc.gov.cn/zflt/eng/zyzl/hywj/t157833.htm

وعامةً، شهدت العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية تطورًا ملحوظًا منذ إنشاء المنتدى عام 2000، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 73.31 مليار دولار عام 2007 مقارنة بـ 10.6 مليار دولار عام 2000، كما وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 53.14 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2008، وزاد حجم الاستثمار المباشر للشركات الصينية في إفريقيا إلى 1.57 مليار دولار عام 2007. كما شهدت الاستثمارات الصينية في أفريقيا انتعاشة كبيرة بعد عام 2000 لتبلغ 30 مليار دولار في العام 2014، أي أكثر من 60 مرة عما كان عليه الأمر في عام 2000، وتعهدت الصين بزيادة هذا المبلغ إلى حوالي مئة مليار دولار أميركي بحلول عام 2020. ووصل عدد المقاولات الصينية العاملة بأفريقيا إلى 2500 مقاولة توفر مئة ألف فرصة عمل[1].

استمرت الصين في تقديم مساعداتها التنموية إلى القارة الأفريقية، كما أعفت 32 دول أفريقية من ديونها، ورفعت عدد السلع الأفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية إلى 446 نوعًا، فضلاً عن توسع استثمارات الصين في مشروعات البنية الأساسية والطاقة والزراعة. وتواصل بكين إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في أفريقيا، حيث انتهت من إقامة منطقة خاصة في مصر (غرب السويس)، وأخرى في نيجيريا، وجاري إنشاء مناطق مماثلة في عدة دول افريقية أخرى.

استمرت الصين في دعم برامج التنمية البشرية في إفريقيا، حيث أدت هذه البرامج تدريب 8.627 من الكوادر الأفريقية؛ وشرعت الصين في إنشاء 49 مدرسة بالمناطق الريفية في عدد من دول القارة، وتقديم 700 منحة للدارسين الأفارقة بالمدارس والجامعات الصينية، فضلا عن منح معهد كونفوشيوس السابق الإشارة إليها.

[1]- للمزيد من التفاصيل حول الهيكل التنظيمي لمنتدي التعاون الصيني الأفريقي انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/18/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

وشهد التعاون في المجال الصحي دفعة كبيرة من خلال المساعدات الدوائية المقدمة لأفريقيا للتغلب على الأمراض المتوطنة، وإنشاء المستشفيات والمراكز الطبية[1].

وفي الختام، وللإجابة على الأسئلة التي طرحت في بداية تلك الورقة، السؤال الأول: هل يختلف التوجه الصيني عن التكالب الأمريكي الفرنسي على أفريقيا؟ يمكن القول إن الصين تستخدم خطابات وأدوات مختلفة، وأكثر مرونة مع الدول الأفريقية، فهي توحد مصيرها مع الدول الأفريقية من خلال إعلانات منتدي التعاون الصيني الأفريقي وتوجد المنطلق والهدف لكل منهما، بالإضافة إلى منح مساعدات وشطب ديون للدول الأفريقية دون شروط كما تفعل الدول الغربية مع الدول الأفريقية؛ إلا أنها في نهاية الأمر تفعل ذلك وفقًا لرؤية تهتم بمصالحها الخاصة فقط لا غير، فنجد أن توجهها بالأساس ينصب على الدول النفطية وصاحبة الاحتياط الكبير من المواد الخام.

فيمكن القول إذن أنه تكالب من نوعٍ جديد، يهتم برضا وموافقة الدول الأفريقية عليه؛ وذلك في إطار رؤية صينية أوسع حول العالم وكيفية تغييره (لصالحها بالأساس)، حيث قامت الصين من أجل تطبيق تلك الرؤية العالمية بإنشاء مجموعة البريكس من أجل تغيير النظام الاقتصادي العالمي، والذي تراه الصين نظام غير عادل ويجب تغييره وفقًا لمعايير جديدة.

السؤال الثاني: هل تتحقق فائدة وتنمية للدول الأفريقية، للإجابة على هذا السؤال جانبان، الأول، تستفيد الدول الأفريقية من مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الصين في مختلف الدول الأفريقية، أما الجانب الثاني، فهو الاتهامات الموجهة للصين بالفساد مع بعض الدول الأفريقية، فهي تقوم الاتفاقات التجارية

---

[1] – منتدى التعاون الصيني الأفريقي من إعلان بكين إلى لقمة جوهانسبرج، على الرابط التالي:
http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/819534-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%AC%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%B1%D8%AC

بشفافية إن أرادت الدول الشفافية والعكس صحيح، فهي تساعد الدول القمعية بالأسلحة طالما سوف تستفيد منها بالمواد الخام والنفط[1].

أما فيما يتعلق بالسؤال الأخير: هل التوجه الصيني تجاه أفريقيا يعد شراكة حقيقية؟ لا يمكن نفي الفوائد التي تعود على الشعوب الأفريقية من بناء المدارس والمستشفيات وتوفير المنح للطلبة، إلا أنه في النهاية يتم تصدير المواد الخام إلى الصين بحالتها الأساسية دون معالجة كبيرة، ما يجعل الصين المستفيد الأكبر من الدول الأفريقية خاصة فيما يتعلق بالنفط وليس العكس، أي أن كفة الميزان ترجح للصين، ذلك الميزان الذي يجب أن تكون كفتاه متساويتين، من أجل القول بوجود شراكة وتعاون حقيقيين بين الصين وأفريقيا.

*****

[1]- د.عزت شحرور، مرجع سبق ذكره.

عرض كتاب جذور العنف في الغرب الأفريقي: حالتا مالي ونيجيريا

لـ أ.عايدة العزب موسى[1]

مروة يوسف[*]

صدر كتاب "جذور العنف في الغرب الأفريقي: حالتا مالي ونيجيريا" لكاتبته عايدة العزب موسى في القاهرة عن دار البشير للثقافة والعلوم2015؛ وفيه تحاول الكتابة أن تجيب عن تساؤل أساسي ما هي أسباب انتشار العنف في الغرب الأفريقي؟ وينتج عنه العديد من الأسئلة الفرعية؛ أهمها: لماذا تنتشر حركات الاحتجاج المعارضة والتي يمثل العنف فيها حجر أساس في الغرب الأفريقي؟ لما يعد الغرب الافريقي بيئة خصبة لجماعات العنف بشكل عام؟ ولماذا ينتشر العنف في مالي ونيجيريا بشكل خاص؟ وما هي "بوكو حرام"؟ ولماذا ظهرت؟ ولماذا انتشرت؟

تحاول الكاتبة في مقدمة الكتاب أن تطرح السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي لمنطقة غرب أفريقيا قبل الاستعمار كركيزة أساسية في فهم سياقات العنف في المنطقة، وتطرح نتائج الاستعمار كإشكاليات على المنطقة في أربع نقاط؛ أولها: التقسيم الاستعماري لأفريقيا الذي لم يراعي التناغم الإثني والثقافي لكل دولة، الثاني: أن سياقات الاستقلال للدول الأفريقية اضطرت أن تراعى التقسيم الأوروبي السابق ذكره، الثالث: سياسات الاستيعاب التي اتبعتها فرنسا كأكبر الدول الاستعمارية في الغرب الأفريقي في محاولة فرض ثقافتها على الشعوب الأفريقية، الرابع الكراهية القوية التي تشهدها المنطقة لكل ما هو متصل بأوروبا نتيجة لآثار الاستعمار خاصة الاستعمار الفرنسي.

أما فيما يتعلق بالسياقات المعاصرة فتطرح الكاتبة أنه نتيجة للإشكاليات السابق ذكرها والتي ظهرت واتضحت في الفترة منذ بداية الاستقلال وحتى الآن، ظهرت العديد من حركات العنف ولأسباب عديدة، منها: الإثني والثقافي والديني في بعض الأحيان، مما وفر البيئة لظهور جماعات جهادية خاصة مع فرار الجهاديين من الجزائر في تسعينات القرن الماضي. هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر ضعف قدرة الدول

---

[1] عايدة العزب موسي، " جذور العنف في الغرب الأفريقيي: حالتا مالى ونيجيريا"، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015).

[*] باحثة في مركز الحضارة للدراسات السياسية.

الأفريقية في مجالي السلم والأمن بالإضافة إلى ضعف سيطرة الدول في تلك المنطقة على أطرافها، ونضيف إلى ذلك استمرار التدخل الأجنبي في تلك المنطقة عسكريًا مما قد يفاقم في أحيان كثيرة من حالة الاضطراب والعنف.

وتختتم الكتابة مقدمتها بأن العنف لا يظهر من فراغ بأي حال من الأحوال، بل تسبقه سنوات من الاضطراب والقمع والاستبداد والتدخل الأجنبي الجائر هو ما يمهد بيئة خصبة لظهور جماعات العنف ومنها "الجماعات الجهادية" حسب لفظ الكاتبة، مع قبول السكان على الحدود لذلك الوضع نتيجة لتداخل المصالح والقبائل بين الدول المختلفة[1].

وينقسم الكتاب بعد المقدمة إلى جزءين: يتناول كل منها حالة من حالات الدول في غرب أفريقيا، أولهما حالة مالي، والثانية حالة نيجيريا.

أولًا: حالة مالي[2]:

تبدأ الكاتبة باستعراض السياق التاريخي لأزمة الاندماج-الانفصال في مالي، والتي بدأت منذ الاستقلال؛ حين لم يراع التنوع الإثني في المنطقة أو وحدة تلك الإثنيات، وخاصة الطوارق الذين تم تقسيمهم على العديد من الدول المجاورة (الجزائر – مالي– النيجر– ليبيا– بوركينا فاسو). وبرزت أزمة الطوارق مع انفصال مالي عن الاتحاد مع السنغال عام 1962 حيث قاموا بأربع ثورات كبري ضد الحكومة المالية سعيًا للحصول على مطالبهم بالتنمية أو حتى الانفصال عن مالي في إقليم أزواد، وهو الإقليم الأساس الذي يعيش فيه الطوارق في مالي.

بدأت الثورة الأولى –وهي ثورة كيدال– 1962 عندما حاول الرئيس "موديبوكيتا" تأميم ثروات الخاصة بالطوارق والعرب من الماشية، واستمرت تلك الثورة طوال عامين، ونجحت حكومة مالي بمساعدة كل من المغرب والجزائر في إخمادها، مما أدي إلى عمليات نزوح جماعي من مناطق الطوارق في مالي إلى الدول المجاورة مثل ليبيا والجزائر، وتعد ليبيا من الدول التي رحبت بهجرة الطوارق إليها خاصة مع صعود القذافي

---

[1] المرجع السابق، ص 5-12.

[2] المرجع السابق، ص 15-78.

للحكم عام 1969، حيث فتح لهم أبواب التعليم والوظائف العامة وشكل من شبابهم كتيبة من الجنود أطلق عليهم اسم "الكتيبة الخضراء".

شاركت تلك الكتيبة في الحرب الليبية–التشادية (1978–1986) وبعد انتهائها طالب العسكريون الطوارق المساعدة من القذافي لتمويلهم، ونشأت الحركة الشعبية لتحرير أزواد عام 1988، ثم قامت الحركة بالانتفاضة الثانية للطوارق(1990–1996) مما نتج عنها الجلوس للمرة الأولى مع الحكومة المالية على طاولة المفاوضات، مما أدى إلى اتفاقية سمنراست 1991، والتي تم إلغاؤها بعد شهرين من توقيعها نتيجة لانقلاب عسكري على الحكومة المالية. ونتيجة لاستمرار الصراع تم توقيع معاهدة أخرى بين الحكومة المالية والطوارق نصت على تخلي الطوارق عن مطالب الاستقلال مع وعد بتنمية مناطقهم وإدماج مقاتليهم في الجيش المالي؛ ونتيجة لفشل تحقيق ذلك قامت ثورة الطوارق الثالثة 2006 وتم إخمادها أيضًا في نفس العام.

ثورة الطوراق الرابعة 2012، وتعد أكبر ثورات الطوارق علي الإطلاق حيث استطاعوا الانفصال بإقليم أزواد عن جمهورية مالي، ولكن فشل ذلك الانفصال عقب التدخل الفرنسي في يناير 2013.

الاستعراض السابق هو المسار الأساسي للأزمة المالية التي بدأت بشكل أساس في 2012 ، مع العلم بأن الأزمات المالية متتالية منذ بدء الاستقلال، لتؤكد الكاتبة على أن المنطقة تشهد صراعات وعنفًا مستمرين للعديد من الأسباب منها ما هو عام وتم شرحه في المقدمة، ومنها ما هو خاص تشرحه في إطار تفسيري الآتي:

<u>أسباب الأزمة في مالي:</u>

تحاول الكاتبة أن تضع إطارًا تفسيريا من وجهة نظرها حول أسباب الأزمة في مالي، وتقسمه إلى عدة أسباب منها:

1- **<u>جماعات العنف والإرهاب:</u>** بداية تحاول الكاتبة استعراض مسار جماعات العنف في المنطقة لتفسر كيفية قيام ثورة الطوارق الرابعة 2012 وتفسر قوتها، فحددت جماعات العنف والجهاد بأنها التي تحمل السلاح والجماعات الجهادية التي تتخذ من الجهاد شعارًا لها، وأحيانًا تدمجهم الكاتبة تحت مفهوم "الإرهاب" دون تحديده ودون تحديده أسباب إطلاق عليهم لفظ "إرهاب".

فتذكر الكاتبة أربع جماعات رئيسية في الأحداث في مالي: أ) تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والذي نشأ من رحم الجماعات الإسلامية في الجزائر أثناء الحرب الأهلية في التسعينات، وهو يتخذ من نطاق الساحل الصحراوي مقرًا له، فيما يتداخل مع حدود الدول الخمس السابق ذكرها التي يتواجد بها الطوارق. ب)حركة أنصار الدين وهي حركة سلفية جهادية من بين الطوارق تأسست في 2011 نتيجة للانفلات الأمني الذي صاحب مقتل القذافي ومع تفكك الكتيبة الخضراء من الطوارق في ليبيا، ويقودها إياد أخ غالي. ج)حركة التوحيد السلفية، وهي حركة سلفية جهادية من بين العرب القاطنين في المنطقة، وهي حركة منشقة عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أعلنت عن نفسها أيضا في 2011. وكل من الحركات السابقة تتقاسم العمل في منطقة الساحل والشريط الحدودي بين ليبيا– الجزائر– مالي– النيجر– موريتانيا، وقد ثبتت تلك الجماعات أقدامها مع الانفلات الأمني في ليبيا 2011. د) الحركة الوطنية لتحرير أزاود وهي حركة علمانية وقد أعلنت عن نفسها في 2010، وكل من الأربع حركات ساهمت في انفصال إقليم أزاود في 2012.

2- **<u>حكومات مالي:</u>** ترى الكاتبة أن من أحد أسباب انتشار العنف في المنطقة، سياسات الحكومات في مالي؛ حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاندماج الوطني بين الإثنيات المختلفة خاصة الطوارق، وفشلت في التنمية التي تتطلبها مناطق مالي المختلفة، وفشلت أيضًا في تحقيق الديمقراطية والأمن حيث تعاقبت على مالي عدة انقلابات عسكرية آخرها الذي نفذه قائد في الجيش "أمادو سانوغو" مارس 2012؛ مما مهد البيئة أمام المحاولة الانفصالية من نفس العام.

3- **<u>التدخل الخارجي:</u>** وينقسم هذا التدخل إلى مستويين؛ الأول تدخل دول الجوار سواء كان من قبل الجزائر و النيجر ودورهما في تأجيج الصراع في مالي (خاصة مع التدخل الفرنسي وقبوله وتمهيد الطريق لاستمراره)، المستوى الثاني هو: التدخل الخارجي، وهو بالأساس من قبل فرنسا والولايات المتحدة، فمنطقة الساحل كانت منطقة خاضعة للنفوذ الفرنسي نتيجة للإرث الاستعماري. وفي عام 2012 قررت فرنسا أن تتدخل عسكريًا في مالي لمنع استمرار انفصال إقليم أزواد وقد نجحت في ذلك يناير 2013، وذلك من أجل أن تعيد الوجود العسكري في مالي دفاعًا عن المصالح الفرنسية في الغرب الأفريقي. أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فلديها هي الأخري

أطماع في منطقة الساحل مما حدا بها إلى محاولة إقامة مقر أفريكوم (القيادة العسكرية في أفريقيا) في دول الساحل، ولكن الأخيرة رفضت مما دعي الولايات المتحدة إلى تأييد التدخل الفرنسي الأخير في مالي. وترى الكاتبة أن التدخل الفرنسي والموافقة العالمية تم تحت ما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب مع اتهام الحركات الإسلامية في منطقة الساحل بالإرهاب تنفيذًا لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية.

تحاول الكاتبة نقل السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأحداث مالي 2012 لتضع ذلك في سياقه العالمي من ترحيب بلتدخل الفرنسي نتيجة لمزاعم الحرب على الإرهاب؛ لرؤية أفضل لما يمكن أن نسميه إشكالية العنف في دول الساحل والصحراء؛ وأن العنف دائما له أسباب عدة ومختلفة وليست جماعات العنف فقط ، وأن العنف من الناس يأتي في معظمه في إطار رد الفعل، وأن المسئول الأساس عن أحداث العنف عادة ما تكون الحكومات، ونتيجة لأشكال التدخل الخارجي سواء من قبل دول الجوار أو من قبل القوى العالمية التي تحاول فرض أجندتها على المناطق المختلفة.

<u>ثانيًا نيجيريا[1]:</u>

وكما في حالة مالي، تشرح الكاتبة تاريخ نيجيريا منذ بداية احتكاك المنطقة بالإسلام في محاولة للتأكيد على رسوخ الإسلام لدى سكان المنطقة، لتحاول شرح السياق الإقليمي بذكر أهم الحركات المتواجدة، ومنها- كما سبق الذكر- حركة أزواد في مالي، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، بالإضافة إلى العديد من جماعات العنف في النيجر؛ لتوضح الكاتبة حالة الاضطراب في الإقليم والتي من تبعاتها -حسب نظرية الدومينو- ظهور جماعات عنف أخرى في باقي دول الإقليم.

وتركز الكاتبة في حالة نيجيريا على جماعة بوكو حرام وترجمتها الحرفية: (التعليم الغربي حرام) باعتبارها المصدر الأساسي للعنف، هذا من جانب، ومن جانب آخر نتيجة لأثر عمليات الجماعة على المستوى الإقليمي والدولي.

---

[1] المرجع السابق، ص 81 -140.

وتبدأ الكاتبة بسرد تاريخ الحركة منذ إنشائها عام 2002 شمال نيجيريا على يد أحد القيادات الدينية "محمد يوسف"؛ لكن الوجود الفعلي للحركة كان في 2004 بعدما انتقلت إلى ولاية بوني على الحدود مع النيجر. ظهرت الجماعة على الساحة الدولية كجماعة عنف في 2007 مع اغتيالها أحد القيادات الدينية في نيجيريا "محمود آدم" لانتقاده منهج الجماعة المتشدد، ثم دخلت الجماعة في صدامات عنيفة مع السلطات النيجيرية في 2009 مما أدى إلى مقتل "محمد يوسف" وهرب من بقي من الجماعة بعد تضييق الحصار من الحكومة وعمليات القتل والاعتقال إلى الدول المجاورة؛ مما أتاح الفرصة للجماعة للتعاون والاختلاط بجماعات العنف في الدول الأخرى مع التنسيق والتشبيك فيما بينهم.

وفي نفس العام 2009 تولى قيادة الجماعة "أبو بكر شيكاو" وأعلنت الجماعة تبعيتها لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، مما أدى إلى اتساع نطاق عملياتها في الأعوام التالية، أما العملية التي جعلت الجماعة محل الحديث على الساحة الدولية السياسية والعامة فهي عملية خطف 223 طالبة من المدارس في عام 2014، و خاصة حين أعلنت الجماعة عن نيتها في معاملة هؤلاء الفتيات كسبايا، إلا إذا أفرجت الحكمة عن معتقلي الجماعة لديها. وأدت تلك العملية إلى عقد جلسة خاصة في مجلس الأمن ونتج عنها وضع الجماعة على القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية.

وعلى مدار الأعوام الخمسة من 2010 حتى 2014 اتبعت الجماعة تكيكك حرب الشوارع، ليزداد الأثر الناتج من عملياتها مع تقليل خسائرها إلى أقل حد ممكن، وقد حاولت الحكومة مرارًا قتل قائد الجماعة "أبو بكر شيكاو" إلا أنها لم تفلح في ذلك.

ومع بداية 2015 أعلنت السلطات النيجيرية عن تحالف من دول ساحل والصحراء لمحاربة جماعة بوكو حرام، وضم ذلك التحالف –بالإضافة إلى نيجيريا– كل من تشاد والنيجر والكاميرون وذلك نتيجة لاتساع نطاق عمليات الجماعة لتلك الدول.

تختتم الكاتبة الجزء الخاص بنيجيريا بتوضيح حالة التنافس الأجنبي على منطقة غرب أفريقيا، كجزء من تكالب جديد على المنطقة من القوى الكبرى كفرنسا والولايات المتحدة في مقابل الصين تحت غطاء حرب على الإرهاب تقودها الولايات المتحدة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولكن الواقع في الإقليم حسب

الكاتبة: "إن المشاكل الاقتصادية والصراعات العرقية الإثنية، وكذلك الصراعات المسلحة بين الدول بعضها ببعض؛ نظرًا للخلافات التي خلفها الاستعمار في القارة تساعد في انتشار العنف المسلح الذي تستغله التيارات السياسية والدينية من أجل إيجاد مكان لها. فنماذج القاعدة وبوكوحرام قابلة للانتشار والتصاعد مادام هناك الفقر والبطالة وعدم وجود عدالة في التوزيع، إضافة إلى الانتهاكات الصارخة التي تقوم بها الحكومات الأفريقية تجاه مواطنيها ومعارضيها[1]".

وتختتم الكاتبة الكتاب بتساؤل حول دور الإعلام العالمي في تجريم الجماعات في غرب أفريقيا على أساس أنها جماعات إرهابية دون الاعتبار بالسياقات المحلية والإقليمية والدولية التي أفرزت تلك الجماعات، وأن تلك الجماعات كانت كردَّ فعل على تلك السياقات، وأن الحرب ضدها واستخدام العنف المسلح في محاربتها ليس الحل الأمثل لمعالجة الإشكاليات التي أنتجت تلك الجماعات، فالإعلام الغربي –حسب رؤية الكاتبة– يجرّم تلك الجماعات باعتبارها " ظواهر تخلف شعبي وظواهر فكر إسلامي"[2].

ينطلق الكتاب من إطار تفسيري واحد لظاهرة جماعات العنف في الغرب الأفريقي، خاصة من تحمل مرجعية إسلامية ألا وهي: نفي الأطروحة القائلة أن العنف والإرهاب مرتبط بالتطرف الأيديولوجي للإسلاميين، وأن ذلك العنف مرتبط بشكل اساسي بالسياقات الداخلية والإقليمية والدولية كما أسهبت الكاتبة ووضحت في ثنايا كتابها، حيث ركزت في سياقها الداخلي على عنف الدول تجاه مواطنيها وأن تلك الجماعات ظهرت كرد فعل تجاه ذلك العنف، بالإضافة إلى إشكاليات الدول الأفريقية في تلك المنطقة من تعاقب الانقلابات العسكرية؛ مما يؤدي بالتبعية لعدم استقرار الدول والمنطقة بشكل عام، مع أزمة التنمية المتجذرة منذ الاستقلال وفشل تلك الدول في تحقيق تنمية مستدامة حقيقية يتبعها عدالة في توزيع الثورات على مختلف مناطق تلك الدول؛ حيث من المعتاد في تلك الدول أن يكون الرئيس يتبع جماعة إثنية ما؛ مما يجعله يوجه موارد الدولة إلى تنمية المنطقة التي تعيش فيها جماعته الإثنية دون النظر إلى باقي الإثنيات.

أما من الجانب الإقليمي فركزت بشكل أساسي على نظرية الدومينو بأنه إذا ظهرت جماعة عنف تحمل مرجعية إسلامية سيتبعها جماعات عنف أخرى، نتيجة لسيولة الحدود الأفريقية وعدم سيطرة الدول

---

[1] المرجع السابق ص 132.

[2] المرجع السابق، ص 142.

القومية عليها نتيجة للتقسيم الاستعماري للمنطقة مما يسهل الحركة أمام الجماعات للانتقال فيما بين الدول المختلفة في نطاق ساحل الصحراء؛ بالإضافة إلى تدخل دول الجوار في إذكاء الصراع في دول أخرى أو محاولة السيطرة على جماعة إثنية في الدول الأخرى حتى لا تظهر النزعات الاستقلالية لنفس الجماعة في دول الجوار، مما يخلق حالة من الصراع الإقليمي بين دول الساحل أكثر من حالات التعاون ينتج عنه حاله من الاضطراب تسود كل الإقليم.

أما فيما يتعلق بالسياق العالمي، فهو متداخل ومعقد؛ فمن جانبٍ هناك الدول التي لها إرث استعماري في المنطقة وتتبعها بعض دول الإقليم؛ كفرنسا التي تحاول الحفاظ على ذلك الإرث وتلك التبعية؛ مما يجعها تتدخل في دول الإقليم بإقامة المزيد من القواعد العسكرية أو التدخل العسكري كما في حالة مالي، وهناك دول تطمع للمزيد من النفوذ في المنطقة التابعة لفرنسا من أجل المصالح الاقتصادية فقط لا غير مما يتبعها التدخل في شئون تلك الدول كالصين، أو الدولة الكبرى التي تحارب الإرهاب في العالم وترى أن من حقها الشرعي محاربة ما تطلق علية الإرهاب الإسلامي في كل العالم كالولايات المتحدة، والصراع الناتج عن تضارب مصالح تلك الدول الثلاث بالإضافة إلى تدخل منظمات إقليمية أو دولية أو دول أخرى في المنطقة نتيجة لمصالحهم المختلفة.

وفي الختام، فرؤية السياقات التي تؤدي إلى ظهور جماعة عنف –سواء كانت ذات مرجعية دينية أم لا– هو الأساس في فهم تلك الجماعات، ثم يتبع ذلك رؤية المرجعية القائمة؛ عليها لأنها توضح مسار الجماعة وفهم أوضح لعملياتها؛ أما اقتصار دراسة جماعات العنف على جزء واحد من الجزءين السابقين فتلك رؤية قاصرة لا ينتج عنها رؤية استراتيجية للجماعة أو لكيفية التعامل معها.

****

قضاياوأحداث

مسلمو أوروبا وتجدد صعود اليمين المتطرف

د.مروة فكري*

"يجب أن تمنع فرنسا المنظمات الإسلامية، وتغلق المساجد المتطرفة وتطرد الأجانب الداعين للكراهية في دولتنا وكذلك المهاجرين غير الشرعيين الذين ليس لديهم ما يعملونه هنا" جان مارين لوبان –الجبهة الوطنية[1]– فرنسا.

"رئيس الوزراء، أقول لك: اغلق الحدود الهولندية الآن، احم الشعب الهولندي". جيرت فيلدرز– حزب من أجل الحرية[2]– هولندا.

"لا يساعد المهاجرون الذين خارج السيطرة في تحقيق الأمن إذا ثبت أن الإرهاب موجود في الجيل الثاني، الثالث، أو الرابع، فهذا أسوأ لأنه يعني أن الإسلام ليس متوافقا ولا يمكن أن يندمج مع الديمقراطية." ماثيو سالفيني– العصبة الشمالية– إيطاليا.[3]

بهذه العبارات عبر قادة أحزاب وحركات اليمين الراديكالي[4] في عدد من الدول الأوروبية عن مواقفهم عشية هجمات باريس في نوفمبر 2015؛ فقد وجدت هذه الأحزاب في الحادثة فرصة ذهبية لتعزيز موقفها

---

* مدرس علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[1] تأسست الجبهة الوطنية في 1972 على يد جان ماري لوبان ولها دور مستمر في تمثيل سياسات اليمين المتطرف في فرنسا.

[2] كان زعيم هذا الحزب "جيرت فيلدرز" عضوا في حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية. وفي 2004 انفصل عن حزبه لتأييد الحزب لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وكون جناحه الخاص به والذي أصبح فيما بعد حزب من أجل الحرية. واكتسب فيلدرز شعبيته بالأساس من موقفه المعادي بشدة للإسلام والذي يعتبره أيديولوجية شمولية. ومنذ 2007، وهو ينادي بحظر القرآن وإيقاف المهاجرين من الدول الإسلامية وترحيل الموجودين بالفعل. كما أن الحزب يعادي الاتحاد الأوروبي والتعددية الثقافية ويدعو لخروج هولندا من هذا الكيان الأوروبي. انظر:

Early, Nick- Robins. 2015. "A Field Guide to Europ's Radical Right Political Parties." *The World Post.* February 12. Accessed January 26, 2016. http://www.huffingtonpost.com/2015/02/12/europe-far-right_n_6511022.html

[3] تأسس حزب العصبة الشمالية في 1991 كاتحاد بين العديد من الأحزاب الإقليمية في شمال ووسط إيطاليا. وهو يدعو إلى تبني إيطاليا نظاما فيدراليا و المزيد من الاستقلال للأقاليم. كما يتبنى برنامج معادي للمهاجرين وللأقلية الغجرية. انظر:

[en]Acting the fool: Idiocy and the Northern League. *Struggles in Italy.* N.d. Accessed January 19, 2016. https://strugglesinitaly.wordpress.com/info-on-italian-politics/en-northern-league-those-weasel-idiots/.

[4] تتعدد المسميات المستخدمة للتعبير عن هذه المجموعة من التيارات والأحزاب الغربية. يرى البعض أنها أحزاب أو حركات قومية متعصبة، في حين تطلق عليها مجموعة ثانية اليمين الجديد أو الفاشية الجديدة، وترى مجموعة ثالثة أنها يمين راديكالي تفريقا بين الراديكالية والتطرف. وتقول وجهة النظر هذه أن الراديكالية تقبل بالديمقراطية الإجرائية وترفض فقط جانبها الليبرالي، في حين أن التطرف لا يقبل بالديمقراطية الإجرائية من الأساس كنظام

الرافض لسياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة، والترويج لأفكارها وتوجهاتها السياسية الهادفة إلى إعادة تشكيل سياسة الدول الأوروبية وفقًا للمنطق القومي الضيق؛ وقد قامت هذه الحركات بصياغة مثل هذه التوجهات والأفكار بالتركيز على "الآخر" الثقافي الذي يمثل خطرًا يهدد الهوية القومية في الدول الأوروبية المختلفة (من وجهة نظرهم)، ومن ثم ينبغي مواجهته. وللعديد من الأسباب السياسية والثقافية والاقتصادية، برز المسلمون كأنسب المرشحين للعب دور هذا "الآخر". مثل هذه الصورة الذهنية وجدت ما يدعمها في ظل بيئة دولية سادت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الولايات المتحدة على الإرهاب التي اختلطت فيها في بعض الأحيان الخطوط الفاصلة بين الإسلام والإرهاب، كما دعمها أيضا عدد من الحوادث التي مسّت بعض الدول الأوروبية والتي كان المسلمون المتشددون لاعبًا أساسيًا فيها مثل الأحداث الأخيرة التي ضربت العاصمة الفرنسية باريس.

وكان الاهتمام الأكاديمي قد تجدد مرة أخرى باليمين المتطرف خلال التسعينيات من القرن الماضي؛ نتيجة لمجموعة من التطورات التي شهدتها القارة بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام. فخلال هذه الفترة برزت سياسات الهوية بشكل ملحوظ نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي وصعود المشاعر القومية في العديد من دول الكتلة الشرقية، وهو السياق الذي أبرز حقيقة استمرارية الغلو القومي في العديد من الدول الأوروبية، وكان لمشاركة حزب الحرية في حكومة النمسا في 2000 أثره في لفت الانتباه للصعود المتزايد لحركات وأحزاب اليمين المتطرف؛ فقد كانت هذه المشاركة الأولى من نوعها بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تدريجيا حولت اليمين المتطرف من كونه ظاهرة هامشية لقوة يمكنها إعادة رسم السياسة الأوروبية بشكل كبير. (Anastasakis, 2000, p. 3).

وتثير مثل هذه التطورات التساؤل حول **<u>التأثيرات المحتملة لصعود اليمين المتطرف على الأقليات المسلمة في أوروبا؟</u>** وهو التساؤل الذي يثير بدوره مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساهم الإجابة عنها في فهم أفضل للظاهرة، ومن ثم تعزيز القدرة على تقييم آثارها بقدر أكثر من الكفاءة، *وتتمثل هذه الأسئلة في*:

للحكم. إلا أن هذه الدراسة تتعامل مع هذه المفاهيم المختلفة كمرادفات. صحيح أن الكثير من الأحزاب اليمينية المتعصبة في أوروبا تعمل وفق إطار النظام الحزبي والانتخابي، ولكن هناك شكوك حول ما إذا كان هذا القبول دليلا على تحول وإيمان حقيقي بصيغة الديمقراطية أم مجرد تحول تكتيكي للتخلص من شبهة الإرث الفاشي والنازي الذي يطاردها.

1- إلى أي مدى يمثل اليمين المتطرف الحالي تعبيرًا معاصرًا لظاهرة الفاشية التي انتشرت في القارة في فترة ما بين الحربين؟

2- ما الذي يفسر التعبئة السياسية الناجحة لأحزاب اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية؟

3- ما هو موقع المسلمين في خطاب هذه التيارات؟ وما هي أسباب ذلك؟

أولًا- اليمين المتطرف: مشكلة آنية؟؟

قد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن أفكار اليمين المتطرف المتداولة حاليًا هي ظاهرة أيديولوجية أو سياسية معاصرة، حيث يمكن تتبعها إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ممثلة في اندماج الأفكار اليمينية الراديكالية والقومية المتعصبة مع الأشكال التنظيمية التي طورها اليسار الثوري، وتبلور ذلك مع بداية القرن العشرين في موجة جديدة من القومية الراديكالية خاصة في إيطاليا وفرنسا والتي هاجمت الأيديولوجيات المحافظة والشيوعية والليبرالية متبنية في المقابل هجينا أيديولوجيا ثوريا قائما على أسطورة "الأمة القومية "nation"؛ وتمكن اليمين المتطرف من الظهور كقوة سياسية بديلة ناجحة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة مستغلًا فترة الأزمة السياسية والاجتماعية والفكرية الشديدة التي كانت تمر بها العديد من الدول في القارة، وكانت هذه المرحلة هي فترة ولادة الفاشية والتي – وإن ولدت في إيطاليا— إلا أنها سرعان ما أمتد تأثيرها إلى دوائر القوميين المتعصبين واليمينيين غير الليبراليين في أوروبا وما وراءها؛ وهكذا شهدت الثلاثينيات من القرن الماضي العديد من هذه الحركات والأحزاب المتأثرة بتجربتي إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية، وإن حاولت تكييف مثل هذه الممارسات والأفكار مع سياقها وتقاليدها القومية. (Kallis, 2014, pp. 10-11).

وقد كان للهزيمة العسكرية القاسية، التي تلقتها هذه الفاشية في الحرب العالمية الثانية، أثره في دخول اليمين المتطرف في فترة "تيه" نتيجة للمناخ السياسي الذي ساد في القارة بعد الحرب، والذي لم يمثل فيه التعصب القومي عملة ذات تأثير اجتماعي وسياسي قوي؛ فقد كان التوافق حول الاستبعاد السياسي للقوى السياسية المتطرفة أحد أعمدة توافقات ما بعد الحرب العالمية الثانية خوفًا من تكرار انهيار الديمقراطية وحقوق الإنسان اللذين مهدا الطريق أمام النظم الديكتاتورية المتطرفة في مرحلة ما بين الحربين. وهكذا نُزعت

الشرعية السياسية عن هذه القوى وحرمت من الوصول للحكم والإعلام والتدقيق المستمر لبرامجها وأفعالها وفقًا لما عرف بـالحَجْر الصحي "cordon sanitaire" (Kallis, 2014, p. 9)، كما أن النمو الاقتصادي المنتظم وتوسع دولة الرفاه في تقديم خدماتها في أوروبا، قد نتج عنه قدرٌ كبيرٌ من الاستقرار السياسي والاجتماعي في القارة ولم يفتح المجال أمام صعود خطاب اليمين المتطرف (المكيمي، 2010)؛ كذلك فإن تركيز الأحزاب والحركات اليمينية في هذه الفترة على معاداة الشيوعية، لكون الأخيرة تطالب بوحدة فوق قومية، الأمر الذي شاركتها فيه الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية، ومن ثم لم يكن التركيز على تلك قضايا أمرًا تنفرد به وقتها وتسوق لأفكارها (المكيمي، 2010).

إلا أنه منذ بداية الثمانينيات، حدثت موجة مفاجئة من الصعود اليميني من خلال نجاحات انتخابية في دول مثل بلجيكا والنمسا وفرنسا والدنمارك؛ فقد تمكن عددٌ من السياسيين اليمينيين المتطرفين مثل "فيليب ديفينتر" في بلجيكا، و"جان ماري لوبان" في فرنسا، و"جورج هايدر" في النمسا، من إعادة إنتاج وتقديم عدد من القضايا المحورية التي طالما كانت جزءًا أساسيًا في أيديولوجية اليمين المتطرف (مثل: القومية، ومهاجمة الهجرة، وعدم التسامح مع الأقليات)، وذلك في ثوب سياسي جديد أكثر قبولًا واقناعًا بانقطاعها عن الماضي الفاشي (Kallis, 2014, p. 11).

ثم جاءت مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتقدم زخمًا جديدًا لليمين المتطرف؛ فمن ناحية، شهدت القارة انبعاث القومية في العديد من الدول مع انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي، من ناحية ثانية، حملت المرحلة عددًا من التحديات الأمنية والتي وصلت ذروتها مع أحداث 11 سبتمبر 2001، وأدى كل ذلك إلى ظهور حركات وأحزاب يمينية متطرفة جديدة في عدد من الدول الأوروبية، كما عززت العديد من الأحزاب المؤسسة بالفعل من قدراتها الاتصالية وقدمت ملفًا أيديولوجيًا شعبويًا أكثر إحكامًا قائمًا على معارضة الهجرة ومعاداة المؤسسات القائمة والأفكار الرئيسية القائمة عليها (anti–establishment) الإسلاموفوبيا (Kallis, 2014, p. 11)[1]. وقد تصاعدت الأخيرة وشكلت مكونا أساسيًا —إن لم يكن الأساسي— في خطاب اليمين المتطرف في ظل مناخ الحرب على الإرهاب وانتشار صورة نمطية عن

---

[1] تتراوح هذه الجماعات بين أحزاب سياسية منظمة وحركات اجتماعية تعمل خارج إطار السياسة البرلمانية وبدون هيكل حزبي رسمي مثل عصبة الدفاع الإنجليزي (The English Defence League). بعضها لديه برنامج مضاد بشدة للنظام وغالبا ما تنخرط في أعمال سرية على درجة من العنف عادة مثل National Socialist Underground في ألمانيا و lone Wolves. (Kallis, 2014, p. 12).

الإسلام والمسلمين تربط بينهم وبين الرجعية والعنف وعدم العقلانية؛ وهو الخطاب الذي تبناه ودعمه اليمين المتطرف وصاغه في إطار "أسلمة أوروبا". (زغوني، 2014، صفحة 126).

ثانيًا– من النقاء العرقي إلى النقاء الحضاري

قد يكون من المفيد تتبع الاستمرارية والتغير في خطاب اليمين المتطرف، والذي انتهى في نسخته الحالية إلى خطاب معادٍ للإسلام والمسلمين؛ بحيث أصبح المحور الأساسي الذي تصاغ حوله باقي توجهاته وأفكاره، وقد برز الإرث الفاشي كمتغير مهم في أي مناقشة حول الموجة المعاصرة من اليمين المتطرف، وكانت الفاشية[1] قد ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى في بيئة دولية هشة بعد هزيمة امبراطوريات كبرى وجرح العديد من المشاعر القومية وأزمة اجتماعية واقتصادية طاحنة، وقد انخرطت قطاعات عديدة من السكان في هذه الحركات والأحزاب مدفوعين وراء خطاب قومي متعصب وميل نحو العنف السياسي والحرب والديكتاتورية في الحكم (Anastasakis, 2000, pp. 7–8)، وقد لخص بييرو اجنازي Piero Ignazi الخصائص المميزة للفاشية في النقاط التالية:

- الإيمان بسلطة الدولة على حساب الفرد.
- التأكيد على فكرة الجماعة الطبيعية، ومن ثم القومية والتركيز على الذات والعنصرية.
- الشك في النظام التمثيلي والانتخابات البرلمانية.
- الحد من الحريات الفردية والجماعية.
- المصير القومي هو الأساس الوحيد للهوية الجماعية (ومن ثم، فهي تقف ضد أي انقسامات دينية، أو إثنية، أو طبقية).
- القبول بمبدأ الهرمية في كافة التنظيمات الاجتماعية.
- في بعض التفسيرات المتطرفة، فإن الدولة لها الأولوية على الفرد. (Ignazi, 1995, p. 4)

---

[1] تعود بدايات ظاهرة الفاشية إلى 1922–23 مع صعود موسوليني إلى السلطة في إيطاليا ونمت خلال الثلاثينيات مع تعزيز قوة النازي في ألمانيا. (Anastasakis, 2000, p. 9).

وقد لعبت الأيديولوجية النازية في ألمانيا الدور الأكبر في إحكام صياغة أفكارها القومية المتعصبة بالتركيز على "الآخر": اليهود، وتم تعريف القومية هنا بالرجوع إلى "العرق" بحيث إن النازية نظرت إلى نفسها باعتبارها حامية الدولة القومية النقية عرقيًا، وقد كانت النتيجة المترتبة على ذلك أن هذا "الآخر" لا يمكن أبدًا أن ينتمي إلى الجماعة الوطنية مهما بذل من محاولات للاندماج الثقافي (Bunzl, 2005, p. 502)، وتمثل هذه النظرة الاستعلائية حجر الزاوية في فهم اليمين المتطرف على أنه امتداد لفاشية القرن الماضي، حيث تشكل أفكار المعاداة للأجانب ورفض الأقليات ومعارضة التعددية الثقافية من أجل الدفاع عن الهوية والتقاليد القومية لب النسق الفكري لمثل هذه الجماعات والأحزاب في القارة الأوروبية (زغوني، 2014، صفحة 126)، وهي العلاقة التي ذكّر بها "خوسيه مانويل باروسو" "Jose Barroso"، رئيس المفوضية الأوروبية، في تعليقه على الصعود الانتخابي لليمين المتطرف في القارة عندما قال: "يجب ألا ننسى أن في أوروبا، ليس من عهود بعيدة سابقة، كان لدينا تطورات مقلقة جدا تتعلق بمعاداة الأجانب والعنصرية وعدم التسامح"[1].

هذا البحث عن "النقاء العرقي/الإثني" القومي توارى بعد الحرب العالمية الثانية، نظرًا لهزيمة الفاشية في أوروبا والفظائع التي تم ارتكابها باسمها من ناحية، ومن ناحية أخرى، تطورات التعاون الأوروبي والترتيبات الأوروبية فوق القومية كانت بدورها متعارضة مع أي أفكار عن "النقاء الإثني" للدولة القومية. إلا أن التعصب القومي ذاته لم يندثر -كما أشرنا سابقًا- وعندما حانت الفرصة أعاد التعبير عن نفسه مرة أخرى؛ فمع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، حدثت تحركات سكانية كبيرة جلبت الملايين من المسلمين إلى أوروبا، ومن هنا كانت بدايات تبلور وتصاعد الإسلاموفوبيا في أوروبا، ويمكن تتبع النظرة الاستعلائية[2] تجاه المسلمين في فترات تاريخية بعيدة قائمة بالأساس على الاختلاف الديني والنظرة إلى الإسلام كنوع من البدعة في مقابل أصالة المسيحية؛ هذه النظرة القائمة على الاختلاف الديني، تم إعادة

---

[1] http://www.euronews.com/2013/10/30/jose-manuel-barroso-warns-over-xenophobia-and-racism-ahead-of-european-parliamen/

[2] لمزيد من التفاصيل حول النظرة الغربية الاستعلائية تجاه "الآخر" كما عبرت عنها الكتابات في فترات مختلفة، انظر
Jacinta O'Hagan. *Conceptualizing the West in International Relations from Spengler to Said*. New York: Palgrave, 2002.

إنتاجها من قبل الكتاب الحداثيين من خلال الروايات والقصص التاريخية التي دوما ما صورت المسلمين كمجموعة تنتمي إلى حضارة وثقافة دونية أقل عقلانية وتقدمًا مقارنة بالغرب (Said, 1978, p. 121).

إن تصاعد الإسلاموفوبيا في نهاية القرن العشرين لم يركز على الاختلاف الديني، ولكن على الاختلاف الحضاري الثقافي، حيث يدعي هذا الخطاب أن الإسلام يتبنى نظرة إلى العالم غير متوافقة جذريًا مع، وأقل شأنا من، الحضارة الغربية (Bunzl, 2005, p. 502)، ولهذا يلاحظ أن خطاب اليمين المتطرف في أوروبا بدأ منذ السبعينيات توظيف قضية المهاجرين في برنامجه السياسي تدريجيًا حتى أصبحت القضية المحورية التي صاغ حولها كافة توجهاته وبرامجه السياسية، على سبيل المثال، الجبهة القومية في فرنسا، والتي تمثل أقدم الأحزاب اليمينية في القارة والتي تأسست في 1972 على يد "جان ماري لوبان"، بالتعاون مع مجموعة من المتعاطفين مع النازية والعنصريين، استطاعت –من خلال التركيز المتزايد على قضية المهاجرين والقيم الفرنسية التقليدية– أن تحصل على ما يتراوح بين 10–16% من أصوات الناخبين في الانتخابات الفرنسية الرئاسية في منتصف الثمانينيات، كما كان لصياغة الجبهة لشعار "أسلمة فرنسا" –منذ منتصف التسعينيات– أثره في حصدها المزيد من الأصوات في الانتخابات التشريعية.

كما أتاح خطاب معاداة المهاجرين الفرصة لليمين المتطرف لإعادة إنتاج الذات والعودة للمنافسة في حلبة السياسة، على سبيل المثال، تأسس حزب الديمقراطيين السويديين Sweden Democrats في 1988، وكان في البداية جماعة بيضاء ذات علاقات مع "الميليشيات الآرية"، إلا أن الحزب استطاع في السنوات اللاحقة تحسين صورته وقدم نفسه على أنه حزب شعبوي مضاد للهجرة ويدعم الثقافة السويدية التقليدية، واستطاع تحقيق نجاحات انتخابية متتالية وفقا لهذا البرنامج (Early N.–R. , 2015). كما أن الجبهة القومية في فرنسا ذاتها من خلال تركيزها على "التهديد الإسلامي" استطاعت أن تبعد عن الأذهان شيئا فشيئا الآراء والمعتقدات التي سبق وأن عبر عنها الزعيم المؤسس "جان ماري لوبان"، والتي وضعت في إطار معاداة السامية؛ حيث سبق وعلق على المحارق النازية بوصفها "مجرد تفاصيل" في تاريخ الحرب العالمية الثانية[1]، ويرجع الفضل إلى "مارين لوبان" في تحديث الوجه البغيض للجبهة منذ أن تولت قيادتها في

---

[1] نقلا عن:

2011؛ ففي الوقت الذي أبقت فيه على التخوف من "أسلمة فرنسا" وتبني مبدأ "الأولوية القومية"[1] كحجر الزاوية في أيديولوجية الحزب، خففت من معاداة السامية والمراجعات التاريخية التي ميزت الخطاب السياسي لوالدها (Ivaldi, 2012).

ويلاحظ تزامن ازدياد قبول اليمين المتطرف في التسعينيات أيضا، مع الجهود الأوروبية نحو الاندماج، والتي بدورها تطرح العديد من الأسئلة حول المستقبل الاقتصادي والقومي للأغلبية البيضاء. ففي خضم هذه التحولات الجذرية في السياسة الأوروبية جاءت أحداث 11 سبتمبر لتقدم موضوعًا موحدًا استطاعت الأحزاب اليمينية المتطرفة أن تنسج حوله انتقاداتها الراديكالية للتيارات السياسية الرئيسية وتقدمها بشكل أكثر فعالية، وقد سمحت الهوية الخاصة بمرتكبي هجمات نيويورك لليمين المتطرف بالقيام بدمج المخاوف الجديدة مع تلك الموجودة من قبل والمتعلقة بالتعددية الثقافية والتحيزات المسبقة عن المسلمين؛ بحيث برز الإسلام كدين وكمجموعة قيم يعتنقها عدد من الجماعات في أوروبا بمثابة "الآخر" الموحد والذي يجسد كل أنواع المخاوف الوجودية الثقافية والاجتماعية (Kallis, 2014, p. 16)[2]، ومن هنا تتم إعادة صياغة الانتقاد للإسلام انطلاقًا من تعارضه مع القيم التي تمثلها الحضارة الغربية الأوروبية – وفقًا لهذه الرؤية– والمتمثلة في التسامح والمساواة بين الجنسين والحرية؛ أي أن خطاب التعصب القومي انتقل من التركيز على "النقاء العرقي" إلى ذلك الخاص بـ "النقاء الحضاري".

ويشترك اليمين المتطرف في مجموعة من الأسس الأيديولوجية التي لخصها "كاس ماد" Cas "Mudd" في ثلاثية أساسية: السلطوية authoritarianism (التأكيد على أهمية النظام والسلطة والعقاب الشديد لمن يخرج عليهما)، والشعبوية populism (البسطاء يحددون مضمون السياسة حتى تكون معبرة عن الإرادة العامة للشعب) والعداء للأجانب Nativism[3] (والتي تجسدت فيما بعد أكثر ما تكون في

Anti Defamation League. "Jean- Marie Le Pen: A Right- Wing Extremist and His Party: Racism and Anti- Semitism." *ADL Archive*. Available at: http://archive.adl.org/international/lepen-3-racism.html#.VqR8YGBunIU. (Retrieved: 20/1/2016).

[1] يشير إلى إعطاء الأولوية في خدمات دولة الرفاه إلى المواطنين الأصليين وعدم المساواة بينهم وبين المهاجرين.

[2] كما قوت هجمات القاعدة في مدريد 2004 ولندن 2005 من المخاوف لدى عامة الأوربيين وزودت من قبول الخطاب المعادي للإسلام من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة. (Kallis, 2014, p. 16)

[3] وفقا لهذا المبدأ فإن الدولة يجب أن تقصر على السكان الأصليين (الأمة) وأن كل عناصر السكان غير الأصلية تهدد تجانس الدولة القومية. للمزيد:

الإسلاموفوبيا) (Mudd, 2010, p. 1173)، وقد برز المكون الأخير بشكل ملحوظ بعد أحداث 11 سبتمبر، بحيث أصبح الأساس الذي تنسج حوله الأسس الأخرى، فقد تم تصوير المهاجرين من خلال صور ذهنية محددة من أهمها: تهديد للهوية القومية، وسبب رئيسي للبطالة، وعنصر أساسي للجريمة والأنواع الأخرى لعدم الأمن الاجتماعي، إضافةً إلى إساءة استخدام خدمات دولة الرفاه (Rydgren, 2003, p. 57)؛ ويترتب على هذه المبادئ أجندة سياسية تهدف إلى تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات أهمها: الحد من الهجرة ووضع قيود صارمة عليها (وأحيانا الدعوة إلى ترحيل المهاجرين)، والتأكيد على مبدأ "الأولوية القومية" بحيث تكون منافع ومكتسبات الدولة موجهة أولا إلى السكان الأصليين من غير المهاجرين، ومثلت هذه الغايات مدخلًا مهمًا لانتقاد الاتحاد الأوروبي واعتباره انتقاصًا من السيادة الوطنية وحرية كل دولة في تنظيم شئونها الداخلية، بل إنها مثلت مدخلًا أساسيًا لانتقاد النظام بأكمله والتشكيك في فعالية النخب والمؤسسات الموجودة على الساحة السياسية (anti-system).

ويمكن القول إن العنصر المشترك في عداء اليمين المتطرف للشيوعية والاتحاد الأوروبي والإسلام، يكمن في كونها جميعًا تمثل إطارا من القيم والأفكار عابر للقوميات وتقدم روابط تتخطى القومية، وهو الأمر الذي يقدم تفسيرًا لتصاعد الإسلاموفوبيا تحديدًا في خطاب هذا التيار، فبعد تواري خطر الشيوعية، لعبت الإسلاموفوبيا دورًا أساسيًا في صياغة مشروع "الحماية القومية" الخاص باليمين ضد التأثيرات العابرة، والفوق، قومية الفكرية والمؤسسية المختلفة.

<u>ثالثًا– اليمين المتطرف: تفسير الصعود وتداعياته</u>

تعددت التفسيرات لصعود تيارات وأحزاب اليمين المتطرف في القارة الأوروبية، ويمكن تصنيف هذه التفسيرات في مجموعات ثلاث: نفسية، واقتصادية–اجتماعية، وسياسية مؤسسية.

تركز العوامل النفسية على الخصائص الشخصية والتوجهات القيمية لداعمي اليمين الراديكالي، حيث يرى "تيودور أدورنو" "Theodor Adorno"، على سبيل المثال، أن الفكر المتطرف ينبع من الطبيعة النفسية للأفراد التي لا تستطيع العيش في مجتمع متعدد وتميل للتفكير وفقا لنمط ثابت غير متغير (Adorno,

---

Mudd, Cas. 2010. "The Populist Radical Right: A Pathological Normalcy". *Western European Politics*. 33:6, 1167-1186. DOI: 10.1080/01402382.2010.508901.

1950)، كما يرى "سيمور ليبست" "Seymour Lipset" أن أفراد الطبقات الدنيا يتعرضون للعديد من الخبرات –مثل العقاب والتوتر والعدوان والافتقاد إلى الحب– الذي يجعلهم أكثر إنتاجًا للعداوات التي يتم التعبير عنها بصور مختلفة مثل التحيزات الإثنية والسلطوية السياسية (Lipset, 1960, pp. 120,122)، كما ترى الدراسات النفسية المهتمة بصراعات الجماعات أن الأقليات تصبح بمثابة كبش فداء أمام إحباط الأفراد المنتمين للأغلبية؛ نتيجة لافتقاد المكانة أو الموارد، وهو الأمر الذي يترجم في التوجهات العدوانية تجاه الأقليات (Arzheimer, 2009, p. 260).

أما العوامل الاقتصادية– الاجتماعية (الهيكلية)، فهناك اعتقاد سائد بأن الأفراد يميلون إلى الحلول التي يطرحها اليمين في أوقات الركود الاقتصادي وزيادة التفاوت، حيث تمثل مشكلات مثل البطالة والتضخم مناخًا مناسبًا لنمو التعبيرات اليمينية الراديكالية والتعبير عن عدم الرضا عن سياسات الحكومة، فقد ارتبطت عمليات التحديث والتحول من مرحلة التصنيع إلى ما بعد التصنيع بتخفيض دولة الرفاهة والخصخصة، والتغيرات التكنولوجية السريعة، والنمو المتزايد للتجارة الدولية، والتحول العام لأسواق العمل وسياسات التوظيف، وكلها تطورات وضعت الأفراد تحت ضغط متزايد لإعادة التدريب واكتساب المهارات، هذا بالإضافة إلى العوائد البطيئة والمتواضعة في الأجور (Anastasakis, 2000, pp. 13–15)، ونتج عن هذا ما أسماه "اجنازي" الخاسرون من الحداثة losers of modernity ؛ وهم عبارة عن مجموعات من الأفراد منخفضي التعليم وغير مؤهلين للتنافس على الوظائف، وبالتالي لم تستطيعوا التكيف مع تحولات الاقتصاد المعولم القائم أساسا على الخدمات والذي لا يعطي أولوية لانتماء أو جنسية ما، ولذلك فقد أحيا تدفق المهاجرين واللاجئين التوجهات العنصرية وكُره الأجانب لدى هذه الفئة وأصبحت الداعم المحتمل لليمين الراديكالي في الانتخابات (زغوني، 2014، صفحة 128).

وهكذا، فإن سياق ما بعد التصنيع والبطالة والهجرة يقدم إطارًا كليًا من التغيرات الاقتصادية– الاجتماعية الدولية الذي يساعد في فهم أثرها على التعبئة السياسية الداخلية للقوى المتطرفة داخل المجتمعات الأوروبية، ولكن مثل هذا الارتباط لا ينطبق على كل الحالات، على سبيل المثال: فإن حزب الشعب السويسري فاز بنسبة 22.6% من الأصوات في انتخابات المجلس الفيدرالي عام 1999، على الرغم من أن

الوضع الجيد للاقتصاد السويسري في هذه الفترة، حيث كانت البطالة لا تتجاوز 2% والتضخم لا يتجاوز 1% إلا قليلا (Anastasakis, 2000, p. 15).

في المقابل، يرى كثير من أصحاب التفسيرات السياسية أن صعود اليمين هو نوع من السياسة والتصويت الاحتجاجيين (protest politics and votes)، أي التعبير عن عدم الرضا عن سياسات اليمين واليسار (التيارات الرئيسية) بشكل عام (المكيمي، 2010)، كما تسلط بعض التفسيرات الضوء على طبيعة النظام الانتخابي والحزبي، حيث ترى أن تفاعل التعددية الحزبية ونظام الانتخابات النسبي يسهم بدرجة كبيرة في تفسير صعود اليمين الراديكالي خاصة في ظل توافر ظاهرة البطالة والتي بدورها تهيئ البيئة السياسية لمثل هذا الصعود(Jackman, 1996) .

وانطلاقا من هذه الاقترابات، يرى البعض أن التصاعد في شعبية وخطاب اليمين المتطرف منذ 2015 يرجع إلى عدد من التطورات: فمن الناحية الاقتصادية، اضطرت العديد من الدول الأوروبية تحت تأثير الأزمة العالمية الاقتصادية في 2008 إلى تقليل المنافع التي تقدمها؛ كما أن أزمة اليورو المالية التي ضربت أسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلغت ذروتها في اليونان أثارت التساؤلات حول تفاوت منافع العملة الأوروبية الموحدة ومن ثم جدوى الاتحاد الأوروبي ذاته، كذلك فإن العقوبات التي فرضتها أوروبا على روسيا زادت من سوء الوضع الاقتصادي في ظل حقيقة أن روسيا هي أكبر ثالث شريك تجاري لأوروبا، وهو الأمر الذي أثر بشدة على عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية –مثل الصناعات الدفاعية الفرنسية، وقطاعات الطاقة الألمانية والإيطالية، والمؤسسات التمويلية البريطانية (Bremmer, 2015)– وقد تزامن هذا مع تدفق كبير للمهاجرين واللاجئين للقارة نتيجة للحروب الأهلية والانتكاسات التي تعرضت لها ثورات الربيع العربي؛ وهو الأمر الذي حمل ميزانية دول الاتحاد الأوروبي في وقت تعاني فيه من الركود الاقتصادي. كما أدت بعض الحوادث والمظاهر الاجتماعية الثقافية المرتبطة بالمهاجرين إلى المزيد من الترويج للخطاب المعادي الذي تروجه الجماعات والأحزاب اليمينية الراديكالية، من ضمن هذه المظاهر الصلاة في الشوارع وهو الأمر الذي أدى ببلدية باريس إلى منعها، وفي بعض المدن مثل "مالمو" في السويد ارتفعت معدلات الجريمة لأن جماعات المهاجرين المتنافسة باتت تتصارع مع بعضها البعض ومع الشرطة أيضا (Staff, 2015)، ولعل من أكثر الحوادث التي نالت قدرًا كبيرًا من الاهتمام والتغطية الإعلامية تلك الخاصة بحادثة التحرش في

مدينة كولونيا الألمانية عشية الاحتفال برأس السنة 2016، فقد استغل اليمين المتطرف في ألمانيا هذه الواقعة للتنديد بالمهاجرين وبسياسة حكومة ميركل تجاه اللاجئين (شميت، 2016)، كما كانت أحداث باريس 2015 وما سبقها من أخبار حول انضمام أعداد من الجيل الثاني من المهاجرين إلى تنظيم داعش أثره في رواج أفكار اليمين المتطرف وتسليطه الضوء على التحديات الأمنية المرتبطة بهذه الظاهرة، كما شكلت هذه الحوادث، وفقا لليمين الراديكالي، دليلا على عدم إمكانية اندماج المهاجرين المسلمين في المجتمعات الأوروبية.

وتكمن المشكلة في مثل هذه التفسيرات المختلفة للظاهرة أنها، **أولًا: لا تفسر استمرارية هذه التوجهات اليمينية الراديكالية في المجتمعات الأوروبية**، على الرغم من قيم الديمقراطية والتعددية والتسامح التي يروج لها الخطاب الرسمي ويقدمها النموذج الغربي كأحد منتجاته الثقافية المتفردة؛ **ثانيا: لا تقدم هذه الاقترابات تفسيرًا للصعود والهبوط في الأداء الانتخابي لهذه الأحزاب، ثالثا: على الرغم من الأبعاد الثقافية البارزة في خطابات هذه التيارات، إلا أن معظم الاقترابات لم تهتم بالجانب الثقافي[1] وتعاملت مع الظاهرة على أنها مرض عرضي يظهر في أوقات الأزمات**، أي أنها غريبة عن القيم الرئيسية، كما افترض معظمها أن هناك نسبة قليلة من الداعمين ستستمر في كل المجتمعات، وهي الافتراضات التي يُعبر عنها بنظرية المرض العرضي (Normal pathology theory).

ويمكن القول إن مفتاح فهم استمرارية التوجهات اليمينية المتطرفة في المجتمعات الأوروبية يرجع إلى عام 1648 حيث معاهدة وستفاليا التي أسست لنظام الدول- القومية وأرست لمبدأ الولاء القومي الذي لا يعلوه أي ولاء آخر، فالقومية تقوم على "تصور الأمة القومية كوحدة عضوية لها طبيعتها المتميزة التي تستمدها من روح الشعب والتي تغذيها الأساطير والملاحم والسير التي تجسد قيم الشعب وخصائصه الطبيعية" (المكيمي، 2010)، ومن ثم لا يمكن بأي حال فهم ظواهر مثل العنصرية ومعاداة الأجانب والإسلاموفوبيا بمعزل عن فكرة تطابق الوحدة السياسية مع الأمة القومية التي قامت عليها الدول القومية الأوروبية، وهو الأمر الذي أشار إليه Cas Mudd في تفنيده لأفكار اليمين الراديكالي وكيف أنها ليست

[1] قدم رابح زغوني في دراسته لليمين المتطرف مدخلا ثقافيا لتفسير هذا الصعود انطلاقا من العداء المجتمعي لا السياسي المستشري لدى غالبية الغربيين المتعاطفين مع اليمين المتطرف تجاه الإسلام والمسلمين. انطلاقا من تصور الإسلام كأيديولوجية رجعية أدنى مرتبة من القيم الغربية وغير عقلاني وعدائي تجاه المرأة وداعم للإرهاب. وهو مدخل على الرغم من أهميته إلا أنه لا يزال قاصرا عن تفسير الصعود والهبوط في الشعبية.

شاذة عن الأفكار الرئيسية، وهي الرؤية التي أطلق عليها "الحياة الطبيعية المرضية" " Pathological Normalcy" والتي يوضح فيها كيف أن أفكار اليمين المتطرف ما هي إلا تفسير راديكالي للقيم الرئيسية الموجودة في المجتمعات الأوروبية.

وفقًا لـ Mudd، فإن المبادئ الأيديولوجية الأساسية لليمين الراديكالي متمثلة في: العداء للأجانب والسلطوية والشعبوية، ويتم التعبير عنها في الفكر السياسي السائد.

فالمبدأ الأول (العداء للأجانب) مرتبط، كما يوضح Mudd، بالدولة القومية التي ينبغي أن يقتصر السكن فيها على الجماعة الأصلية، ويضرب مثالا بالعديد من الدساتير الأوروبية التي تقر صراحة بأن الدولة مرتبطة بأمة قومية واحدة مثل الدستور السلوفاكي الذي ينص على "نحن الأمة السلافية" أو ذلك الروماني الذي يتحدث عن " وحدة الشعب الروماني" (Mudd, 2010, p. 1173).

أما فيما يتعلق بالسلطوية، فيرى Mudd أن أهمية النظام والسلطة من الأعمدة الرئيسية في الأيديولوجية المحافظة.

في حين أن الشعبوية ترتبط بفكرة الديمقراطية القائمة على حكم الشعب لنفسه بنفسه، فمن وجهة نظره، فإن الشعبوية أسست على هذا المبدأ آراءها الخاصة بضرورة سيادة الوعي المشترك للشعب وعدم اخضاعه لأي مؤسسية غير ديمقراطية مثل ما يطلق عليه "الحقوق الدستورية للأقليات" (Mudd, 2010, pp. 1174-1175).

وبهذا يصبح الاختلاف الأساسي بين الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة وتلك الرئيسية ممثلا في القضايا وليس التوجهات، وتصبح النقطة المحورية في أن القضايا التي طالما اهتم اليمينيون الراديكاليون بها، والتي دارت حول ثلاثية الفساد والهجرة والأمن، لم تكن محورًا للصراع السياسي في الديمقراطيات الغربية مقارنة باهتمام الأحزاب التقليدية المتمثلة في القضايا الاقتصادية- الاجتماعية (Mudd, 2010, p. 1179).

ويمكن بهذا القول إن قضية المهاجرين والإسلاموفوبيا قد مثلت الفرصة الذهبية للأحزاب اليمينية الراديكالية في تحقيق الربط بين القضايا الاجتماعية الثقافية -التي طالما كانت على قمة أجندتها- وبين تلك

الاجتماعية الاقتصادية –التي طالما سيطرت على الأجندة التقليدية للأحزاب الرئيسية– وهو الربط الذي صعد من تواجد هذه التيارات على الساحة السياسية بحيث انتقلت من هامش الحياة السياسية إلى مكان أكثر تأثيرًا، وتفسر محورية الفكرة القومية لدى هذه التيارات تركيزها المتزايد على الإسلام كتهديد وجودي للمجتمعات الأوروبية، حيث يمثل الإسلام "الآخر" الثقافي الذي تمتد روابط انتمائه وولائه خارج نطاق الحدود القومية، وهو بذلك يخدم هدفا استراتيجيًا مهمًا؛ وهو مهاجمة كافة الروابط فوق وعبر القومية مثل تلك الخاصة للاتحاد الأوروبي، كما أنه يفتح الباب أمام خطاب سياسات الهوية التي تدريجيا لا تستهدف المسلمين فقط؛ ولكن كل "آخر" ثقافي، والدليل على ذلك أن الإسلاموفوبيا ومعاداة المهاجرين –وإن كانت تتواجد أكثر داخل مجتمعات أوروبا الغربية– إلا أنها موجودة أيضًا في دول أوروبا الشرقية السابقة، والتي لا تعد دول جاذبة للمهاجرين كالأولي، حيث يتم توظيف خطاب الهوية الثقافية والتجانس القومي للنيل من أقليات أخرى أهمها الغجر Roma (أكبر الأقليات في القارة).

<u>**الخاتمة: المسلمون وتحديات صعود اليمين المتطرف**</u>

شكل المناخ الدولي منذ 11 سبتمبر 2001 بيئة سياسية حاضنة للتوجهات المعادية للإسلام والمسلمين بشكل جسد بشكل كبير مقولة "صدام الحضارات" التي أطلقها "صامويل هانتنجتون" بالتزامن مع نهاية الحرب الباردة، واتخذ هذا العداء عدة تجليات هدفها التقييد على المظاهر الإسلامية المختلفة، مثل منع الحجاب في فرنسا وحظر المآذن في سويسرا، كما تكررت حوادث الرسوم المسيئة للإسلام ورسوله الكريم –صلى الله عليه وسلم– وتم الدفاع عن ذلك بالتذرع بالقيم الليبرالية كحرية التعبير.

الجديد في صعود التيارات اليمينية المتطرفة في الثلاثة أعوام الأخيرة هو انتقال العديد من هذه الأحزاب من التصريح بأن الإسلام أو الجهاديين مصدر تهديد إلى استخدام "هم" للإشارة لكل المسلمين، أي الانتقال من التركيز على الأيديولوجية إلى التركيز على الأفراد (Strawn, 2015)، وهو تطور على قدر كبير من الخطورة لأنه يستهدف قرابة 45 مليون مسلم في القارة الأوروبية وحدها. الأخطر في الموضوع هو انتقال الكثير من هذه التوجهات والسياسات من الهامش إلى التيار السياسي الرئيسي محتلة مكانة محورية فيه، وهو الأمر الذي يمنح هذه الأحزاب تطبيعًا متزايدًا مع الرأي العام ويضفي الشرعية على خطابها المعادي للمسلمين حتى ولو بطريقة غير مباشرة.

من ناحية أخرى، يعكس مدى الأنشطة والمنظمات المعادية للإسلام والمسلمين صعود النشاط المنظم في هذا السياق بحيث أنها أصبحت "حركة ممنهجة وممولة ومخططة... وصناعة معززة مؤسسات مختلفة"، (فهمي، 2015، صفحة 6)، فوفقا لتقرير أعدته منظمة "أمل لا كراهية" المعادية للعنصرية، فإن هناك 920 منظمة معادية للمسلمين في 22 دولة، وعلى الرغم من معاداة هذه التيارات للأشكال التنظيمية عبر القومية، إلا أننا نجد أن بعضها يتوسع بسرعة وينسج شبكة من العلاقات الدولية تركيزًا على الإسلام والمسلمين، من أقوى الأمثلة على ذلك، حركة ضد الجهاد "counter–Jihad" في بريطانيا، والتي كانت النواة لتحالف منظمات ضد الجهات في عدد من الدول (Townsend, 2015)، وهو الأمر المرشح للزيادة في ظل التوترات حول تيار الهجرة واللاجئين وكذلك الفكر الجهادي النابع من الداخل الأوروبي ذاته، **بل أن احتمالات انتشار التيار الراديكالي داخل جماعات المسلمين الشباب في أوروبا تزداد مع انتشار الخطاب اليميني المتطرف الذي سيدفعهم إلى المزيد من الشعور بالعزلة والاستهداف ومن ثم تعزز من مشكلة عدم الاندماج لدى المسلمين في أوروبا.**

وتتوقف الكثير من تداعيات هذا الصعود على الأقليات المسلمة في أوروبا على عدد من ردود الأفعال بعضها يتعلق بالمسلمين أنفسهم والبعض الآخر يتعلق باستجابة التيارات الرئيسية؛ فيما يتصل بالمسلمين، فإن مواجهة هذه الهجمة المنظمة على وجودهم في أوروبا يتطلب نوع من تنظيم الجهود ليس فقط بين المنظمات الإسلامية، ولكن بينها وبين المنظمات والجماعات التي تهدف إلى الحفاظ على قيم التعددية والتسامح وحماية الأقليات، فعندما قامت حركة "وطنيون أوروبيون ضد أسلمة الغرب" (بيجيدا) الألمانية المعادية للهجرة والإسلام بمسيرات للتنديد بما أسمته " أسلمة أوروبا"، نظمت حركات أخرى مسيرات مضادة تدافع عن التعددية الثقافية في ألمانيا، كما أنه على الرغم من تصاعد الخطاب والهواجس المرتبطة باللاجئين، إلا قطارات اللاجئين قد تم استقبالها بالترحيب والهدايا في أماكن متعددة. **ومن ثم يحب أن يكون هناك استثمارًا لمشاعر التعاطف المتولدة وتسويق القضية في إطار الحفاظ على التعددية وحماية الأقليات تماما مثلما يعيد اليمين صياغة خطاباته لكسب المزيد من التأييد، ومع الاعتراف أن مثل هذه الجهود تزداد صعوبة في ظل الوضع الذي أصبح عليه المسلمين بين سندان اليمين المتطرف ومطرقة الجماعات الجهادية أو الممارسات المنحرفة من قبل البعض من داخل تجمعات المسلمين، إلا أن صياغة استراتيجية تعامل مع هذه الظاهرة الموجودة لتبقى يجب أن يبدأ من الآن.**

يتعلق الجانب الثاني من المعادلة **برد فعل التيارات الرئيسية في أوروبا على خطاب اليمين، والتي يتميز رد فعلها حتى الآن بخليط من الانتهازية أو اللامبالاة التي قد تكون مقصودة.** حيث استطاع اليمين المتطرف -كما أوضحنا- أن ينقل الكثير من القضايا التي كانت هامشية لتصبح نقاط تركيز في الخطاب السياسي والحملات الانتخابية، بل ويحدث تطبيع متزايد مع هذه القضايا. وفي محاولة لصد الصعود الانتخابي لهذه الحركات، تبنت الحكومات الأوروبية سياسات أضفت درجة من الشرعية على لغة وأفكار اليمين المتطرف مثل: تخفيض أعداد اللاجئين، أو تخفيض استفادتهم من المزايا والخدمات، وهو الأمر الذي يعني أن اليمين المتطرف قد نجح في الدفع بالأجندة السياسية نحو اليمين، ولعل القانون الأخير الذي أقره البرلمان الدنماركي والذي يقضي بتفتيش اللاجئين ومصادرة أية مقتنيات ثمينة معهم وتأجيل الفترة المقضية قبل السماح بتوحد العائلات، هو ترجمة لرضوخ التيارات الرئيسية للأجندة اليمينية بشكل كبير[1]، ومما يدعم هذا القول إن استجابة التيارات الرئيسية مهمة في هذا السياق، خبرة الانتخابات الفرنسية الأخيرة، والتي أسفرت جولتها الأولى عن تصاعد اليمين المتطرف وتصدره لهذه الجولة بنسبة 30.6%، وهو الأمر الذي أثار حفيظة التيارات الرئيسية وأدت إلى انسحاب الاشتراكيين (حزب الرئيس "فرانسوا أولاند") أمام الجمهوريين ودعوتهم أنصارهم للتصويت تكتيكيا للجمهوريين لمنع وصول اليمين المتطرف ممثلا في "حزب الجبهة القومية" للسلطة[2]، وهي طريقة إن نجحت مؤقتا في تحجيم النفوذ، إلا أنها غير قابلة للاستمرار.

كما ستتوقف تداعيات هذا الخطاب على قوة نموذج الاتحاد الأوروبي وقدرته على تحقيق نجاحات تدعم من استمراره وتحشد التأييد لهوية فوق قومية تتخطي التعريف الضيق للقومية المرتبط بالدولة، فحتى الآن تتعرض تجربة الاتحاد الأوروبي للكثير من الصعود والهبوط ومازالت المؤسسات الأوروبية

---

[1] حول هذا القانون:

James Rothwell. “Denmark approves law on seizing refugees' valuables and delaying family reunions.” *The Telegraph*. January 29, 2016. Available at: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/denmark/12122572/Danish-parliament-set-to-approve-law-on-seizing-refugees-valuables.html. (Retrieved: 29/12/2016)>

[2] للمزيد حول هذه الانتخابات ومغزاها:

Nardille, Alberto and Angelique Chrisafis. “What the French election results mean for the 2017 presidential race.” *The Guardian*. 14 December 2015. Available at: http://www.theguardian.com/world/2015/dec/14/french-elections-what-results-mean-for-2017-presidential-race. (Retrieved: 20/1/2016).

المشتركة في حاجة إلى المزيد من جذب الرأي العام الأوروبي، وقد كانت الأزمة المالية اليونانية من الأمثلة التي قوضت الثقة في المؤسسات والترتيبات الأوروبية المشتركة، ومازالت تداعياتها لم تنته، وتمثل قضية العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بمثابة نقطة فاصلة في استمرارية هذا الكيان بشكل كبير، ويمثل احتمال خروج بريطانيا كابوسًا للكثير من القادة الأوروبيين لأنه سيعزز من اليمين المتطرف في دول أخرى وهو الأمر الذي سيُعرض الاتحاد الأوروبي كله للانهيار، ومن ثم الطريقة التي سيتعامل بها الاتحاد مع أزمة اليورو وتلك الخاصة بعلاقته مع بريطانيا من شأنها تحديد مستقبل هذا الكيان السياسي بأكمله والتأثير سلبًا أو أيجابًا على نفوذ وأفكار اليمين المتطرف .

وهكذا بقدر ما كانت أزمة اللاجئين فرصة ذهبية لليمين المتطرف الأوروبي لتحقيق مزيدًا من الصعود والانتشار، بقدر ما كانت كاشفة عن التوجهات القومية المتطرفة، والتي قد ترتقى في بعض الأحيان إلى الفاشية والنازية، في العديد من المجتمعات الأوروبية، وهي الظاهرة التي تفرض تحديًا كبيرًا أمام الوجود الإسلامي في أوروبا لانتقالها من مجرد الرغبة في تقييد المظاهر الإسلامية في المجتمعات الأوروبية إلى معارضة وجود المسلمين في هذه المجتمعات، كما أنها أيضا تثير العديد من التساؤلات حول نموذج الدولة القومية وقدرته على التعايش مع التعددية والتنوع الثقافي وحقيقة تقبله "للآخر".

*****

قائمة المصادر

1- Adorno, T. (1950). The Authoritarian Personality. New York: Harper and Row.

2- Anastasakis, O. (2000). Extreme Right in Europe: A Comparative Study of Recent Trends. London: The Hellenic Observatory: The European Institute.

3- Arzheimer, K. (2009, April). Contextual Factors and the Extreme Right Vote in Western Europe 1980-2002. American Journal of Political Science, pp. 259-275.

4- Bernt Hagtvet. (1994). Right-Wing Extremism in Europe. Journal of Peace Research ،241-246.

5- Bremmer, I. (2015, April 23). These 5 facts explain the worrying rise of Europ's Far Right. Retrieved January 10, 2016, from Time.com: http://time.com/3833333/ian-bremmer-europe-migrants-deaths/

6- Bunzl, M. (2005). Between anti-Semitism and Islamophobia. American Ethnologist, pp. 499-508.

7- Early, N.-R. (2015, February 12). A Field Guide to Europe's Radical Right Political Parties. Retrieved January 26, 2016, from The World Post: http://www.huffingtonpost.com/2015/02/12/europe-far-right_n_6511022.html

8- Ignazi, P. (1995, March 21). The Re-Emergence of the Extreme Right in Europe. Institut fur Hohere Studien.

9- Ivaldi, G. (2012, October 4). The Front National at 40: The Evolution of Europe's Radical Right. Retrieved 01 23, 2016, from Policy Network: http://www.policy-network.net/pno_detail.aspx?ID=4265&title=The-Front-National-at-40-The-evolution-of-Europes-radical-right

10- Jackman, R. W. (1996, October). Conditions Favouring Parties of the Extreme Right in Western Europe. British Journal of Political Science, pp. 501-521.

11- Kallis, A. (2014, December). The Radical Right in Contemporary Europe. Retrieved December 20, 2015, from SETA.

12- Lipset, S. M. (1960). Political Man: The Social Bases of Politics. New York: Doubleday.

13- Matt Golder. (May, 2003). Explaining variation in the sucess of extreme right parties in Western Europe. Comparative Political Studies ، الصفحات 432-466.

14- Mudd, C. (2010). The Populsit Radical Right: A Pathological Normalcy. Western European Politics, 1167-1186.

15- Nick Robins Early .(بلا تاريخ) .Europe's Far Right Seeks to Exploit Post-Paris Attacks Fear تم الاسترداد من .World Post.

16- Rydgren, J. (2003). Meso- Level Reasons for Racism and Xenophobia. European Journal of Political Research, 45-68.

17- Said, E. (1978). Orientalism. New York: Pantheon.

18- Sara Miller Liana. (4 June, 2015). As Europ's Far Right Grows, So Does Support for its minorties 15 تاريخ الاسترداد .December, 2015 من ،The Christian Science Monitor.

19- Staff, T. W. (2015, September 12). The Rise of Europ's Far Right. Retrieved January 20, 2016, from The Week: http://theweek.com/articles/576490/rise-europes-far-right

20- Strawn, J. (2015, March 11). Germany's Far Right Wants Muslim Concentration Camp. Retrieved January 20, 2016, from The Daily Beast: http://www.thedailybeast.com/articles/2015/11/03/germany-s-far-right-wants-muslim-concentration-camps.html

21- The Guardian, (بلا تاريخ), Anti-Muslim Prejudice 'is moving to the mainstream.'

22- Townsend, M. (2015, December 5). Anti-Muslim Prejudice is moving to the mainstream. 22- Retrieved January 22, 2016, from The Guardian: http://www.theguardian.com/world/2015/dec/05/far-right-muslim-cultural-civil-war

23-خالد شميت. (2016). تحرش جماعي يهز ألمانيا وتخوف من نتائج اتهام عرب. تاريخ الاسترداد 20 يناير, 2016، متاح على موقع: الجزيرة.نت:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/1/7/%D8%AA%D8%AD
%D8%B1%D8%B4-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-
%D9%8A%D9%87%D8%B2-
%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-
%D9%88%D8%AA%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-
%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D

24-رابح، زغوني. (مارس, 2014). الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية. المستقبل العربي، الصفحات 122-133.

25-شيرين حامد فهمي. (مارس, 2015). صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد تشارلي ابدو بين التفسير الثقافي والتفسير السياسي/الاقتصادي. قضايا ونظرات (الوطن والأمة والعالم)، ص 1-10.

26-هيلة حمد المكيمي. (يوليو, 2010). صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في أوروبا: الحالة الهولندية نموذجا. النهضة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (متاح عبر قاعدة بيانات المنهل).

قمة باريس للمناخ بين الدول الصغرى والكبرى

اتفاق تاريخي أم استمرار لسياسة الهروب للأمام..؟!

رجب السيد عزالدين*

تمهيد

بعد عقود من المماطلة والمراوغة توصلت كل دول العالم تقريبًا إلى اتفاق وُصِف بـ"التاريخي" حول قضية التغير المناخي والاحتباس الحراري، وذلك بعد أسبوعين من المفاوضات الشاقة في العاصمة الفرنسية باريس (ديسمبر 2015). تضمن الاتفاق على عدد من المبادىء والبنود المهمة فيما يتعلق بالتزامات كل دول العالم (المتقدمة والنامية) بالعمل على تخفيض انبعاثاتها الكربونية، كما تضمن تعهدات من الدول الكبرى بالدعم المالي لنظيرتها الفقيرة والنامية لمساعداتها على تحمل تبعات التغير المناخي ودعم خطط التكيف المستقبلية. بيد أن هذا الاتفاق لم يخلُ من التعرض لانتقادات جمة من أطراف عديدة شملتها دول منخرطة في المفاوضات ومنظمات مجتمع مدني غربية معنية بظاهرة التغير المناخي، وليس أدل على هذه الانتقادات من العبارة التالية التي ساقها أحد المنتقدين قائلا: "بالمقارنة مع ما كان سيكون عليه هذا الاتفاق، فإن ما حدث يعد معجزة. وبالمقارنة مع ما كان يجب أن يكون، فإن هذا الاتفاق يعد كارثة وفقًا لصحيفة لوكورييه الفرنسية"[1].

نحاول في هذا التقرير تقديم رؤية تقيمية لاتفاق باريس للمناخ 2015 على ضوء الخبرة التاريخية لقمم المناخ السابقة في السنوات الماضية من خلال تتبع مواقف الدول الكبرى والصغرى من القضية في القمم السابقة ومقارنتها بما تحقق في اتفاق باريس، وكذلك تقييم الاتفاق على ضوء المطلوب فنيًّا لإنقاذ العالم من كوارث التغييرات المناخية وفقًا لتقديرات العلماء المختصين بقضايا المناخ والاحتباس الحراري، ومن ثم فإن هدف الورقة يتخلص في مقارنة مؤتمر باريس بالمؤتمرات الأخرى من ناحية لبيان الأبعاد السياسية والاقتصادية ومصالح الدول الكبرى في القضية وكيف أنها حاضرة وبقوة سواء في الهروب والمماطلة خلال

---

* باحث في العلوم السياسية.

[1] راجع تقرير "**النشوة والابتهاج لا يكفيان لحلّ مشكلة المناخ**" منشور على الرابط التالي، http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B9%D8%B1%D8%B6-

العقود الماضية أو حتى في صياغة الاتفاق النهائي وبنوده في باريس، ومن ناحية أخرى تقييم الاتفاق على ضوء الحقائق المناخية التي يؤكد العلماء المختصون ضرورة الالتزام بها لنجاة كوكب الأرض من كوارث التغير المناخي والتي تتلخص في ضرورة خفض حرارة كوكب الارض إلى أقل من 1.5% المئة أو 2% على أقصى تقدير. فهل يوفر الاتفاق ضمانات حقيقية للوفاء بهذا المعدل أم لا؟ ومن ثم هل هذا الاتفاق الذي وُصف بالتاريخي تاريخي حقا، أم أنه يشكل استمرارًا لسياسة الهروب للأمام المعتمدة في كل القمم المناخية السابقة ..؟!

محاور الورقة:

1. **مبدأ المسؤلية المناخية بين الدول الكبرى والصغرى.**
2. **مواقف الدول الكبرى في مؤتمرات المناخ السابقة.**
3. **اتفاق باريس بين الدول الكبرى والصغرى.**
4. **نقد وتقييم: نقاط ضعف الاتفاق وقوته.**

أولًا– مبدأ المسؤلية المناخية بين الدول الكبرى والصغرى:

ثمة حقائق علمية عديدة ثابتة حول ظاهرة الاحتباس الحراري وأسبابها وحجمها وتأثيراتها البيئية وتكلفتها الاجتماعية والاقتصادية فضلًا عمّا يتعلق بتداعياتها على كوكب الأرض نفسه من حيث الوجود والفناء[1]، بيد أن واحدة من هذه الحقائق لازالت الدول الصناعية المتقدمة تحاول التنصل منها بشتى الطرق، لا سيما وأنها تتعلق بمسؤليتها عن الحجم الأكبر من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون (نصفها على الأقل) الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري منذ عام 1850 والمتسببة بالأساس في ظاهرة الاحتباس الحراري[2].

---

[1] راجع مقالة علمية لأحد علماء المناخ "ستيفان راهمستورف" بعنوان "**خمسون عامًا من التردد المناخي**"، منشور على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2015/11/10/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%

[2] راجع تقرير حول أكبر الدول المنتجة للغازات بعنوان "**الغازات الدفيئة وأبرز الدول المسؤولة عن انبعاثها**"، منشور على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20151122-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-

ظلت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المتسببة في ربع الانبعاثات الحرارية العالمية، ترفض الالتزام بأي اتفاقيات دولية ملزمة بشأن تخفيض انبعاثاتها الحرارية، وهو ما تجسد في رفض الانضمام إلى اتفاق كيوتو 1997، إذ أن الالتزام بتخفيض الانبعاثات سيأتي على حساب معدلات الانتاج والتنمية القائمة على التصنيع الذي اعتمد بدروه على الوقود الأحفوري بشكل مركزي خلال العقود الماضية رغم أضراره البيئية والمناخية التي تصاعد الحديث عنها خلال السنوات الماضية بشكل مكثف[1]. استمرت الدول الصناعية الكبرى تتهرب من حقيقة كونها الملوِّث الأكبر للبيئة والمدمِّر الأكبر للكوكب البشري على مدار قرون، وكانت أبرز أساليب وتكتيكات استراتيجية التهرب الدفع بالتشكيك الدائم في أسباب ظاهرة الاحتباس الحراري والكوارث المناخية باعتبارها ظواهر ليست ناتجة من تدخلات بشرية، بما ينفي المسؤلية من منبعها عن الدول، وقد ظل الدفع بهذه المقولات شائعًا في أروقة السياسة والتشريع (الكونجرس الأمريكي مثالًا) في البلاد المتقدمة خلال سنوات لمنع تمرير أي تشريع يلزم الشركات الكبرى بتخفيض انبعاثاتها الحرارية والكربونية، واحتج بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى في موقفهم المعارض لتمرير مثل هذه القوانين ببعض الأبحاث العلمية التي اكتُشِف فيما بعد أنها مدعومة ماليًّا من قِبل الشركات واللوبيات الصناعية المتضررة من إقرار مثل هذه التشريعات[2].

ومع صعود عدد من القوى الاقتصادية الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل على خريطة الاقتصاد العالمي ومنافستها للدول التقليدية الكبرى، بدأت الأخيرة في تغيير تكتيكات التهرب من مسؤليتها المناخية التاريخية من تكتيك التشكيك العلمي إلى تكتيك إلقاء المسؤلية على آخرين، مثل الصين والهند والاقتصاديات الناشئة على اعتبار أنها صارت تساهم في جزء كبير من الانبعاثات الحرارية بدءًا من التسعينيات حتى صارت الصين –على سبيل المثال– ثاني أكبر مسبب للغازات الدفيئة في العالم بسبب استخدامها المكثف للفحم الأكثر تلويثًا[3]، كما ربطت الدول الكبرى مسألة التزامها بأي اتفاق عالمي بالتزام الصين والدول

---

[1] وراجع أيضا تقرير بعنوان "**كبار منتجي غازات الاحتباس الحراري عشية قمة المناخ في باريس**"، منشور على الرابط التالي: http://www.mc-doualiya.com/chronicles/evironnement-mcd/20151124-

[2] راجع تقرير مهم حول مسألة تسييس البحث العلمي حول المناخ، منشور على موقع السي إن إن عربي، **بعنوان** "**تقرير: شركات كبرى تموّل إنكار الاحتباس الحراري**"، **CNN**، على الرابط التالي: /http://archive.arabic.cnn.com/2011/scitech/10/9/change.climate

[3] غازات الدفيئة: تُسمى الغازات التي تحبس الحرارة في الغلاف الجوي –مثل البيت الزجاجي للنباتات– بغازات الدفيئة. بعضها يَصْدُر بشكل طبيعي، كبخار الماء، وثاني أوكسيد الكربون، والميثان (CH_4)، وأوكسيد النيتروس (N_2O)، والأوزون (O_3). والبعض الآخر يصنعه البشر مثل مركبات

الناشئة، بل والتزام العالم أجمع بما فيه الدول الفقيرة المطالِبة بتعويضات عن الأضرار الناجمة من الدول الكبرى، بيد أن دولًا مثل الصين مازالت تحتج على هذه الطريقة وتشكك في دوافع طرح قضية الالتزام المناخي على العالم خلال السنوات الماضية من مدخل أن دولًا كبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تخشى من منافسة الصين القوية وتحاول عرقلة نموها المتزايد من أبواب خلفية تستدعي مسائل الوقود الأحفوري وتأثيراته البيئية، رغم أنه هو نفس الوقود الذي استخدمته هذه الدول المتقدمة لعقود واستطاعت من خلاله بناء اقتصاديات صناعية عملاقة غير عابئة بالتأثيرات البيئية ورافضة في نفس الوقت الانضمام لأي اتفاقيات دولية إلزامية تخص البيئة والمناخ[1].

من هذا المنطلق ترى الصين وغيرها من الدول التي توصف بالناشئة أن الدول الغربية أخذت فرصتها التاريخية لعقود وبنت حضارتها من خلال استخدام هذه الأنواع الضارة من الوقود، وهو ما يثير إشكاليات متعلقة بتحديد المسؤلية التاريخية والقانونية وكذلك الالتزامات المالية التي يجب أن تتحملها بلدان استفادت بالفعل من عملية تصنيع قائمة على الوقود الأحفوري، وعادة ما تسوق الصين والدول النامية حجة متكررة مفادها أن المتسبب الرئيسي في تغير المناخ الناشئ من ارتفاع درجة حرارة الأرض كان وما زال الدول الصناعية، منذ الثورة الصناعية وبدء استخدام الوقود الأحفوري كالفحم والبترول. كما أن المجتمع الدولي أقر في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 مبدأ مهمًا هو "المسؤولية المشتركة لكن المتباينة" بتباين القدرات والإمكانات لكل دولة، وتطبيقًا لهذا المبدأ فإن على الدول الصناعية الغنية أن تتحمل الجزء الأكبر من أي أعباء مطلوبة للتعامل مع هذه المشكلة الخطيرة التي تهدد مسار التنمية المستدامة في العالم بأسره، وإلا فإن لها الحق هي الأخرى أن تأخذ فرصتها التاريخية في استخدام نفس أنواع الوقود لبناء اقتصادياتها[2].

الكلوروفلوروكربون (CFC)، و هايدروفلوروكربون (HFC)، والبيرفليوروكربون (PFC)، وسداسي فلوريد الكبريت (SF6). ولئن كانت مركبات الكربون الكلورية الفلورية (CFC) هي غازات الدفيئة الأقوى تأثيرًا على مستوى الجزيئات، فإن ثاني أوكسيد الكربون (CO2) هو الأكثر شيوعًا إلى حد بعيد. وهو يمثل، إلى جانب الميثان (CH4) نسبة 98% من مجموع انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ويتم قياس كميات ثاني أوكسيد الكربون بالطن، أي الحجم الذي يسمح بملء منزل يمتد على مساحة 116 متر مربع، ويبلغ علوه 4 أمتار.

[1] **الاحتباس الحراري بين البيئة والسياسة**، https://www.youtube.com/watch?v=OThtQfHfBt0

[2] راجع في جدل المسؤلية المناخية بين الدول الكبرى والصغرى: تقرير بعنوان "**في قضية المناخ.. مسؤولية البلدان الفقيرة غير واضحة**"، منشور على الرابط التالي: http://alwatan.com/details/89326

وهناك قضية شائكة أخرى تتمثل في معرفة الجهة المسؤولة عن الانبعاثات الناجمة عن المنتجات الاستهلاكية المتواجدة في كل مكان، مثل الهواتف الذكية، وأجهزة التلفزيون، والأجهزة المنزلية الأخرى، هل هي الدولة المُنتِجة لها أم الدولة المُستهلكة لها؟ الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيدًا. كذلك ثمة إشكاليات أخرى تدفع بها بعض الدول النامية، تتعلق بأن الدول الكبرى استطاعت أن تحدِث تحولات على مدار السنوات الماضية في مجالات الطاقة واستخراجها نحو مصادر الطاقة النظيفة مثل الرياح والطاقة الشمسية والكهربائية، وهو ما يمكّنها على المدى الطويل من الاستغناء عن الوقود الأحفوري، لكن الدول النامية لا تمتلك القدرات المادية ولا التكنولوجية التي تمكّنها من التحول إلى هذه المصادر ذات التقنيات والتكاليف الباهظة حتى الآن، الأمر الذي يصعب من عملية التخلي عن الوقود الأحفوري على المدى القريب وربما المتوسط والطويل، فضلًا عن اعتماد بعض هذه الدول (مثل دول الخليج وإيران وفنزويلا وغيرها) على إنتاج وتصدير هذا النوع من الوقود كمورد أساسي ومركزي تبنى عليه اقتصاداتها ومعايشها[1].

من هذا المنطلق تتعارض مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط بشكل رئيسي مع أي اتفاق مناخي عالمي ملزم يقضي بالتخلي عن الوقود الأحفوري في المستقبل المنظور، لكن على الجانب الآخر هناك عدد من الدول التي تصرخ وتستغيث من احتمالية اختفائها نهائيًا من على ظهر الكوكب، وهي "البلدان الجزرية الصغيرة" التي تقع في عرض البحار والمحيطات. وتشكل ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية كارثة بالنسبة لهذه الدول على خلاف كل الدول الأخرى، إذ أن تأثيراتها تتجاوز مسألة التأثير السلبي والأضرار الجانبية إلى إمكانية زاول الدولة أو الجزيرة كليًا في حالة تسارع معدلات ذوبان الجليد عند القطبين الأمر الذي قد يؤدى إلى ابتلاعها في أي وقت من الأوقات، وهي ظاهرة ثبت علميًا أنها نتيجة لسبب أكبر وهو الاحتباس الحراري.

---

[1] راجع: إبراهيم عبد الجليل، "**عالم ما بعد كيوتو**"، مجلة البيئة والتنمية، العدد (110)، 2007، على الرابط التالي: http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=759&issue=&type=4&cat=13

ثانيًا– مواقف الدول الكبرى في مؤتمرات المناخ السابقة:

ما بين اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ 1992 وبرتوكول كيوتو 1997 واتفاق باريس 2015، حدثت مجموعة من المفاوضات بين الدول الكبرى والصغرى خلال قمم المناخ المتتالية سادها حالة من المماطلة والمراوغة من جانب الدول الكبرى للتنصل من فكرة الالتزام القانوني والمالي تجاه الظاهرة، وهو ما بات يعرف بـ"سياسة الهروب للأمام"، كما سادت حالة من التهرب أيضًا من قِبل الدول النفطية وبعض الدول الناشئة لتعويق أي اتفاق ملزم بالتخلي عن الوقود الأحفوري خلال العقود القادمة، وهو ما أدى إلى فشل محادثات المناخ الدولية في إيجاد آلية قادرة على الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري العالمي[1].

بدأت سلسة الهروب للأمام برفض الولايات المتحدة الانضمام لبروتوكول كيوتو عام 1997، والذي يعد بمثابة أول اتفاق دولي ملزم بعد الاتفاقية الإطارية للمناخ الصادرة من الأمم المتحدة عام 1992، رفضت الولايات المتحدة الانضمام للبرتوكول –رغم مشاركتها في مفاوضاته وكواليسه– ودفعت باعتباره ملزمًا للدول الأكثر نموًا أو المتقدمة فقط وربطت انضمامها بمشاركة دول أخرى تحقق نموًا اقتصاديًا سريعًا مثل الصين والهند والبرازيل. تعثر الاتفاق وتحولت ماهيته إلى ما يشبه ميثاق الشرف الأخلاقي، نتيجة رفض أكبر دولة مسببة للظاهرة الانضمام للاتفاق وكذلك رفض دول ناشئة كبرى الانضمام. على هذا المنوال جرت سياسات ومواقف الولايات المتحدة تجاه كل مفاوضات المناخ التالية لبروتوكول كيوتو، تشارك في المفاوضات والجدل والنقاش ثم تنسحب في الختام رافضة أي اتفاق يشمل صيغة الإلزام، ولعل هذا يفسر فشل مؤتمر كوبنهاجن عام 2009 والذي كان من المقرر أن يتوصل لاتفاق ملزم يحل محل بروتوكول كيوتو، ولكن نظرًا لتعنت الولايات المتحدة فقد اتخذ المؤتمر مسار ما ترغبه الدول وليس ما يقتضيه المناخ،

---

[1] رغم أن استطلاعات الرأي الأمريكية تشير إلى أن نحو 75 في المئة يعتقدون أن تغير المناخ مشكلة خطيرة، إلا أن جماعات الضغط في شركات البترول والسيارات وغيرها ما زالت تؤثر سلبًا على أعضاء الكونغرس في ما يخص وضع حدود ملزمة لتخفيض الانبعاثات على المستوى القومي الأميركي. أما الصين، ثاني أكبر منتج للانبعاثات بعد الولايات المتحدة بسبب استخدامها المكثف للفحم الأكثر تلويثًا، فتقدر انبعاثاتها بنحو 3,65 بليون طن من ثاني أوكسيد الكربون. ولكن بالنظر إلى تعداد سكانها الأضخم في العالم، فإن نصيب الفرد من الإنبعاثات يقدر بنحو 2,7 مليون طن، ما يعادل نحو 12 في المئة من نصيب المواطن الأميركي.

راجع: إبراهيم عبد الجليل، "**عالم ما بعد كيوتو**"، مجلة البيئة والتنمية، العدد (110)، 2007، على الرابط التالي: http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=759&issue=&type=4&cat=13

فانتهى إلى إقرار عملية تعهد ومراجعة بموجبها تقرر الدول من جانب واحد مقدار الخفض الذي تعتزم إنجازه، وهو ما وُصِف ساعتها بالفشل الذريع[1].

استمرت الدول الكبرى في المماطلة وكسب الوقت طيلة ست سنوات وصولًا إلى اتفاق باريس ديسمبر 2015 بما له وعليه. عقدت خلال تلك الفترة خمس مؤتمرات رئيسية؛ مؤتمر كانكون (المكسيك 2010)، مؤتمر دربان (جنوب أفريقيا 2011)، مؤتمر الدوحة (قطر 2012)، ومؤتمر وارسو (بولندا 2013)، ومؤتمر ليما (بيرو 2014)[2]. ومن المفارقات التي تجمع هذه المؤتمرات جميعًا تشابه وتكرار الموضوعات المطروحة يقابله تشابه وتكرار نفس المواقف وردود الأفعال من الدول وربما بنفس الأساليب، حتى يكاد المتابع لمؤتمر واحد وتفاصيل ما دار فيه أن يفهم ما جرى في المؤتمرات السابقة والتالية في نفس الوقت، ففي كل مؤتمر تثار مسائل الحد المطلوب تحقيقه لدرجة حرارة الأرض (2 % أم 1.5% أم 3%)[3]، وكذلك تثار قضية المسؤلية الإلزامية المناخية للدول عمومًا والكبرى على وجه الخصوص، فضلًا عن مسألة المسؤلية التاريخية والمالية للدول الكبرى في تحمل الظاهرة ومساعدة الدول النامية والفقيرة المتضررة. تتهرب الدول الكبرى من كل هذه القضايا كالعادة محاوِلةً جر الدول النامية والناشئة مثل الصين والهند، فترفض الأخيرة ذلك وتتهم الأولى بالتهرب من التزاماتها، ثم تتعالى نبرة الحديث باتهام كل طرف بمحاولة إفشال المؤتمر، فيعقبه على الفور انسحاب الأطراف، فتحاول الدولة الضيف احتواء الأمر شكليًا بمد فترة عمل المؤتمر يومًا أو يومين إضافيين على أمل التوصل لاتفاق، علمًا بأن فترة المؤتمر عادة ما تتجاوز عشرة أيام، فيمر اليومين كالعشرة دون اتفاق، وتؤجل القضية إلى المؤتمر التالي، يحدث هذا بشكل شبه روتيني في معظم مؤتمرات المناخ حتى يمكن وصف مؤتمرات المناخ "بمؤتمرات اليوم الإضافي غير الضروري"، ويمكن مراجعة الخمس مؤتمرات التي عقدت في هذا الشأن للدلالة على ما أشرنا إليه من نمط متكرر في

---

[1] **قمة المناخ .. المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي أولا**، http://mubasher.aljazeera.net/news/economy/2015/11/201511301148581 48538.htm

[2] **الدول الكبرى تتخلى عن التزاماتها المالية تجاه نظيرتها المهددة بيئيًا**، منشور على الرابط التالي: http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=17050

[3] **خلافات حول الحد من مستويات الانبعاثات**، منشور على الرابط التالي: http://maan-ctr.org/magazine/article.php?id=afc23y719907Yafc23

الموضوعات والمواقف، وهي: مؤتمر كانكون 2010[1]، ودربان 2011، والدوحة 2012[2]، ووارسوا 2013[3]، ومؤتمر ليما 2014[4].

---

[1] راجع تقرير هشام بشير بعنوان "**مؤتمر كانكون للتغير المناخي .. حدود النجاح والإخفاق**، منشور على موقع مجلة السياسية الدولية، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/1540/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-

[2] راجع **تقرير عن مؤتمر الدوحة الـ18 حول تغير المناخ**، منشور على الرابط التالي:-https://lb.boell.org/en/2014/03/03/tqryr-n-mwtmr-ldwh-l18-hwl-tgyr-lmnkh

[3] في قمة وارسوا على سبيل المثال انتهت المفاوضات يوم الجمعة 22 نوفمبر 2013 واستمرت لأسبوعين دون أن تصل لاتفاقات محددة في القضايا الخلافية؛ حيث أصرت الصين على ضرورة أن تعلن الدول المتقدمة تخفيضات كبيرة في الانبعاثات مع السماح للاقتصادات الناشئة بإحراق قدر أكبر من الوقود الأحفوري لمساعدتها في القضاء على الفقر. لكن الولايات المتحدة أشارت إلى أن جميع الدول وافقت في 2012 على أن اتفاقية 2015 "ستطبق على الجميع" واتهمت دول الاقتصادات الناشئة بالرجوع عن اتفاقيات سابقة. والإجراء الوحيد الملموس الذي تم التوصل إليه بعد أسبوعين من المفاوضات كان الموافقة على قواعد جديدة لحماية الغابات الاستوائية التي تمتص ثاني أكسيد الكربون. ولم تعرض أي من الدول الكبرى أثناء اجتماع وارسو إجراءات أكثر صرامة لإبطاء الانبعاثات العالمية المتزايدة للغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتراجعت اليابان عن المستويات المستهدفة لعام 2020 بعد إغلاق صناعتها النووية في أعقاب كارثة فوكوشيما. وحتى بعد كسر الجمود بشأن تحديد الدول التي يجب عليها التصدي للانبعاثات، استمرت المحادثات حول خلاف آخر بين الأغنياء والفقراء، يتعلق بالمساعدات التي تدفعها الدول المتقدمة للبلدان النامية لمساعدتها على الحد من الانبعاثات والتغلب على آثار التغير المناخي. وكانت الدول المتقدمة قد وعدت في 2009 بزيادة مساعدات المناخ إلى 100 مليار دولار سنويا، بعد 2020 من عشرة مليارات دولار سنويًا في الفترة من 2010 الي 2012. وقاومت الدول المتقدمة دعوات من البلدان النامية لتحديد أهداف للفترة من 2013 إلى 2019. وهكذا اكتفت مسودة الاتفاقية بحثّ الدول المتقدمة على تحديد مستويات متزايدة للمساعدات.

راجع ملخص قمة وارسو للمناخ 2013 على الرابط التالي:

http://unfccc.int/key_steps/warsaw_outcomes/items/8006.php

راجع أيضا تقرير آخر عن قمة وارسوا بعنوان "**مؤتمر المناخ (COP 19) في بولندا: اتفاق فضفاض وتعهد بإبرام اتفاقية جديدة عام 2015** منشور على الرابط التالي: http://maan-ctr.org/magazine/article.php?id=216f0y136944Y216f0

[4] في مؤتمر ليما 2014، رفضت السعودية تضمين الاتفاقات مسألة التخلي عن الوقود الأحفوري، وقال خالد أبو الليف رئيس الوفد السعودي في مفاوضات تغير المناخ "إن الضغوط المتنامية لتقليص استخدام الوقود الأحفوري لن تفيد المفاوضات وإن أي اتفاق جديد في هذا الصدد ينبغي أن يساعد الدول المنتجة للنفط على تنويع مواردها الاقتصادية" وتابع أبو الليف "إن أي اتفاق خاص بالتغيرات المناخية يجري التوصل إليه في باريس العام المقبل ينبغي أن يتناول مواطن الضعف في الدول التي يعتمد اقتصادها على مصدر أو قطاع وحيد.. فالحديث حول القضاء على الانبعاثات نهائيًا والتخلص من الوقود الأحفوري مع غياب برنامج لنشر التكنولوجيا والتعاون الدولي لا يجعلنا نساعد في إنجاح هذه العملية حقا.. لأن الدول الدول المنتجة للنفط ستتحمل التزامات ضخمة إذا كان تنفيذ الاتفاقية يعزز التخلي عن الوقود الأحفوري". وختم أبو الليف قائلا: "من السابق لأوانه التخلي عن الوقود الأحفوري في الوقت الذي لا تصل فيه الكهرباء إلى مليارى شخص.. من المهم أن يوفر الاتفاق تكنولوجيا جديدة وأموالًا لمساعدة الدول على تقليل الاعتماد على قطاع وحيد مثل النفط أو السياحة أو الزراعة".

راجع تقريرًا بعنوان "**اتفاق تغير المناخ يحمل منتجي النفط التزام مرهق**"، منشور على الرابط التالي: http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=7013

وراجع أيضا تقرير بعنوان" **اتفاق قمة ليما للمناخ ضعيف بنظر الناشطين البيئيين**"، منشورعلى الرابط التالي: http://arabic.euronews.com/2014/12/14/climate-change-deal-agreed-by-un-members-at-lima-talks/

ثالثًا– اتفاق باريس بين الدول الكبرى والصغرى:

استضافت فرنسا مؤتمر المناخ الحادي والعشرين في العاصمة باريس في 2 ديسمبر 2015 واستمر اثنى عشر يومًا شهدت بدورها نقاشات حادة بين الأطراف الحاضرة وصلت إلى حد إعادة صياغة النسخة الأولية للاتفاق ستة عشر مرة نتيجة الخلافات الشديدة بين الدول الكبرى والصغرى[1]. فالولايات المتحدة شاركت على مضض من الكونجرس الذي سمح لأول مرة بالمشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 1992، شريطة عدم مساندة فرض قيود معينة على انبعاثاتها الكربونية في الاتفاقية. كما اجتمع مجلس النواب الأمريكي بشكل متزامن مع الجلسة الافتتاحية الأولى للمؤتمر بباريس ليصوت ضد أي اتفاق ملزم بشأن الانبعاثات، في إشارة إلى إنذار المفاوض الأمريكي بشكل يتخطى الصراحة[2]. وقال تود ستيرن، المفاوض الأمريكي المكلف بملف المناخ، في بيان صحافي قبل المؤتمر: "نحن مقتنعون تمامًا أن أي اتفاق يتطلب الالتزام بشكل قانوني بأهداف تتعلق بحجم الانبعاثات سوف يجعل دولًا كثيرة غير قادرة على المشاركة... تدعم واشنطن تضمين أمور أخرى في الجزء الملزم قانونًا من اتفاق عالمي جديد، مثل كيفية قياس الدول لانبعاثاتها الغازية المسببة للاحتباس الحراري، وكيفية الإبلاغ عنها، وطريقة مراجعة الفرق الدولية لها"[3].

هكذا دخل ممثلو الولايات المتحدة إلى المؤتمر على حذر شديد، وكالعادة في كل مؤتمرات المناخ أثيرت قضية المسؤلية التاريخية عن ظاهرة الاحتباس الحراري؛ حيث رأت الدول النامية أن المسئولية تقع أولًا على عاتق الدول الصناعية وعليها أن تعلن مسؤليتها القانونية عن ذلك إضافة إلى ما يستتبعه ذلك من التزامات مالية يجب أن تدفعها للدول النامية في شكل تعويضات وليس مساهمات، وهو ما رفضته الدول

---

[1] بدأت المفاوضات بمسودة خرجت يوم السبت 5 ديسمبر ثم توالت عمليات تعديلها حتى الساعات الأخيرة من يوم 14 ديسمبر الذي خرج فيه الاتفاق النهائي، راجع: "**مؤتمر المناخ يقر مسودة اتفاق مع بقاء خلافات كثيرة**"، http://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-

[2] **مجلس النواب الأمريكي يصوت ضد مشروع يحد من الاحتباس الحراري**، منشور على الرابط التالي: http://arabic.euronews.com/2015/12/02/us-congress-blocks-obama-s-climate-change-plan/

وراجع أيضا: "**لجنة بالكونجرس الأمريكي تهاجم محادثات المناخ في باريس**"، منشور على الرابط التالي: http://www.youm7.com/story/2015/12/1/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-

[3] **الولايات المتحدة ترفض الالتزام بحجم محدد للانبعاثات الكربونية في أي اتفاق يصدر عن قمة المناخ في باريس**، منشور على الرابط التالي: http://maan-ctr.org/magazine/article.php?id=daf19y896793Ydaf19

الصناعية معترفة بالمسؤلية الأخلاقية دون القانونية مصرة على إسقاط ثنائية "الأغنياء والفقراء" على اعتبار أن هذا التقسيم لم يعد له ما يبرره، وأن التمييز بين دول صناعية وأخرى نامية، تكون من بينها دول مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة، يجب أن ينتهي، خاصة أن نصف الانبعاثات العالمية (61٪) تتسبب بها حاليًا دول ناشئة أو نامية.

في المقابل، فإن الدول النامية، ولاسيما العربية والإسلامية، المعتمدة على الوفرة النفطية، خشيت من تضرر اقتصاداتها في حالة توقيع اتفاقية مناخ قد تقلص من إنتاجها، إضافة إلى مطالبتها بتوفير تكنولوجيا متطورة تحافظ على قوة الإنتاج من دون الإضرار بالبيئة، ولكنها اصطدمت باحتكار الدول العظمى لهذه التكنولوجيا، ورفض تصديرها. وبالتالي، فلم توقع هذه الدول الاتفاق إلا بعد تعديل النصوص القانونية للمعاهدة بما يسمح لها بامتلاك هذه التكنولوجيا الحديثة[1]. من جانب آخر، شكلت طريقة تمويل سياسات المناخ في البلدان الأقل نموًا تحديًا أساسيًا في مؤتمر المناخ، ذلك أن الدول الصناعية تعهّدت في كوبنهاجن بتوفير مبلغ 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2020، في حين أن الأموال العامة والخاصة التي تعهدت بها الدول المانحة بلغت في عام 2014 ما يقرب من النصف (نحو 62 مليار دولار) فقط، وهو ما جددت الدول النامية المطالبة به في المؤتمر[2].

- **<u>أبرز نقاط الاتفاق في باريس 2015</u>** بعد اثنى عشر يومًا من المناقشات الطويلة، توصل ممثلو (195) دولة في باريس إلى اتفاق وُصِف بالتاريخي، لعل أبرز ما تم الاتفاق عليه هو الحد من

---

[1] **قمة المناخ في باريس.. حسابات الطاقة البديلة واعتراض الدول النفطية**، منشور على الرابط التالي: http://rawabetcenter.com/archives/16730

[2] راجع تقرير خالد سعد زغلول بعنوان "**اتفاق "المناخ" بباريس.. تحول عالمي لمرحلة ما بعد النفط**"، منشور على موقع مجلة السياسة الدولية، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/7601/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%

وراجع أيضا مقال بعنوان "**الخُطب غير المصحوبة بأموال لا تكفي لمكافحة تغيّر المناخ**"، منشور على الرابط التالي: http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-

راجع أيضًا: **الدول الفقيرة تطالب بتمويل لنجاح مؤتمر باريس للمناخ**، منشور على الرابط التالي: http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-

ارتفاع حرارة الأرض، ومراجعة التعهدات الإلزامية، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب. وفي ما يلي أبرز نقاط الاتفاق التي تم إقرارها[1]:

- تعهد ممثلو (195) دولة بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين"، قياسًا بعصر ما قبل الثورة الصناعية، وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية".

- السيطرة على انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات.

- وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية، وسيتم إجراء أول مراجعة إجبارية في 2025، ويتعين أن تشهد المراجعات التالية تقدمًا من قِبل الدول الموقعة.

- التزام الدول المتقدمة بمساندة الدول النامية بالمساعدات المالية لمساعدتها على عملية التكيف المناخي والتحول لمصادر الطاقة النظيفة؛ حيث تم الاتفاق على منح الدول النامية ما يقرب من 100 مليار دولار كحد أدنى تجري مراجعته بعد عام 2020. غير أن الدول المتقدمة رفضت أن تدفع وحدها المساعدة، وطالبت دولًا مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة والدول النفطية الغنية أن تساهم.

- تجري مراسم توقيع الاتفاقية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في 22 أبريل 2016، لكنها لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من قبل 55 دولة تطلق ما لا يقل عن 55% من الحجم الكلي للغازات المسببة للاحتباس الحراري.

- تكون الدول المشاركة مسؤولة عن الإعلان عن نسب الغازات المنبعثة من الصوبات الزجاجية وغازات ثاني أكسيد الكربون بشكل سنوي مع الاحترام الكامل لسيادة كل دولة.

- تشكيل هيئة استشارية بشأن مشروع الاتفاق باسم لجنة باريس. وتحل الاتفاقية الجديدة محل بروتوكول كيوتو –اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي– الذي سينتهي العمل به في عام 2020، والذي كانت الولايات المتحدة تقاطعه بسبب إعفاء الصين منافستها الاقتصادية من الالتزام ببنوده[1].

---

[1] **ما هي أبرز نقاط اتفاق باريس التاريخي حول المناخ؟**، http://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-

- **ردود الأفعال على الاتفاق**

شهد الاتفاق ردود أفعال إيجابية من قِبل معظم المشاركين تقريبًا، فقد صرح شيه تشن هوا، المبعوث الصيني قائلا: "صحيح أن هذا الاتفاق ليس مثاليًا، هناك نقاط تحتاج إلى تحسين، ولكن هذا لا يمنعنا من اتخاذ خطوات تاريخية في المستقبل". وقال وزير البيئة الهندي براكاش جافاديكار: "مع أنّ التنازلات هي جزء من أي مفاوضات، نعتقد أن هذا الاتفاق كان يمكن أن يكون أكثر طموحًا". وصرح وزير الطاقة والبيئة لجزر المالديف قائلا: "بالنسبة للدول الجزيرية الصغيرة الممثلة في وزير البيئة للمالديف، علينا أن نضع في اعتبارنا أن التاريخ لن يحكم على ما أنجزناه اليوم، ولكن على ما سننجزه من الآن فصاعدًا". كما صرّح باراك أوباما بأن اتفاق باريس يحدد الإطار المستدام الذي يحتاجه العالم من أجل حل أزمة المناخ، كما أنه يمثل أفضل فرصة عرضت علينا لإنقاذ الكوكب الوحيد الذي نعيش عليه"، بينما صرح زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ الأمريكى تصريحات مغايرة تمامًا معربًا عن رفضه للاتفاق متهمًا الرئيس بتوقيع التزام لن يستطيع الوفاء به"[2].

رابعًا: نقد وتقييم الاتفاق: نقاط القوة والضعف

- **نقاط قوة الاتفاق:**

- يشكل اتفاق باريس إنجازًا تاريخيًّا في حد ذاته من حيث فكرة الوصول لاتفاق تشارك فيه أكبر دول العالم وبالأخص تلك المتسببة في الجزء الأكبر من الأضرار، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بعد عقدين تقريبًا من التهرب والمرواغة والمماطلة، الأمر الذي يُتوقع معه تعزيز ثقل الاتفاق على المستوى الدولي مقارنة بسابقيه، ويشير إلى أن مفاوضات المناخ القادمة ستدخل في مسار متخلف عن سابقتها.

---

[1] **فرنسا: ما هي أبرز نقاط اتفاق قمة المناخ في باريس؟**، منشور على الرابط التالي: http://www.france24.com/ar/20151212-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%

[2] **ترحيب دولي باتفاق باريس للمناخ**، http://arabic.euronews.com/2015/12/13/paris-climate-deal-is-best-chance-to-save-planet/

- كذلك تضمن الاتفاق إقرار آلية دورية لمراجعة التعهدات التي تقطعها الدول على نفسها كل خمس سنوات، وهو أمر مبشر في مستقبل مفاوضات المناخ، إذ أن إقرار الآليات يمثل مرحلة متقدمة في عرف الدبلوماسية والتفاوض.

- اختفت نبرة التشكيك العلمي في ظاهرة الاحتباس الحراري من الأطراف الحاضرة، وهو ما يعد مؤشرًا مهمًا على إدراك خطورة الظاهرة وتداعياتها وضرورة الابتعاد عن تسييسها علميًّا، الأمر الذي سيؤثر إيجابيًا على تناول ظاهرة الاحتباس الحراري في المستقبل المنظور ويساعد على حشد الجهود الدولية لمكافحتها.

- كذلك شجع الاتفاق الدول المختلفة على ضرورة الاتجاه لمصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2050 أو 2070 على أقصى تقدير، وهو أمر جيد على مستوى التفكير الكلي الخاص بمستقبل ونوعية الحياة على كوكب الأرض، أن يتجه العالم إلى مصادر طاقة أقل تلويثًا للبيئة والمناخ.

- **نقاط ضعف الاتفاق:**

- اتخذت طريقة المفاوضات مسارًا غريبًا يبدأ من الدول وليس المناخ، فانتهى الاتفاق إلى ترْك الأمر مفتوحًا للدول تتعهد فيه بما تستطيع تحقيقه وفق أوضاعها الوطنية، وليس وفق ما تقتضيه حالة الكوكب وتفاقم الظاهرة؛ حيث جاء في نص الاتفاق: "يتعين أن تكون الدول المتقدمة في الطليعة في مستوى اعتماد أهداف خفض الانبعاثات، في حين يتعين على الدول النامية مواصلة تحسين جهودها في التصدي للاحتباس الحراري في ضوء أوضاعها الوطنية". وهذا النظام معيب بشدة ولا يضمن خفض الانبعاثات، بل إنه ربما يشجع بعض الدول على القيام بأقل مما كانت لتفعل حتى يتسنى لها الحفاظ على موقف تفاوضي قوي في المرات القادمة.

- خلص الاتفاق إلى وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية، لكنه أبقى على هذه التعهدات اختيارية، كما أرجأ أول مراجعة إجبارية إلى عام 2025، وهو تاريخ متأخر جدًا يجعل الاتفاقية أقرب لحالة الهروب للأمام المعهودة في المؤتمرات السابقة ولكن بشكل مقنن، علمًا بأن أحد مطالب الولايات المتحدة والصين خلال مؤتمرات المناخ السابقة كان تأجيل مسألة الإلزام إلى ما بعد

2020، وبالتالي يشكل تضمين الاتفاق هذا البند انتصارًا واضحًا للدول الكبرى المتسببة بالأساس في الظاهرة[1]. كما يشكل تأخير المراجعة الإجبارية إلى 2025 تاريخًا متأخرًا جدًا، لا على الصعيد البيئي فحسب، بل أيضًا من حيث احتمال تحول اقتصادات في هذه الفترة كالصين والهند من صاعدة إلى متقدمة دون تحديث التزاماتها قبل هذا الموعد، الأمر الذي يساعد هذه الدول على التهرب والمماطلة في تحديد سقف التعهدات.

- تتطلب قضية الاحتباس الحراري والانبعاثات الحرارية تخفيضًا استثنائيًّا وسريعًا جدًا لانبعاثات الدول الصناعية تحديدًا فضلًا عن بقية دول العالم، وهو ما لا تفي به التعهدات الوطنية الذاتية التي أعلنتها معظم دول العالم في أكتوبر 2015، فحتى إذا احترمت الدول هذه التعهدات فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض سيكون بنحو 3 درجات مئوية، الأمر الذي يعزز مقولات المنتقدين للاتفاق باعتباره اتفاقًا كارثيًا وليس اتفاقًا تاريخيًا.

- على صعيد الشفافية، الاتفاق غير ملزم قانونيًّا ولا يشمل فرض عقوبات على الدول التي لا تلتزم بحدود انبعاثاتها، ولا يوجد سبيل لالتزام الدول سوى إردتها المنفردة بطريقة رضائية.

- على صعيد رهان الاتفاق على تحول العالم إلى مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2050، ثمة مشاكل حقيقية مالية وتكنولوجية تمنع الدول النامية والفقيرة من التحول إلى هذه المصادر بحول هذا التاريخ، وربما تشكل هذه النقطة عقبة أمام التزام الدول النامية في المستقبل البعيد.

- تعهدت الدول المتقدمة بدفع مبلغ مائة مليار دولار كحد أدنى للدول النامية لمساندتها في عمليات التكيف المناخي والتحول نحو الطاقة النظيفة، لكنها في المقابل رفضت الاعتراف بالمسؤلية التاريخية أو القانونية خشية الوقوع في مساءلات قضائية من الدول النامية أو المتضررة في المستقبل القريب أو البعيد. وقد نجحت ضغوط هذه الدول في إدراج بند يوضح أن الاتفاق لن يشكل قاعدة لتحميل المسؤوليات أو المطالبة بتعويضات، وهو ما يشكل انتصارًا للدول الكبرى على حساب دول لازالت

---

[1] **اتفاق باريس المناخي.. البنود والعقبات**، موقع سكاي نيوز، http://www.skynewsarabia.com/web/video/798847/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-

تعاني من آثار مخلفات الصناعات الغربية على مدار عقود. أضف إلى ذلك أن الدول المتقدمة لا تزال تماطل في تقديم المساعدات المالية لنظيرتها النامية.

- يثير موقف مجلس النواب الأمريكي قبل وأثناء وبعد محادثات باريس تخوفات جمة من إمكانية عرقلة الاتفاق ورفض التصديق عليه، خاصة أن فترة الرئيس أوباما قد أوشكت على الانتهاء، وهو ما يعيد إلى الأذهان ما حدث أثناء عهد الرئيس السابق بيل كلينتون، فقد وقَّع على بروتوكول كيوتو أملًا بتصديق الكونغرس عليه، إلا أن تغير تلك الإدارة ووصول الرئيس جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، بدعم من صناعة البترول الأميركية، قلب الموازين رأسًا على عقب. فلم تكن مفاجأة لأحد أن يعلن بوش انسحاب أميركا من بروتوكول كيوتو في مارس 2001 بعد أشهر قليلة من وصوله إلى البيت الأبيض[1].

- ختامًا، فقد توصل الاتفاق لمبادىء مهمة لكنها ستظل حبرًا على ورق إلى أن تبدأ حرارة الكوكب بالانخفاض، ورغم الانتقادات التي وُجِّهت لاستراتجية مكافحة تغير المناخ من أسفل إلى أعلى، أي من الدول إلى المناخ، إلا أن عالم ترتفع حرارته بمقدار ثلاث درجات مئوية ربما يكون أفضل من عالم يخرج تمامًا عن نطاق السيطرة كما يقول أحد المتابعين.

*****

---

[1] راجع: إبراهيم عبد الجليل، "**عالم ما بعد كيوتو**"، مجلة البيئة والتنمية، العدد (110)، 2007، على الرابط التالي: http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=759&issue=&type=4&cat=13

الأزمـةُ الليبيَّة: هل من أُفقٍ للتسوية؟

خالد خميس السحاتي[*]

مقدمـة

تواجه الدولة الوطنية في ليبيا الجديدة بعد أكثر من أربع سنواتٍ على سقوط نظام العقيد القذافي تحدِّياتٍ خطيرة، تتعلق بسلامة ذلك الكيان السياسي ذاته، وأمنه القَومي؛ حيث أن هشاشة السُلطة الانتقالية بعد الثورة وضعف المؤسسات الأمنية، وانتشار التشكيلات المحلية المسلحة (ذات التوجهات المختلفة)، والتأخر الواضح في صياغة دستور دائم للبلاد، ثم التنازُع لاحقاً على الشرعية السياسية والثروة النفطية ودخول التنظيمات الإرهابية المُتطرِّفة على خط ذاك الصراع المعقد (كداعش وغيره)، وتزايد حالات التهجير والنزوح القسريين للمواطنين بسبب النزاع المسلح، ظلت عَلَى الأرجح أبرز عوامل التهديد للكيان الليبي في العامين الماضيين، على النحو الذي دفع مجلس الأمن الدولي إلى اعتبار الحالة في ليبيا تشكل تهديداً للسِّلم والأمن الدوليين في قراره (2213/ لسنة2015)، وأنه ما يزال يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، مع تأكيده على تمديد ولاية البعثة الأممية للدعم حتى الخامس عشر من آذار/ مارس 2016، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام للأُمم المتحدة.

ورغم توقيع الفرقاء الليبيين للاتفاق السياسي بالصخيرات المغربيَّة، برعاية الأمم المتحدة، في 17/ديسمبر/2015، بعد جولات حوار مضنية وشاقة، لتشكيل المجلس الرئاسي، تمهيداً لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، ورغم مباركة المجتمع الدولي لهذا الاتفاق، إلاَّ أن المخاطر التي تواجهها ليبيا ما تزال قائمة على ما يبدو حتى هذه اللحظة؛ لأنَّ هذه الخطوة رغم أهميتها تمثل بدايةَ الطريق الطويل نحو تحقيق السَّلام والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبناء دولة القانون والمؤسسات، والسير قدماً نحو قيام حكومة الوفاق الوطنيّ بمهامها، ومعالجة كلِّ المشاكل القائمة، والملفات العالقة، وتطبيق تدابير بناء الثقة والترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق، هذا بالإضافة إلى القلق من مسألة النجاح أصلاً في تشكيل الحكومة ومنحها الثقة في مجلس النواب في الوقت المحدد، خصوصاً بعد الجدل الذي دار داخل المجلس حول المادة الثامنة بالأحكام

---

[*]محاضر مساعد بقسم العلوم السياسية، كليَّة الاقتصاد جامعة بنغازي/ ليبيا.

الإضافية، والتي رفضها المجلس، وشدَّد على ضرورة إلغائها من الاتفاق السياسي، مما تسبب في امتعاض الطرف الآخر (المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته)، الذي أكد على ضرورة قبول الاتفاق حُزمة واحدة، وأن المطالبة بإلغاء هذه المادة هي انتهاك صارخ للاتفاق السياسي.

وضمن هذا السياق، تتناول هذه الورقة: الأزمة الليبية الراهنة، وتطرح تساؤلاً رئيسيّاً مفاده: ما هي أفاق تسوية تلك الأزمة في ضوء التطورات الأخيرة؟، وتحاول الورقة الإجابةَ من خلال التركيز على أربعة محاور رئيسية هي: أولاً: أسباب الأزمة الليبية وملامحها العامة، ثانياً: الحوار السياسي والوساطة الأممية، ثالثاً: مضمون الاتفاق السياسي الليبي وموقف أطراف الصراع منه، رابعاً: آفاق تسوية الأزمة الليبية: التحديات والفرص.

أولًا– أسباب الأزمة الليبية وملامحها العامة:

تفيد التجربة التاريخية أن عمليَّة الانتقال إلى الديمقراطية تتسم بالتنوع والتعقيد في آن واحد، ومثلما تظهر الأدبيَّات فإن هناك تنوعاً وغنى في المسارات والنتائج؛ لقد اعتمدت درجَة النجاح في كل التجارب على مستوى ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد المعني من ناحية، وعلى مستوى المساعدة الخارجية، ودور التأثيرات المختلفة للسياقات الإقليمية أو العالمية المصاحبة للانتقال من ناحية أخرى. وقد أبانت عمليَّة الانتقال في ليبيا عن تدفق سياسي وسيولة غير مسبوقة في تاريخ البلاد المعاصر، كما أعادت تلك العملية الاعتبار إلى قوى اجتماعية واقتصادية كانت لعقود خارج المجال السياسي، وأمدَّت بعض القوى بوسائل تفاوض ومنافسة، بدءا من الشرعية الثورية، ومروراً بشرعية الانتخابات، وانتهاءً بشرعية السلاح[1].

ولعل التشخيص الأكثر تفسيراً للحالة الليبية بعد الثورة بكل ما حوته من تجليات عدم استقرار وتعثر لبناء النظام السياسي والدولة، يكمن في معضلة "انتشار القوة"، أي تفتتها بالمعنى السلبي لا الإيجابي، وانتقالها من الدولة إلى فواعل متعدِّدة سياسية ودينية ومناطقية وقبلية لم تجد في الأطر المؤسسية للسلطة الانتقالية ما يحقق مصالحها[2]، وبالتالي، عملت على حيازة القوة عبر امتلاك ظهير ميليشياتي مسلح تحوَّل

---

(1) يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص 177-178.

2 لقد أسهم الصراع الممتد في ليبيا إلى ما يسمى بـ"عسكرة المجتمع"، حيث انتشر السلاح على نطاق واسع بين فئات المجتمع، لاسيما في ظل ضعف السلطة المركزية في الدولة، وعجزها عن القيام بواحدة من أهم وظائفها، وهي احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة. أنظر: حسنين توفيق إبراهيم،

إلى فاعل رئيس في التفاعلات الليبية[1]؛ ولذلك استمر الصراع الداخلي بين القوى المدنية وخصومها من القوى التي تنسب نفسها إلى الإسلام، بالإضافة إلى تعقيدات الخريطة القبليَّة، بحيث غابت الدولة الليبية الواحدة، وتعرضت لخطر التفكك[2]. ورغم فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة مشكلة انتشار السِّلاح وفوضى الميلشيات المختلفة (في التوجهات والولاءات)، والتي وصلت (عام 2013) إلى أكثر من 1700 ميليشية مسلحة[3]، فإن السلطات الانتقالية نجحت في تنظيم ثلاثة انتخابات مهمة، نتج عنها انتخاب ثلاثة هيئات تشريعية: (المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في فبراير 2014، ومجلس النواب الليبي في يونيو 2014). ولكن لم تحُدَّ تلك الاستحقاقات الانتخابية من التنازع السياسي على السلطة في البلد، بل زادت من حدَّته، في ظل تمترس الكيانات السياسية، والحزبية، والأمنية، المتنازعة على ظهير قبلي، أو مناطقي، أو ديني.

إنَّ السياق الثوري في ليبيا مثل لحظة كاشفة لمشكلات كامنة لعقود تحت وطأة الاستبداد، كضعف المؤسسات الأمنية، والتهميش التنموي والسياسي لكل من الشرق والجنوب، إلى حدِّ بروز تيارات فيدرالية في المنطقتين، بخلاف نشوء صراعات بين جماعات الانتماءات الأولية (قبلية، أو مناطقية، أو دينية) تمحورت على السلطة، والثروة النفطية، والهوية[4].

وقد بدأت بوادر الخلافات السياسية تلوح في الأفق عام 2014، حيث كانت ولاية المؤتمر الوطني العام ستنتهي بحلول 7 شباط/ فبراير من ذلك العام، وبدأت تخرج أصواتٌ من داخله تقترح التمديد له حتى

ثقافة العنف السياسي في الوطن العربي: البنية والمصادر وسبل التفكيك، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 258، المجلد: 24، نوفمبر 2015، ص20.

(1) مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي2013-2014**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2015، ص 144.

(2) أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي: أولوية تحدي الإرهاب"، في: علي الدين هلال (تحرير)، **حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 172.

(3) سعد محمد سعد زايد، "الميليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا: ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار"، **مجلة: الشئون الأفريقية**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، العدد: السابع، يوليو 2014، ص 121.

(4) خالد حنفي علي، "معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 203، المجلد: 51، يناير 2016، ص 155.

نهاية العام، وذلك لم يكن موضع قبولٍ شعبي، بل خرجت تظاهرات رافضة له في العديد من المدن الليبية خاصة مع تواضع أداء المؤتمر الوطني على أصعدة مختلفة ومنها الجانب الأمني[1].

ورغم ذلك واصل المؤتمر الوطني أداءه لمهامه، بناء على مقرَّرات خارطة الطريق التي تم إقرارها من المؤتمر، والتي تنتهي بتسليم السلطة إلى جسم منتخب آخر بعد عام. وقد جرى التصويت داخل المؤتمر في 11/مارس/2014 على تعديل "الإعلان الدستوري"، الصادر في أكتوبر 2011، وتم إدماج هذا التعديل في ذلك الإعلان، ليصبح هذا التعديل السابع له، لينص على ما يلي في المادة 1 الفقرة (11): "يُعمل بمقترح لجنة فبراير على أن يقوم مجلس النواب المنتخب بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بنظام انتخاب مباشر وغير مباشر خلال مدة لا تزيد عن خمسة وأربعين يوما من عقد أول جلسة له"[2].

وبالتالي، استند المؤتمر الوطني العام في ممارسة صلاحياته إلى مُبرِّرين، أولهما: عدم التزام مجلس النواب بالإجراءات الدستورية لنقل السلطة، والثاني: خروج تظاهرات تطالب بعودة المؤتمر الوطني بصورة مؤقتة لاتخاذ التشريعات اللازمة لتجاوز الأزمة. وهو بذلك يشكِّل طرفاً سياسيّاً ودستوريّاً في الترتيبات السياسية القائمة، وجاء هذا القرار بعد سيطرة قوات "فجر ليبيا" على العاصمة طرابلس، وإسراع مجلس النواب المنتخب باتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بهيكل الدولة[3].

وكما أسلفتُ فإن انتخابات مجلس النواب أُجريت في أغسطس 2014 وفق قانون الانتخاب قبل أن يتمَّ الطعن في الفقرة (11) من المادة الثلاثين من التعديل الدستوري أمام المحكمة الليبية العليا التي حكمت في 6 نوفمبر 2014 بعدم دستورية هذه الفقرة، وكلُّ ما يترتب عليها من آثار، وبررت المحكمة هذا الحكم بأنَّ التصويت على التعديل تم بواقع 121 صوتاً بدلاً من 132 صوتاً من أعضاء المؤتمر كما يقضي بذلك نظامه الداخلي؛ وتفجر عقب ذلك جدل دستوري واسع النطاق، فمن جهة تمسك المؤتمر بإنفاذ الحكم وبالتالي حل مجلس النواب، مع العلم أن المؤتمر حتى قبل حكم المحكمة العليا كان قَد خلق أمراً واقعاً وذلك

---

(1) نادين سعد، "تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات: تونس- مصر- ليبيا- اليمن"، في علي الدين هلال (تحرير)، **حال الأمة العربية: 2014-2015**، مرجع سبق ذكره، ص 210.

(2) المؤتمر الوطني الليبي العام، طرابلس، **التعديل الدستوري السابع**، المادة: الأولى، الفقرة: (11). بتاريخ:2014/3/11.

(3) خيري عمر، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، **مجلة: سياسات عربية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 13، آذار/ مارس 2015، ص 36.

باستئناف أعماله في 25 أغسطس بطرابلس وقيامه بتكليف عمر الحاسي بتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وجاءت هذه الخطوة بعد سيطرة قوات "فجر ليبيا" على مطار طرابلس العالمي، ردّاً على إطلاق اللواء خليفة حفتر لعمليَّة "الكرامة" في 16/مايو/2014 ومعه العديد من الضبَّاط والجنود من الجيش الليبي في المنطقة الشرقية، وارتبط بعودة المؤتمر الوطني العام (المُنتهية ولايته) للانعقاد إعلانه وقف أعمال مجلس النواب (المنتخب)، واعتبار كل ما صدر عنه كأن لم يكن.

ومن جهة أخرى، انبرى مجلسُ النواب للتمسك بوصفه الممثل الوحيد للسلطة التشريعية، وجرى تفنيد حكم المحكمة على أساس أن إلغاء الفقرة (11) من المادة 30 لا يمس وضعه من قريب أو بعيد لكون المجلس يستمد شرعيته من قانون الانتخاب رقم (10) لسنة 2014، كذلك لأن الحكم صدر تحت ضغط حصار أنصار جماعة "فجر ليبيا" لمقَر المحكمة في طرابلس[1].

وكانت النتيجة النهائية لهذه الخلافات القانونية والسياسية مزيداً من التعقيد للأزمة الليبية، حيث أصبح هناك برلمانين، أحدهما في طبرق برئاسة عقيلة صالح، وآخر في طرابلس برئاسة نوري بو سهمين، وحكومتين إحداهما في البيضاء تتبع لمجلس النواب برئاسة عبد الله الثني، وأخرى في طرابلس تتبع للمؤتمر الوطني (المنتهية ولايته) برئاسة عمر الحاسي، ترتَّب على ذلك تبني كل طرف لعملية عسكرية واسعة، انطلقت في البداية دون استنادٍ على شرعية مؤسسية رسمية تشريعية أو تنفيذية، حيث أعلن البرلمان تبنيه ودعمه رسميّاً لعملية "الكرامة" التي يقودها اللواء خليفة حفتر، وفي المُقابل أعلن المؤتمر الوطني تبنيه ودعمه لعملية "فجر ليبيا" في الغرب، والتي تهدف لمنع سيطرة "قوات القبائل" الموالية لحفتر على العاصمة، في خطوة تعد مؤشراً ومقدِّمة لحرب أهلية دخلت البلاد عتبتها الحقيقية منذ منتصف عام 2014[2].

فمن جهته استمر الجيش الليبيُّ في معركة "الكرامة" في بنغازي، لفرض سيطرته عليها، وطرد الجماعات المتشدِّدة منها، وفي طرابلس قامت "فجر ليبيا"، (المكوَّنة أصلاً من تحالف مسلح بين مجموعة من الميليشيات الإسلاميَّة والقبليَّة التي تنتمي لعدة مدن في غرب ليبيا)، بشنِّ هجوم على مطار طرابلس

---

(1) للمزيد أنظر: نادين سعد، "تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات: تونس–مصر– ليبيا– اليمن"، مرجع سبق ذكره، ص ص 212–213. وكذلك النص الكامل لحُكم المحكمة العليا في: **صحيفة العدالة**، العدد: 110، ليبيا، وزارة العدل/ إدارة العلاقات والتعاون الدَّولي، بتاريخ: 20/نوفمبر/2014، ص 3.

(2) كامل عبد الله، "مصر والأزمة الليبية"، **الملف المصري**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: 4، ديسمبر 2014، ص 20.

الدولي والمناطق المجاورة، بهدف تحريره من الميليشيات المسيطرة عليه، بسبب تأييدها لمجلس النواب، استمرَّت حرب ما أصبح يعرف بتدمير طرابلس 42 يوماً، قبل أن تنسحب الميليشيات التي كانت تدافع عن مواقعها إلى خارج المدينة، ولتنفرد "فجر ليبيا" بفرض سيطرتها عليها، بعدها انتقلت الحرب إلى مناطق أخرى[1].

وكان النفط من أهمِّ القضايا المحوريَّة في هذا الصراع، حيث سعت حكومة "الثني" إلى تعيين رئيسٍ جديدٍ لمؤسسة النفط (المبروك بوسيف) في نوفمبر 2014، وهو من ذات القبيلة التي ينتمي إليها "إبراهيم الجضران" آمرُ حرس المنشآت النفطيَّة، الذي استولى على مرافئ النفط في شرق البلاد، قبل أن يُعاد فتحها. ومن جهته اعتبر رئيس الحكومة المُوازية في طرابلس أنَّ هذه الخطوة تهدِّد ليبيا بالانقسام، وفي ضوء ذلك، أعلنت "فجر ليبيا" عن عمليَّة "شروق ليبيا" في ديسمبر 2014، لتحرير "الموانئ النفطيَّة"، وهو ما أدَّى لمعارك طاحنة مع أنصار "عمليَّة الكرامة"، خلَّفتْ حرائق هائلة لخزَّانَات النفط في مينائي السِّدرة ورأس لانوف بمنطقة الهلال النفطي[2]، وهُنا برزتْ ثلاث جبهات قتالٍ رئيسيَّةٍ: الأولى في مدينة بنغازي بين الجيش والجماعات الجهادية، والثانية: في وسط ليبيا حول منطقة "الهلال النفطي"، والثالثة: في الجبل الغربي (غرب ليبيا)؛ هذا بالإضافة إلى ما تشهده المنطقة الجنوبيَّةُ بين الفينة والأخرى من مواجهات عنيفة، تارةً بين قبائل التبو (ذات الأُصول الأفريقية) والزويَّة العربيَّة، حيث تملك كلٌّ منهما مجمُوعات مسلحة تتصارع على التجارة والسَّيطرة على النقاط الأمنيَّة، وتارةً أخرى بين بعض عناصر الطَّوارق خاصّة في مدينة أوباري الجنوبيَّة القريبة من مُنشأة حقل "نفط الشرارة"، إحدى أكبر المنشآت النفطيَّة في ليبيا[3].

نتج عن هذه الحرب (سواءٌ في شرق ليبيا أو غربها أو جنوبها) تهجير مئات الألوف من الأسر، وعشراتُ القتلى والجرحى من المدنيين ومن الأطراف المتقاتلة، وهدم وحرق الكثير من المؤسسات الحكوميَّة

---

(1) محمد مصطفى التير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة"، في علي الدين هلال (تحرير)، **حال الأمة العربية: 2014–2015**، مرجع سبق ذكره، ص 577.

(2) مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي2013–2014**، مرجع سبق ذكره، ص 150.

(3) أنظر في هذا الصدد: خالد حنفي علي، "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، لندن: مجموعة أكسفورد للأبحاث، ديسمبر2015، ص 66. وكذلك: مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي 2013–2014**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

وآلاف الوحدات السكنية، كما لجأتْ غالبيَّةُ الأسر المهجَّرة إلى أماكن أخرى آمنة بعيداً عن مناطق الاشتباكات العنيفة، وفضَّل البعض الآخر مُغادرة البلاد في اتِّجاه دول الجوار، وخصوصاً تونس ومصر [1].

في ظل هذه الظُّروف العصيبة، أصدر مجلس النواب قانُوناً لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2014، اعتبر بمُوجبه "فجر ليبيا" و"أنصار الشريعة" تنظيمان إرهابيَّان، كما قرَّر في أغسطس 2014 الاستعانة بالمجتمع الدوليّ لحماية المدنيين بعد رفض الأطراف المتنازعة الاستجابة لوقف إطلاق النار، وقد نصَّ القرار في مادَّته الأولى على ما يلي: "يطالب مجلس النواب الليبي هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليّ بالتدخُّل العاجل لحماية المدنيين ومُؤسَّسات الدولة في ليبيا"[2]، وأثار هذا القرار جدلاً واسعاً في البلاد، باعتباره بمثابة دعْوةٍ صريحةٍ للتدخل الأجنبي في ليبيا، ممَّا دفع السُّلطات إلى التأكيد على أن: تدخُّل المُجتمع الدولي ليس بالضَّرورة أن يكون عسكريّاً، وأشار رئيس مجلس النواب عقيلة صالح إلى أنَّ: "المقصود بالتدخُّل هو حماية المدنيين، وليس بالضَّربات العسكريَّة"[3].

وممَّا زاد الوضع تعقيداً في ليبيا هو دخول "تنظيم الدولة الإسلاميَّة في العراق والشام: داعش" على خط هذا الصِّراع المعقد، حيث برزت مؤشِّراتٌ عديدةٌ على وجوده في مدينة "سرت" وسط ليبيا، ومدينة "درنة" شرقها، بل وفي مناطق أخرى من البلاد، وذلك استغلالاً لحالة الانقسام السياسي التي تشهدها ليبيا.

وهو الأمر الذي ساهم في تصنيف ليبيا على أنَّها "دولة فاشلة" من قبل العديد من المنظَّمات الدَّوليَّة المختصَّة، إذ صنَّفتْ منظمة "صندوق السَّلام" الأمريكيَّة (Fund for Peace) ليبيا في العاميين الماضيين ضمن الدول الأكثر فشلاً في العالم[4].

إذاً من خلال ما تقدَّم يمكن القول أنَّ من أبرز أسباب الأزمة الليبية الراهنة تمسُّك المؤتمر الوطني بالسلطة، و إعلانه وقف أعمال مجلس النواب (المنتخب)، واعتبار كلِّ ما صدر عنه كأن لم يكن، وانطلاق

---

(1) أنظر: محمد مصفى التير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة"، في علي الدين هلال (تحرير)، **حال الأمة العربية: 2014-2015**، مرجع سبق ذكره، ص 577.

(2) مجلس النواب الليبي، طبرق، القرار رقم (6) بشأن "**المطالبة بالتدخل العاجل لحماية المدنيين ومؤسَّسات الدولة في ليبيا وبتفويض مكتب رئاسة المجلس في بعض الاختصاصات**"، بتاريخ: 14/أغسطس/2014، ص 1.

(3) خالد حنفي علي، "الإشكاليات الأربع: احتمالات التدخل الدولي في الصراع بين خليفة حفتر والقوى الإسلامية في ليبيا"، **حالة الإقليم**، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد: 10، أغسطس 2014، ص 5.

(4) أنظر: موقع منظمة "صندوق السلام" على الرابط التالي: http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015\2014

هذا الأخير في ممارسة مهامِّه الدستوريَّة باعتباره الجسم الشرعي المُنتخب من الشعب، وتبنيه رسميّاً لعمليَّة "الكرامة"، الأمر الذي دفع المؤتمر الوطني لإعلان تبنِّيه ودعمه لعملية "فجر ليبيا" في غرب البلاد؛ وبالتالي، تعددت جبهات القتال في ليبيا، وأصبحنا أمام انقسامٍ واضحٍ للسلطة بين برلمانين وحكومتين.

ثانيًا– الحوار السياسي الليبي والوساطة الأُمميَّةُ:

ومن المتعارف عليه أن الوساطة لا تجري في فراغ، وإنَّما في سياقات داخلية وخارجية تفرض عليها فرصاً أو قيوداً، وكلما كانت هذه الوساطة، أيّاً كان شكل النزاع الذي تتعامل معه أكثر حساسيَّةً (Sensitivity) لهذه السِّياقَات، فإنَّها تصبح فعَّالة في تحقيق هدفها بتسوية الصراع؛ وما نعنيه بالحساسية هنا هو مدى قدرة الوساطة، كعملية تدخل خارجي لطرف ثالث، على تعظيم ما تتيحه سياقات الصِّراع من فرص، وتقلص ما ينجم عنها من قيود؛ وفي الحالة الليبية بدت سياقَات الوساطة الأممية مُعقدة ومتداخلة من نواح عدة، سواء القضايا، أو الأطراف، أو الديناميَّات؛ إذ بدت المعضلة الجوهرية لهذه الوساطة في كيفية التوصل إلى اتفاق سلام مقبول ومتوازن، وقابل للتنفيذ، ويلبي الاحتياجات المتنافسة للفواعل المتصارعة؛ في ضوء عدة قيود مطروحة، كتعدديَّة أطراف الصراع، وانقساماتهم الداخليَّة، وامتلاك كل منهم لظهير إقليميٍّ، وتردُّد القوى الكبرى في التدخل العسكريّ لحسم الصراع الليبي[1].

وانطلقت الأُمم المتحدة بعد تأزُّم الموقف في ليبيا من خلال مبادرة قدَّمها الممثل السَّابق للأمين العام للأُمم المتحدة طارق متري في الخامس من يونيو 2014 تمثلت في مسودةِ مبادئ لجمع الأطراف السياسية حولها ضمن حوار شامل يعزِّزُ التوافق الوطني، من أجل بناء الدَّولة ومؤسساتها، من خلال التركيز على مختلف قَضايا الصراع من منظور بناء الدولة[2]، غير أنه لم يكتب لهذه المبادرة النجاح بسبب تعرضها لانتقاداتٍ حادَّةٍ من عدة أطراف ليبية؛ وسعيا منها إلى إيجاد مخرج للأزمة الراهنة بادرت الأُمم المتحدة من خلال مبعوثها الخاص (الجديد) إِلَى ليبيا الإسباني برناردينو ليون إلى إطلاق محادثاتٍ بين طرفي الأزمة،

---

(1) خالد حنفي علي، "معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(2) الجدير بالذكر هنا: أن الممثل السابق للأمين العام للأمم المُتحدة في ليبيا طارق متري، أنهى خدمته في ليبيا في يونيو 2014، أنظر: طارق متري، "شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا"، **مجلة: سياسات عربية**، العدد: 13، مرجع سبق ذكره، ص ص 170–174. وكذلك: طارق متري، **مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها**، بيروت: رياض الريس، 2015.

وذكر السيد ليون بعد لقائه بعدد من الفرقاء الليبيين، أن: "أطراف النزاع في ليبيا اتفقوا على بدء عملية سياسية لمناقشة كل القَضايا بصورة سلمية؛ وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة السياسية"[1].

وبدأت جولات الحوار المختلفة من غدامس 1 في سبتمبر 2014، إلى جنيف في يناير 2015، إلى غدامس (2) في فبراير 2015، إلى الرباط في مارس 2015، إلى الصخيرات أبريل 2015، وعقدت في هذه الأخيرة جولات أخرى للحوار الليبي، ومع تباين الظروف والمعطيات و المآلات في كل جولة من جولات الحوار السابقة، إلا أن معضلة مسودات الاتفاق الليبي تمحورت في جولات الحوار المتعددة بالصخيرات خلال أشهر: أبريل ويونيو، ويوليو وأغسطس من العام نفسه، حول توازن الصلاحيات بين مجلس النواب ومجلس الدولة، وهو الأمر الذي هدَّد جهود الوساطة برمتها بالفشل، صحيحٌ أنَّ النظرة البراغماتية لليون، وانتقاله (بسبب مرونته في التعاطي مع الصراع) لاقتراب تقاسم السلطة، قد يكفل له نصراً دبلوماسيّاً، إلاَّ أن معضلة عدم الثقة سواءٌ فيه كوسيط أممي، أو بين أطراف الصراع، ظلت عائقاً أمام قبول الأطراف بالاتفاق، كما أنها حدَّتْ أيضاً من قدرته على إقناع الأطراف بأهميَّة التنازلات المتباينة[2]. إنَّ اتفاق الصخيرات (في صوره الأُولى) ليس سوى إطار هيكليٍّ يحدد قَاعدة مؤسسية للتسوية، ولا يزال هذا الهيكل في حاجة إلى البناء؛ وكما هو الحال مع جميع الاتفاقيات من هذا النوع، تشكِّل التفاصيل أكثر الأُمور صعوبة في الاتفاق عليها، خصوصاً من سيحصل على المناصب في الحكومة، ومجلس الرئاسة، ومجلس الدَّولة، وكذلك من سيشغلون مناصب في مؤسسات سياديَّةٍ، مثل: إدارة البنك المركزي، ورئاسة المحكمة العليا، ووظائف النيابة العامَّة، ورئاسة اللجنة العليا للانتخابات[3].

---

(1) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنيَّة في ليبيا بعد 2011"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 431، يناير 2015، ص ص 109-110.

(2) خالد حنفي علي، "معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص 157.

(3) كريستوفر تورنتون، **ليبيا على حافة الهاوية وكيفية استرجاعها: خيارات للفاعلين الدوليين**، ترجمة: مايا المنجد، الرياض: مركز الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أغسطس 2015، ص 36.

لكنَّ عاملين مُهمَّيْن دفعا الطرفين (الرئيسيين) إلى تغيير نسبي في موقفهما من الحوار؛ أولهما: التصدُّع في الجبهة السِّياسيَّة والعسكريَّة في المُعسكرين، وثانيهما: ضغط الشارع الذي سئم الاقتتال، وأصبح يتطلَّع بقوَّةٍ إلَى استقرارٍ سياسيٍّ وأمني يلبي طموحاته، ويُنْهي حالةَ الانقسام السياسي الذي تشهده البلد[1].

ولذلك يرى البعض أنَّ الأزمة في هذا الحوار ليست أزمة غياب الإرادة السِّياسيَّة للتسوية عن الأطراف المشاركة فيه، ولكنها أزمة رؤية غير متكاملة لطبيعة الوضع في ليبيا، وأزمةُ أداءٍ غير موضوعيٍّ وغير واع من قبل راعي هذا الحوار، لذلك فإن استمرار الحوار بعد تعديل سياقه وأهدافه ضرورةٌ لابد منها[2].

وفي هذا الصدد، قدم ليون عدة مسودات للاتفاق السياسِي، تم تعديلها وتطويرها من مرة إلى أخرى لكي تتلاءم مع آراء وتحفُّظات طرفَي الحوار، منها: مسودات مارس وأبريل 2015، مسودات يونيو ويوليو 2015، مسودات سبتمبر وأكتوبر من ذات العام، ودون الدخول في تفاصيل هذه المسودات ومضامينها (ومواقف كل طرف منها) التي يطول شرحها، يمكن القول أنَّ التجاذبات التي حصلت في جولات الحوار السابقة (التي استغرقت أكثر من سنة) حول المسودات المختلفة تمخَّض عنها أخيراً المسودة النهائية، التي تم التوقيع عليها في 17ديسمبر2015، في الصخيرات المغربية.

<u>ثالثًا– مضمون الاتّفاق السياسي الليبي وموقف أطراف الصراع منه:</u>

يتكون الاتفاق السياسي الليبي من سبعة وستين مادَّة، بالإضافة إلى الأحكام الإضافية (15) مادة، والملاحق الستة وهي: أسماء المرشحين لعضويَّة مجلس رئاسة الوزراء، أولويات حكومة الوفاق الوطني، القواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة، مقترح لتعديل الإعلان الدُّستوريّ، مبادئٌ تنظيميَّةٌ لإدارة السياسة الليبية المالية والأصول الوطنية، والترتيبات الأمنية.

ولقد جاء في مقدمة الاتفاق السياسي أن: "الحوار السياسي ضم أطرافا فاعلة رئيسية في عمليَّة التحوُّل الديمقراطي الليبي، وهم أعضاء مجلس النواب، الذين تم اختيارهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة...،

---

(1) وحدة تحليل السياسات، "**<u>تقييم حالة: أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة</u>**"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2015، ص3.

(2) زياد عقل، "**<u>جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية</u>**"، موقعُ: مركز الأهرام للدراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة، بتاريخ: 2015/5/17، مُتاحٌ على الرابط التالي: http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=227

والمؤتمر الوطني العام، الذي قام بإدارة العملية الانتقالية لأكثر من عامين، والمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد خلال المراحل الأولى للانتقال.. كما شاركت فيه أطرافٌ معنيَّةٌ مستقلةٌ أخرى. فيما قدمت التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية والأحزاب السياسية، وقادة القبائل، والمنظمات النسائية مساهمات إيجابية وبناءة خلال مسارات أخرى بُغية تعزيز مصالحة حقيقية ومستقرة"[1].

وجاء في المبادئ الحاكمة أنَّ هذا الاتفاق وتنفيذه وتفسيره يحْتكِمُ إلى (32) فقرةً، منها: الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنيَّة والترابية وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية، ورفض أيِّ تدخل أجنبي في الشئون الداخلية، الالتزام الكامل بالإعلان الدستوري والعملية المبنية على مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، الالتزام بأهمية صياغة دستور دائم لليبيا يلبي طموحات الشعب الليبي وآماله نحو بناء دولة المؤسسات، الالتزام بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها يعدُّ باطلاً، الالتزام بأن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد.. الالتزام بالصلاحيات والسلطات الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة، ومساهمتها في العملية السياسية وفقاً لهذا الاتفاق، وتمَّ التأكيد أيضاً على ضرورة إعلاء "مبدأ التوافق" والتزام كلِّ الأطراف السياسية به، مع احتكار الدولة للحق الحصري في الاستخدام المشروع للقوة، وإدانة ومكافحة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وأنواعها، واحتكار الدولة لمؤسستي الجيش والأمن بمقتضى القانون وخدمة الصالح العام، ويلتزم الجيش بعدم المساس بالنظام الدستوري، ويُحْظر على الضباط وضباط الصف والجنود الاشتغال بالعمل السياسي.. الملاحقة القَضائية ومعاقبة كل مرتكبي جرائمِ القَتل والتعذيب، وكذلك تفعيل آليَّات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية[2].

ويلاحظ في هذا الصدد أن المبادئ الحاكمة تمثل جملة من الأُمور المتفق عليها بين كافة أطراف الحوار، والتي يحتكم إليها الاتفاق السياسي وتنفيذه وتفسيره؛ على اعتبار أنَّها نقاط جوهرية يجمع عليها كل الفرقاء، فلا أحد فوق القانون، ولا يمكن لأي اتفاق سلام أن ينجح دون تحديد المبادئ التي يجمع عليها أطراف الصراع، ويتعهَّدون باحترامها، ويلتزمون ببنودها، مع وجود الثقة المتبادلة، والسلطة التي ترعى هذا الاتفاق بشكل قانوني، وتحتكر لوحدها حقَّ استخدام القوة المشروعة؛ لضمان حماية الأمن والسلم الأهلي.

---

(1) مقدمةُ: "**الاتفاق السياسي الليبي**"، الذي ترعاه الأمم المتحدة، ووقِّع بتاريخ: 2015/12/17، ص 2.

(2) المبادئ الحاكمة: "**الاتفاق السّياسي الليبي**"، الذي ترعاه الأمم المتحدة، ص ص 3–4.

كما يتضمَّن الاتفاق السياسي بنوداً أخرى مهمة هي: حكومة الوفاق الوطني، مجلس النوَاب، المجلس الأعلى للدولة، تدابير بناء الثقة، الترتيبات الأمنية، العملية الدستورية، الهيئات والمجالس المتخصصة، الدعم الدولي، الأحكام الختامية، أحكام إضافية (15 مادة)، وأخيراً الملاحق الستة التي سبق الإشارة إليها سلفا.

وأكَّد الاتفاق على أنَّ مدة ولاية حكومة الوفاق عامٌ واحدٌ يبدأ من تاريخ نيلها ثقة البرلمان، وفي حال عدم إصدار الدستور خلال ولايتها يتم التجديد لها تلقائيّاً لعامٍ إضافي، أما اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء فمنها: القيام بمهامِّ القائد الأعلى للجيش، تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب، تعيين وإعفاء السفراء، تعيين كبار الموظفين وإعفائهم، إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم.

وفيما يتعلق بالمجلس الأعلى للدولة فهو يُعتبر – حسب الاتفاق– أعلى مجلس استشاري للدولة، يقوم بعمله باستقلاليَّةٍ وفقاً للإعلان الدستوريّ المُعدَّلِ وفقاً لهذا الاتفاق والتشريعات النافذة، وتكون له الشخصيَّةُ القانونية الاعتبارية والذمَّة المالية المستقلة، وهو يتولى إبداء الرأي الملزم لحكومة الوفاق الوطني في المشاريع التي تعرضها عليه، قبل إحالتها لمجلس النواب، وللمجلس حقُّ قبول أو رفض تلك المشروعات.

وفي بند (تدابير بناء الثقة) تمَّ التركيز على توفير الحماية الفعَّالة للسلطات القضائية المختصة، والتزام جميع الأطراف بجمع المعلومات عن المفقودين وتقديمها للحكومة، وكذلك بتطبيق قانون العدالة الانتقالية رقم (29) لسنة 2013[1]، مع الدعوة إلى مساعدة المهجَّرين والنازحين في العودة الطوعية والآمنة لمناطقهم.

ويُعتبر بند (الترتيبات الأمنية) من أهم البنود في الاتفاق، ويتضمَّن تحديد مهامِّ الجيش والشرطة، والتأكيد على دورهما في تنفيذ الترتيبات الأمنيَّة، التي تتكوَّن من: ترتيبات لوقف إطلاق النار، ترتيبات انسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والمنشآت الحيوية، ترتيبات لمراقبة نزع وجمع الأسلحة، ترتيبات لمجابهة التهديدات الإرهابية، آليات مراقَبة فيما يتعلَّق بالترتيبات السابقة؛ أما الأحكام الختاميَّة فتشير إلى ضرورة التزام الأطراف بجعل العاصمة (طرابلس) مقرّاً لحكومة الوفاق، وأن تلتزم بإيلاء أهمية خاصة لمعالجة

[1] يعتبر قانون العدالة الانتقالية المشار إليه من أهم القوانين التي صدرت في المرحلة الانتقالية عن المؤتمر الوطني، ولكنه لم يُفعَّل بسبب الظروف الأمنية المختلفة التي شهدتها البلاد خصوصا في عامي 2015/2014، وهو يتضمن جملةً من الأحكام المتعلقة بمحاكمة الذين قاموا بانتهاكات جسيمة، وإلغاء عقوبة التقادم، وإنشاء هيئة لتقصي الحقائق والمصالحة الوطنية. للمزيد أنظر: مجموعة باحثين، **عين على المؤتمر: التقرير السنوي الأول** 2014/2013، طرابلس: منظمة بكرا الشبابية و(H20 Team)،2014، ص 204 .

الوضع الأمني في بنغازي من كافة جوانبه، ونصت على أنه: "للحوار الليبي بعد إقرار هذا الاتفاق أنْ ينعقد استثناءً، بناءً على طلب من أيٍّ طرفٍ من أطراف الاتفاق للنظر فيما يعتقد أنَّه خرق جسيم لأحد بنوده"، وهذا يشير أن الحوار يمكن أن ينعقد من جديد بشكل استثنائي عندما يقوم أحد أطرافه بتقديم طلب بذلك، في حالة وجود خرق لأحد بنود الاتفاق، وفيما يتعلق بدخول الاتفاق حيز التنفيذ فقد نصت المادة (67) على التالي: "يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ فور قيام أطراف الحوار السياسي بإقراره واعتماده كاملا وتوقيعه".

ورغم أن أكثر من 50 فصيلاً وميليشيا مسلحة، قد قبلت بمخرجات هذا الاتفاق، إلا أن مجموعاتٍ أخرى لم تقبل به، على اعتبار أنها لم تشارك في صياغة الاتفاق، وبدا واضحاً، أن هذه المشكلة، رغم محاولة المجتمع الدولي تجاوزهَا، تحت وطأة الضغط الذي فرضه تمدُّد تنظيم داعش في البلاد، إلا أنَّها مشكلة كبيرة وأساسيَّة، حيث يصرُّ الجانبان، أبو سهمين وعقيلة صالح، على أن من وقعوا اتفاق الصخيرات لا يمثلون إلا أنفسهم، واعتبر رئيس الحكومة في طرابلس، خليفة الغويل، أنَّ كل ما سيتمخض عن اتفاق الصخيرات "ليس شرعيّاً"، ولا يمكن لأحد أن يفرضه علينا، وهو ما عبَّر عنه أيضاً صراحةً رئيس مجلس النواب المُعترف به دوليّاً عقيلة صالح، من كون اتفاق الصخيرات ولد ميتاً، لكونه يجسِّدُ حلولاً أعد لها سلفاً[1].

وقد عقد مجلس النواب الليبي يوم الاثنين 2016/1/25 جلسة مهمَّة (مكتملةَ النصاب)، للتَّصويت على الاتفاق السياسي، وعلى تشكيلة "حكومة الوفاق الوطني" المقترحة من رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، حضر الجلسة 104 أعضاءٍ، صوَّت 89 منهم على رفض حكومة الوفاق(المكونة من 32 حقيبة وزارية)؛ بسبب التوسع الواضح في الوزارات، وأمهل البرلمان المجلس الرئاسي فترة إضافية (عشرة أيَّام) لتشكيل حكومة مصغَّرة لا تتعدَّى 17 حقيبةً وزاريَّةً، كما صوَّت مجلس النواب على قبول الاتفاق السياسي الذي تم برعاية الأمم المتحدة بستة وتسعين صوتاً، بشرط إلغاء المادة الثامنة (من الأحكام الإضافية) للاتفاق السياسي (بستة وثمانين صوتاً)، تنصُّ المادَّةُ الثامنة على التالي: "تنتقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية والمدنية والأمنية العليا المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الليبية النافذة إلى مجلس رئاسة الوزراء فور توقيع هذا الاتفاق، ويتعيَّن قيام المجلس باتخاذ قرارٍ بشأن شاغلي هذه المناصب خلال مدة لا

---

(1) سميحة عبد الحليم، "قراءة في المشهد الليبي ..وتحديات ما بعد اتفاق الصخيرات"، بتاريخ:2016/1/11، موقع: أخبار مصر، على الرابط التالي:
http://www.egynews.net/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9..>

تتجاوز عشرين يوماً، وفي حال عدم اتخاذ قرار خلال هذه المدة، يقوم المجلس باتخاذ قرارات بتعيينات جديدة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة"[1].

ويرى البعض أنَّ أسباب رفض البرلمان لهذه المادة عديدة، منها: أوَّلاً: أنها أضيفت بعد الانتهاء من الاتفاق الموقع، ولم يجر أي نقَاش أو تفاوض حولها من مجموعة الحوار، ولم تدخل ضمن نقَاش أيّ جلسةٍ جماعيَّةٍ رسميَّةٍ من جلسات الحوار، إنما قدِّمت من طرف واحد من أطراف الحوار بشكل مكتوب وموجه إلى البعثة الأممية، ورفضها مجلس النواب في حينها، ثانياً: أنها وُضعتْ تحت بند الأحكام الإضافيَّة التي يمكن مناقشتها لاحقاً، بعد أن أعلن ليون إغلاق المسودة، وقبلت مجموعات الحوار التوقيع عليها بالأحرف الأولى (في 11 يوليو 2015) دون وجود هذه المادة، ثالثاً: أنَّ المطلوب الأساسي من الحوار السياسي هو وجود توافق، وبما أنَّه لا يوجد توافقٌ حول هذه المادة فينبغي ألاَّ تكون ضمن اتفاقٍ سياسيٍّ يُوصَفُ بالتوافُقِيّ[2].

من جانبه قال رئيس فريق الحوار عن المؤتمر الوطني العام صالح المخزوم: "إنَّ المُطالبة بإلغاء المادَّة الثامنة من الأحكام الإضافيَّة في الاتفاق السياسي هي انتهاكٌ صارخٌ للاتفاق السياسي، ويُعدُّ انقلاباً[3].

وينقسم المؤتمر الوطنيُّ إلى معارضين للاتفاق السِّياسيّ تحت أيِّ صيغةٍ برعاية بعثة الأمم المتَّحدة، على رأسهم رئيس المؤتمر نوري أبو سهمين، وإلى مؤيّدين للاتفاق السِّياسيّ بشروط، كالمطالبة بتوازنٍ تشريعيّ بين البرلمان والمؤتمر، وتحديد مفهوم الإرهاب، بينما يذهب آخرونَ من الأعضاء إلى القبول بالاتفاق السياسي وبحكومة التوافق دون قيد أو شرط – كالعضو بالقاسم قزيط– باعتباره المخرج الأمثل للأزمات المعقدة التي تضرب بأطنابها في طُول البلاد وعرضها، ويفسِّر البعض السُّلوك السِّياسيَّ للمؤتمر بأنهُ انحيازٌ لمعارضة الاتفاق دونما قدرةٍ على المناورة وإبداء مبادراتٍ تحظى بقدر من الجديَّة؛ إذ أن رئاسة المؤتمر الوطني عولت على ما أسمته الحوار الليبي–الليبي، بعد اللقاءين بين رئيس المؤتمر ورئيس

---

[1] "مجلس النواب يرفض تشكيلة الحكومة الوزارية المقدمة ويصوت بإلغاء المادة الثامنة"، **موقع: مجلس النواب الليبي**، بتاريخ: 2016/1/26، على الرابط التالي: http://www.libyan-parliament.org/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%...>

[2] تصريحاتٌ لعيسى عبد القيوم، في: أحمد إبراهيم عامر، "بعد رفض مجلس النواب منح الثقة لحكومة الوفاق إلغاء المادة الثامنة شرط الاتفاق"، **صحيفة: الأهرام المسائي**، القاهرة، مُؤسَّسة الأهرام، 28/يناير/2016، ص 23.

[3] "المؤتمر الوطني الليبي: المطالبة بإلغاء المادة الثامنة انقلاب"، **موقع: قناة الجزيرة نت**، بتاريخ:2016/1/26، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/1/26/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8 ..>

البرلمان[1]، ورغم أنَّ مجلس الأمن قد أصدر في 23 ديسمبر 2015 قراره القاضي بتأييد الاتفاق السياسي الموقع بين غالبية المندوبين إلى الحوار السياسي، و الذي يدعو كافة الدول إلى مساعدة حكومة الوفاق الوطني (برئاسة فايز السراج) في مجالاتٍ متعددة بينها المجالات الأمنية والعسكرية[2]، إلا أنه وفي ظل هذه المواقف المتشددة لبعض الفاعلينَ السياسيين في المشهد الليبي التي تشير إلى ضعف الثقة بين أطراف الحوار يبدو أن الطريق سيكون صعباً أمام هذا الاتفاق، الذي بدأ يصطدم بحقيقة الواقع السياسي المعقد في ليبيا.

والجدير بالذكر أنَّ مبعوث الأُمم المتحدة (الجديد) إلى ليبيا مارتن كوبلر رحَّب بموافقة البرلمان على الاتفاق السياسي، وأكَّد أنه سيأخذ بعين الاعتبار تحفُّظ البرلمان على المادة الثامنة، وأكَّد أنَّ التعديل يجب أن يتم وفق آليَّة الاتفاق السياسي، وليس من طرف واحد[3]، بمعنى ضرورة مشاركة أطراف الحوار في هذا التعديل.

وبعد ذلك التقى كوبلر برئيس البرلمان، وذكر أنَّه "قَبل الاتفاق السياسِي"، كما أشار إلى أنه أجرى محادثة هاتفيَّة طويلة مع القَائد العامِّ للجيش الفريق خليفة حفتر، لكنَّه لم يكشف عن مضمونها، كما أن كوبلر الذي كان برفقته الجنرال باولو سيرا قائد بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، التقى عقب لقائه رئيس البرلمان، عدداً من عمداء بلديَّات وأعيان وحكماء برقة، وتمَّ خلال هذا الاجتماع مناقشة مقررات اجتماع عمداء بلديات وأعيان وحكماء برقة في الجبل الأخضر، من شروط تتعلق بعدم المساس بالمؤسَّسة العسكرية وقيادتها وتوزيع المقاعد الوزارية بالتساوي بين الأقاليم الثلاثة في التشكيلة الوزارية لحكومة الوفاق الوطني، والتمثيل الدبلوماسي في السفارات الليبية، وأن يحمي الحكومةَ الجيش والشرطة لا الميليشيات الخارجة عن القانون.

وفي إطار تلك الجولات المكوكيَّة، سافر كوبلر إلى طرابلس، والتقى برئيس المؤتمر الوطني وبعض من أعضائه حول الاتفاق السياسي، لكنَّه فشل في انتزاع موافَقَة المؤتمر على الاتفاق والحكومة المنبثَقة منه[4].

---

(1) هشام الشلوي، "معضلات أمام الاتفاق السياسي الليبي"، **موقع: الجزيرة نت**، الخميس: 2016/1/21، على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/20/%D9%85%D8%%D8%B6B..>**

(2) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم: (2259) لسنة 2015**، بتاريخ: 2015/12/23، ص ص1-7.

(3) "نشرة الأخبار"، قناة: سكاي نيوز العربية (الفضائية)، السابعة مساء، بتاريخ: 2016/1/25، **Sky NEWSعربية**

(4) "كوبلر يفشل في إقناع طرابلس بقبول اتفاق الصخيرات"، **صحيفة: الحياة اللندنية**، السبت: 2/يناير/2016، ص4.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة هنا بإيجازٍ إلى الدور الإقليمي والدولي في هذا الصراع، حيث أن الدور الخارجي كان مهمّاً وبارزاً في الأزمة الليبيَّة منذ بدايتها، من خلال تغذية بعض الدول للصِّراع الليبيّ، وحرصها على استمراره، ودفعها باتجاه حسمه لمصلحة أطراف بعينها، ويرى كثيرٌ من المراقبين أنَّ ثمَّةَ دولاً بعينها تهتمُّ بشكل واضح بما يجري على السَّاحة الليبيَّة منها: قطر وتركيا والإمارات ومصر والسعودية، بالإضافة إلى إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المُتحدة (ولكلِّ دولة بالطبعِ مجموعةٌ من الأهداف أو المصالح التي تدفعها للتدخُّل بشكل معين)، ويبدو أنَّ الطابع الغالب على التوجهات الغربية تجاه الأزمة الليبية الحاليَّة كان التأكيدُ على أنَّ الصراع الدائر لن يُحْسم عسكريّاً، ولابد من أن يجلس المتحاربون على طاولة الحوار، ولكن يلاحظ أن هذه المواقف تغيرت لاحقاً، فمثلاً إيطاليا وفرنسا تُؤيِّدان تدخُّلاً عسكريّاً تحت مظلة الأُمم المتحدة، بينما بريطانيا وألمانيا تساندان فكرة الحوار، أمَّا الموقف الأمريكي فكان متذبذباً، وارتكز في البداية إلى طلب وقف دعم الفئات المتصارعة من قبل دول المنطقة (مصر والسعودية وتركيا وقطر والإمارات)، لكنَّ هذه الدول لم تستجب لهذا الطلب[1]،وكان من أهمِّ أسباب التغيُّر في المواقف تمدُّد تنظيم داعش في ليبيا، وسيطرته على عدد من المدن والمناطق، الأمر الذي دفع الدول الغربيةَ إلى التأكيد على ضرورة إنهاء الأزمة الليبية، وتركيز الجهود على مكافحة الإرهاب ووقف تمدده.

بل إنَّ الولايات المتحدة أصبحت تدرس بجدية مسألة التدخل العسكري في ليبيا، وهذا ما أكده الجنرال جوزف دانفورد رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، حيث قال: "إنَّ ثمة حاجة إلى تحرُّكٍ عسكريٍّ عاجل وحاسم لوقف انتشار تنظيم داعش في ليبيا"، محذِّراً مِن نيَّةَ التنظيم استخدام الأراضي الليبية كقاعدةٍ إقليميَّةٍ، لذلك "لابُدَّ من تحرُّكٍ عسكريٍّ حاسمٍ للتصدِّي لتوسُّع داعش، وفي الوقت ذاته نريد أنْ نقُوم بذلك بطريقةٍ تدعم عمليَّةً سياسيَّةً طويلة المدى، مع ضرورة التنسيق سواءٌ من قبلنا أو من الفرنسيين مع الحكومة الجديدة"[2]؛ وفي واقع الحال فإن العديد من التقارير تفيد أن التدخل الأمريكي الفرنسي البريطاني في ليبيا (بالضَّربات الجوية وجمع المعلومات الاستخباراتيَّة) انطلق فعليّاً منذ فترةٍ بالتنسيق مع السُّلطات الليبيَّة، حيث أنَّ الطائرات الفرنسيَّة قصفت عدَّةَ مرَّاتٍ أهدافاً مختلفة لداعش في ليبيا، بعد حصولها على الإحداثيَّات من غرفة

---

(1) محمد مصطفى التير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة"، مرجع سبق ذكره، ص596.

(2) "أمريكا تعد لتحرك عسكري ضد داعش– ليبيا"، **صحيفة: الحياة**، لندن، العدد: 19287، الأحد 24/يناير/2016، ص 6.

العمليَّات التابعة للجيش الليبيِّ[1]، وأسَّست الولايات المتحدة قاعدة عسكريَّة سرية في طرابلس على يد قوات العمليات الخاصة الأمريكية؛ لتدريب قوات مكافحة الإرهاب الليبيَّة[2]، كما أن بريطانيا تقوم باستعدادات بالتعاون مع حلفاء أوروبيين للتدخل العسكري في ليبيا، لمواجهة زيادة خطر الجماعات الإرهابية[3]، وفي يناير 2016 قام ضباط من الجيش والمخابرات البريطانية بزيارة استطلاعية سرية إلى ليبيا. كما أن الاتحاد الأفريقي قرر في قمته الأخيرة بأديس أبابا (بسبب تزايد تمدُّد داعش) تشكيل لجنة من رؤساء خمس دول أفريقيَّةٍ لمساعدة "حكومة الوفاق" في ليبيا على التصدِّي لهذا الخطر[4]، وقبل ذلك قرر الاتحاد الأوروبي القيام بعمليَّة عسكريَّة بحريَّة قبالة سواحل ليبيا لمواجهة مهرِّبي الهجرة غير الشرعيَّة في أكتوبر 2015[5]؛ ومع أنَّ الاتحاد الأوروبي رَحَّبَ بتوقيع الاتفاق السياسي بين الفرقاء الليبيين، ووعد على لسان المفوضة الأوروبيَّةِ العليا للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني بتقديم الدعم لحكومة الوفاق الوطني، "إلا أنَّ الاتحاد قلقٌ من تنامي خطر الهجرة غير الشرعيَّة والإرهاب في ليبيا، ويسعى جديّاً لإرساء السَّلام والاستقرار في البلاد بموافقة مجلس الأمن"[6].

إذاً خلاصة القَول في هذا الجانب أنَّ الأطراف الدوليةَ مهتمة جدّاً بالوضع في ليبيا، ولذلك سارعت إلى تأييد "اتفاق الصخيرات"، ودعت لتشكيل حكومة الوفاق لكي يصبح في ليبيا طرفٌ حكوميٌّ واحد، يمكن الاعتماد عليه في عملية تحقيق السلام، ومكافحة الإرهاب، وإيقاف السيل المتدفق من اللاجئين إلى أوروبا، والمضي قدماً نحو بناء دولة المؤسسات، لكنَّ النقطة المهمةَ هنا هي ضرورة تنسيق الجهود الدوليَّة قدر الإمكان، ومحاولة ترتيب مصالح القوى الإقليمية، وتوحيد مسارات التدخل، لكي تكون تلك الجهود مثمرة

---

(1) "أنباء عن قصف طائرات فرنسية أهدافا لداعش في ليبيا"، **صحيفة: الحياة**، لندن، العدد: 19275، 2016/1/12، ص 6.

(2) "سبع دول تعرضت للتدخل العسكري الأمريكي خلال ولاية أوباما"، موقع:ساسة، بتاريخ: 2015/9/3، على الرابط التالي:
http://www.sasapost.com/countries-came-under-american-military-intervention-during-the-term-of-/obama

(3) "تقرير: بريطانيا تستعد لتدخل عسكري في ليبيا"، موقع: قناة سكاي نيوز عربية، بتاريخ: 12/ديسمبر/2015، على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/798554/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B

(4) "موجز الحادية عشر مساءً"، **قناة ليبيا 218 الفضائية**، بتاريخ: 31/يناير/2016، الساعة: الحادية عشر مساءً.

(5) خالد حنفي علي، "مسارات إدارة العلاقة مع منظمات الدبلوماسية الخاصة المؤثرة في الجوار الأفريقي"، **بدائل**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 14، السنة: السابعة، يناير 2016، ص 12.

(6) "الاتحاد الأوروبي يعتزم التدخل عسكريا في ليبيا لإنهاء الفوضى"، **صحيفة العرب**، لندن، العدد: 9859، 2015/3/17، ص2.

وفعالة في استتباب الأمن، ونجاح جهود السلام، وتطبيق "الاتفاق السياسي" بصورة تضمن إنهاء الأزمة وبناء الثقة.

رابعًا– آفاقُ تسويـة الأزمة الليبية: التحدّيات والفرص:

إنَّ تجـارب النزاعـات المسلَّحة التـي حصـلت فـي العديـد مـن دول العـالم (فـي أفريقيـا وأوروبـا الشـرقيَّة وأمريكا اللاتينية) تُعلِّمنا أن أهم الركائز لتحقيق السلام الدائم هي بناء الثقة بين أطراف النزاع، والوصول إلى التوافق حول شروط السلام، انطلاقاً من إدراك أن الوطن للجميع، مع ضرورة الاحتكام إلى جهات وطنية فاعلة ونزيهة لرعاية وضمان تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي على أرض الواقع، والحالة الليبية بطبيعة الحال تحتاج إلى استلهام والاستفادة من مثل تلك الدروس، لتخرج البلد من هذه الأزمة العصيبة، وتزيل عن كاهلها ميراث "الفترات الانتقاليَّة" المُثقلة بالمعاناة والألم والتشظِّي، وتبدأ مرحلة جديدة مبنية على السلام والثقة والأمل، ونبذ الخلافات، وتوحيد الصف والجهود؛ من أجل بناء دولة القانون والمؤَسسات.

ولذلك، فإن هناك بعض التحديات التي يجب التغلب عليها من أجل إنهاء الصراع، وتسوية الأزمة، منها:

1. تحقيق التوافق الوطني بين كافة الأطراف الليبية، ودعم حكومة "الوفاق الوطني"، ومساعدتها في إدارة أمور الدَّولة من العاصمة، مع توزيع بعض الوزارات السيادية على المدن الليبية الرَّئيسية بشكل منصف.
2. الإسراع في عمليَّة صياغة الدستور (الديمقراطي) الدائم للبلاد، وإطلاع الشعب على عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، والتعرُّف على أسباب تأخُّرها في طرح مشروع الدستور للاستفتاء حتَّى الآن.
3. دعم الجيش الوطني الليبي، وتقديم كافة الإمكانيات العسكرية واللوجستية له، والسعي إلى رفع حظر تسليحه، ومساندته في حربه على الإرهاب، ليقوم بدوره المهم في الدفَاع عن الوطن وحماية أمنه القوميّ.

4. سعي الحكومة قدماً نحو أداء مهامِّها، مع التركيز على الأولويات المهمة المذكورة في الاتفاق السياسي، وهي: الأولويات السياسية، والأولويات الأمنية، والأولويات الاقتصادية والخدمية.

5. مواجهة دعوات تقسيم الكيان الليبي، من أي جهة كانت، واعتبار الوحدة الوطنية ركيزةً أساسيَّةً لبناء الدولة، وتوعية الرأي العام بأهمية الحفاظ على الوحدة، ووضع برنامج محدد لتفتيت المركزية الإدارية.

6. العمل على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والحقيقية، بين كافة المدن والمناطق والقبائل الليبية، وتكوين جهة رسمية مختصة بذلك، والاستفادة من كل التجارب الإقليمية والدولية في هذا الأمر.

7. تأصيل مفهوم المواطنة والانتماء القومي، وحمايتهما، وتوضيح دورهما في حماية تماسك الدولة.

8. الاتفاق الفعلي على بنية الدولة الليبية ونظامها السياسي، وتضمينه في الدستور، كنوع من معالجة الصراع من جذوره، وبطبيعة الحال فإن ذلك سيكون محلاً للنقاش، وصولاً لإقراره من الشعب في الدستور الدائم.

9. البدء فَوراً في تطبيق "تدابير بناء الثقة" الواردة في الاتفاق السياسي، من المادة (32–26)؛ بسبب أهميتها في خلق بيئة ملائمة لتحقيق السلام، فهي تشتمل على: توفير حماية فعالة للسلطات القضائية، وضمان حكر سلطة احتجاز المعتقلين والسجناء على السلطاتِ القضائية المختصة، والالتزام بتطبيق قانون العدالة الانتقالية، والمساعدة في عودة المهجَّرينَ والنازحينَ الطوعيَّة والآمنة بأسرع وقت إلى مناطقهم، مع التزام الحكومة بوضع الخطط اللازمة لعودتهم خلال (90) يوماً من تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

10. معالجة هدر أموال الدولة في السنتين الماضيتين، والعجز في الميزانية العامة بسبب تدنِّي أسعار النفط عالميّاً، وتدهور كميَّات إنتاجه محليّاً، وإعادة النظر في كثيرٍ من أوجه الإنفاق المبالغ فيها ببعض بنود الميزانيَّة العامَّة بالتنسيق مع الجهات المُختصَّة، كنوعٍ من حل المشاكل سالفة الذكر، والتغلب عليها.

11. التركيز على ضبط الحدود، وبسط سلطان الدولة على كافة المنافذ البحرية والجوية والبرية، والاستعانة في ذلك بالجيش والشرطة، وتقديم كل الدعم المادي والعسكري واللوجستي للجهات التي تقوم بهذه المهمة.

وهناك أربعة أمور (ذات صلة بما سبق) لابد أن تأخذ في الحسبان لتحقيق تسوية فعالة للصراع الليبي وهي[1]:

1. **عدالةُ توزيع المَوَارِدِ:** فليبيا تحتاج إلى رؤية اقتصادية تتجاوز الإدارة السيئةَ المركزيةَ للموارد النفطية، بما يعالج قَضايا التهميش التنموي، سواء في الشرق أو في الجنوب من جانب، ويتجاوز التداعيات السلبية للدولة الريعية، بتنويع قاعدة اقتصادية تكفل مشاركة أكبر للسكان في الاقتصاد، بما يحل مشكلات البطالة، وينهي أو يحد من المحسوبية والفساد والجهوية وإهدارِ المال العام وغيرها.

2. **تعزيز هويَّةٍ وطنيَّةٍ للدولة:** وذلك بصِياغة دستور توافقي، يحقق توازناً اقتصاديّاً وسياسيّاً بين المركزية واللامركزية، بما يعمق الهويةَ الوطنيةَ، دونَ اصطدام مع الهويات الدينية والمناطقية، التي عبَّرتْ عن نفسها بعد ثورة السابع عشر من فبراير، "مع التعويل على دور القبيلة في تحقيق الاستقرار والمصالحة".

3. **ترسيخ سيادة القانون:** بالتركيز على بناء جيش وطني، وانتهاج سياسات حاسمة مع الميليشيات المسلحة والجماعات الدِّينية المتشددة، والعدالة الانتقاليَّة التي يراها البعض مفتاحاً للتقدم السريع، بتكريس ثقافة المصالحة الوطنية مع من لم يتورطوا في قتل الليبيين، وذلك من خلال دعم حكومة "الوفاق الوطني".

4. **بناء شراكة متوازنة ولا مركزية:** في آنٍ واحد للسلطة والثروة والهوية تتوافق عليها القوى المتعددة في بُنية المجتمع الليبي، وتتعاطى في الوقت ذاته مع مفردات القوة والضعف لدى الدولة الليبية، في إطار نظام (سياسي وإداري) يتوافق عليه الفرقاء على الدولة أولاً، ثم أسلوب إدارة سلطاتها وتوزيع اختصاصاتها بين الأقاليم، بما يراعي قضايا أساسية وهامة مثل: العدالة والأمن والتنمية.

خاتمــة: إن ليبيا اليوم تمر بمرحلة عصيبة، تشهد فيها البلاد أزمة معقدة، متعددة الأطراف والجوانب والأسباب، وهي نتيجةٌ منطقيَّةٌ لضعف الشعور بحجم المسئوليَّة الوطنية الملقاة على عاتق كل الأطراف

---

[1] خالد حنفي علي، "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، مرجع سبق ذكره، ص 81.

والقوى والمؤسسات المختلفة، وهو ما ترتب عنه مزيداً من نزيف الدم وهدر الموارد وتأجيج مشاعر الكراهية والتعصُّب، بالإضافة إلى ضعف الأداء الحكومي، وبروز إشكاليَّاتٍ بنيويَّةٍ خطيرة تهدد سلامة الوطن ووحدة الدولة، وما تحتاجه ليبيا اليوم ليس مزيداً من الوسطاء الأمميين ولا من حجم التدخلات الخارجية التي قد تخلق مزيداً من التعقيدات في هذا المشهد المضطرب أصلاً؛ بل إن ما تحتاجه بالفعل هو توافر الإرادة السياسية الحقيقية والمرونة الكافية والتوافق الوطني لدى كل الأطراف للتغلب على هذه الظروف، وإنقاذ البلد من مخاطر الفشل والتشرذم، وبناء دولة القانون والمؤَسسات، التي تستطيع وحدها أن تحتكر حق استخدام العنف (القانوني) المشروع لحماية الوطن والمواطن من مخاطر الإرهاب المُحدقة ومن العبث بمقَدرات الدولة من قبل أي طرف (داخلي أو خارجي)، وأن تعمل على تأكيد التلاحم بين أبناء الشعب الواحد، ومعالجة الآثار السلبية للحرب والإشكاليَّات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفترات الانتقالية السابقة، واستلهام الدروس من تلك الفترات، وتأصيل ثقافة التسامح والمرونة والمواطنة الإيجابية والحوار العقلاني واحترام الاختلاف في الرأي.

إن نجاح الحكومة في إخراج البلد من أزمته، والعبور به إلى بر الأمان مرهونٌ بتكاتف الجهود الوطنية لتحقيق التحول الديمقراطي بكل متطلباته، والتعامل بوعي مع التدخلات الخارجية، وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الفئوية أو الحزبية، وإدراك أن الوطن يتسع للجميع، وأن تحقيق التنمية الشاملة والديمقراطية و التقَدم للأجيال القادمة مسئولية الجميع.

*****

الاتفاق النووي الإيراني: الأبعاد الاقتصادية

شيماء بهاء الدين*

مثل العامل الاقتصادي محركًا رئيسًا لسير مفاوضات الاتفاق النووي بين إيران والغرب، وقد كانت الرغبة الإيرانية في فك قيد الحصار الاقتصادي دافعًا لما قدم المفاوضون الإيرانيون من تنازلات، فربما كان العامل الاقتصادي المبرر الوحيد المقبول لدى الشعب الإيراني، لاستيعاب أي تنازل على صعيد حلمه النووي.

وقد تم التوصل بالاتفاق الذي أُعلن إبرامه في فيينا في يوليو 2015 إلى أن يتم إلغاء الحظر الاقتصادي والمالي على القطاعات المصرفية والمالية والنفطية والغازية والبتروكيمياوية والتجارية والنقل والمواصلات في إيران، والتي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (بسبب البرنامج النووي)، حيث ستتم إزالة أي حظر أو قيود مفروضة في مجالات التعاون الاقتصادي مع إيران على جميع الصعد[1].

ويتيح الاتفاق رفع العقوبات الاقتصادية بصورة تدريجية عن إيران اعتبارا من بداية 2016 ، لكن الرئيس الاميركي باراك اوباما أكد أن هذه العقوبات يمكن إعادة فرضها في حال انتهكت إيران الاتفاق[2].

وقد استهدفت العقوبات بصورة قوية صادرات النفط الخام الإيراني، التي انخفضت إلى حوالي 1.1 مليون برميل يوميًّا في نهاية عام 2013، بعد أن كانت 2.5 مليون برميل يوميًّا خلال عام 2011، وأدى ذلك إلى انكماش الاقتصاد الإيراني بنحو 5% في عام 2013[3].

*باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية

1- إيران تتطلع لإنعاش الاقتصاد بعد الاتفاق التاريخي مع الغرب، 14 يوليو 2015:

http://www.cnbcarabia.com/?p=239061

2- كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، 14 يوليو 2015:

http://www.annahar.com/article/

3- د. فاطمة الصمادي لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًّا دعم حلفائها؟، 22 فبراير 2015:

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/2015218999779800.htm

أيضًا تراجعت الصناعات الإيرانية خلال السنوات العشر الماضية إلى النصف، بينما في مجال التجارة حاولت إيران في الكثير من الأحيان الالتفاف على العقوبات، وإيجاد بدائل لتصدر ما تمتلكه وتستورد ما تحتاجه من بضائع[1].

كما تعطلت وسائل النقل الجوي والبري والبحري بسبب قرارات العقوبات أيضاً، ما أثر على بنية الاقتصاد الداخلي، حيث تراجع القطاع الخاص بشكل لافت، وتوقف التنافس في السوق، وترافق هذا مع انهيار العملة المحلية أمام الدولار، وهو ما زاد الأسعار ورفع نسبة التضخم إلى 50% في بعض الأحيان[2].

ولما كانت إيران قد أظهرت مرونة اقتصادية في مواجهة العقوبات، فيمكننا تلخيص الحالة الاقتصادية الإيرانية المستقبلة لرفع العقوبات إلى مجموعة من الإيجابيات التي يمكن البناء عليها، ومجموعة أخرى من السلبيات من الضروري تجاوزها.

فمن الإيجابيات:

- نجحت حكومة روحاني، الذي تشجع على الاستثمار الأجنبي، في خفض التضخم من 42 في المئة الى 15 في المئة؛ ما ساعد على استقرار العملة الإيرانية (الريال)، التي سبق أن فقدت ثلثي قيمتها. ولكن من دون زيادة في التمويل ودفع اقتصادي جديد، فإن هذه المكاسب معرضة للخطر[3].

وبالتزامن مع ذلك، شرع البنك المركزي الإيراني في تنفيذ سياسة لخفض قيمة الفائدة على الودائع، وتقديم التسهيلات لحفز العملية الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة حجم الاستثمار للخروج بالبلاد من حالة الركود؛ وهو ما سينعكس بدوره على تراجع معدل التضخم بحسب ما يرى نيلي[4].

---

[1]– الاقتصاد الإيراني يترقّب وقف النزيف، 31 مارس 2015:
http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/3/30

[2]– المرجع السابق.

[3]– كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

[4]– هل يتعافى الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي؟، 15 يونيو 2014:
http://www.aljazeera.net/news/

- إدارة الملف المالي جيد نسبيا، أي إن العجز، عندما حصل في بعض السنوات، كان محدودا جدا. هذا يشير أيضا إلى التقشف في الإنفاق في ظروف حصار اقتصادي صعب[1].

- لما كانت إيران تعاني –كدولة ذات اقتصاد ريعي معتمد على عائدات صادرات النفط (بالإضافة إلى الغاز)– من تقلبات أسواق النفط العالمية التي تهدد أمنها الاقتصادي والقومي، خاصة منذ عقوبات 2012 النفطية، بدأت طهران تركز جدياً على تحويل اقتصادها إلى اقتصاد غير نفطي يعتمد في جانب من جوانبه على سياسة تنمية الصادرات غير النفطية.

أي إن العقوبات حفزت الإدارة الإيرانية لتحقيق "تجارة غير نفطية متوازنة" (توازن بين الواردات وجميع الصادرات فيما عدا صادرات النفط والغاز)[2].

- بنت إيران شبكة من العلاقات الاقتصادية، منذ أن فُرضت عليها العقوبات الاقتصادية، وقد اعتمدت بشكل رئيس على الاتجاه شرقًا، وتوطيد علاقاتها الاقتصادية في المنطقة العربية مع دولة الإمارات، حتى أصبحت الأخيرة أكبر منفذ لطهران على العالم تجاريًا[3].

- حال البنية التحتية معقول نسبيًا، حتى يمكن القول إن إيران، مثلها مثل الولايات المتحدة، تعمل على تلبية احتياجاتها المحلية بشكل جيد، على صعيد البنية التحتية. وفي الواقع، يمكن القول بالفعل إن البنية التحتية الأمريكية في وضع أسوأ من نظيرتها الإيرانية. وليس هناك شك في أن الجمهورية الإسلامية تعمل على إضافة البنية التحتية بوتيرة أسرع؛ إذ تبني قطارات أنفاق وطرق سريعة أكثر من الولايات المتحدة وفي مساحة أصغر بكثير[4].

---

[1]– لويس حبيقة، الاقتصاد الإيراني: من العقوبات الى التنمية، 22 أبريل 2014:

http://www.annahar.com/

[2]– هل يتعافى الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي؟، مرجع سابق.

[3]– عبد الحافظ الصاوي، إيران، إقتصاد ما بعد الاتفاق النووي، 29 يوليو 2015:

http://www.e-kutub.com/index.php/2013-01-17-10-47-02/1631-2015-07-29-12-56-14

[4]– باتريك كلاوسون، التأثير المحتمل لمكاسب إيران الاقتصادية من الاتفاق النووي على سياستها الخارجية، مرجع سابق.

ومن السلبيات:

- مواصلة إيران دعم حلفائها في الخارج بالمال والسلاح، على الرغم من الكلفة العالية لهذا الدعم[1]. ورغم أنه في وقت سابق أكد رجال أعمال ومسؤولون تجاريون سوريون أنهم قلقون من تعرض شريان الحياة الاقتصادي الذي توفره إيران لضغوط؛ بسبب انخفاض أسعار النفط رغم الرسائل العلنية والدعم الذي يقدمه أقوى حليف إقليمي لسوريا[2]. فقط جرت عملية إعادة توجيه للمساعدات من منطقة إلى أخرى تبعًا لما تمثله من أولوية. إذ يرى صانع القرار الإيراني في هذا الدعم ضرورة للأمن القومي الإيراني، وكذلك لتحقيق مزيد من النفوذ بما يعزز مكانة إيران ودورها الإقليمي[3].

فعلى سبيل المثال، منحت إيران لسوريا تسهيلات ائتمانية قدرها ٤ مليارات دولار لشراء منتجات نفطية وغير نفطية بسبب تراجع الإنتاج السوري للنفط نظرا للعقوبات وسيطرة المعارضة على المنشآت النفطية[4].

ورغم تقدير الكلفة الإجمالية لكافة هذه النشاطات بأقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[5]، لكن يبقى الأمر عبئا، فضلا عن أن الجزم بحجم الإنفاق في هذا الصدد أمر غير ممكن.

- عانى الاقتصاد من انكماش خلال النصف الأول من السنة المالية 2016/2015". وذلك في ضوء تقرير "المركز الإحصائي لإيران"، الذي أشار إلى أن الإنتاج الصناعي انخفض بنسبة 2 في المائة في الربع الممتد ما بين يناير ومارس 2015 مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبقه[6].

- جفاف السيولة مع الافتقار إلى الآليات الفعالة لإجراء التحويلات المالية الدولية، بعد منع إيران من التعامل عبر شبكة سويفت المصرفية[1].

---

[1]- د. فاطمة الصمادي لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟، مرجع سابق.

[2]- تراجع النفط يثير مخاوف دمشق من فقد دعم إيران، 20 ديسمبر 2014: http://www.alarabiya.net/ar/iran/2014/12/20l

[3]- د. فاطمة الصمادي لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟، مرجع سابق.

[4]- خسارة النووي الإيراني وانهيار الاقتصاد، 9 أبريل 2015: http://elaph.com/Web/opinion/2015/4/998099.html

[5]- باتريك كلاوسون، التأثير المحتمل لمكاسب إيران الاقتصادية من الاتفاق النووي على سياستها الخارجية، 10 يوليو 2015: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/how-irans-economic-gain-from-a-nuclear-deal-might-affect-its-foreign-policy

[6]- إيران ما بعد الاتفاق النووي.. ركود اقتصادي، 13 أكتوبر 2015: http://www.gulfmagazine.com/section/5340/

وفيما يلي سيتناول التقرير الأثر الاقتصادي للاتفاق النووي على أربعة صعد: الأرصدة المجمدة، والنفط، والاستثمار الخارجي، والتداعيات خارجيًا.

الأرصدة المجمدة:

أكد البنك المركزي الإيراني عن أن أرصدة البلاد المجمدة في الخارج التي من المقرر الإفراج عنها تبلغ 29 مليار دولار. وكشف رئيس البنك المركزي الإيراني ولي الله سيف أكد أنه من أصل 29 مليار دولار هناك 23 مليار دولار أصول عائدة للبنك المركزي، و6 مليارات أخرى مملوكة للحكومة الإيرانية.

وأوضح سيف أن المبلغ الذي أعلن عنه في وقت سابق من يوليو 2015 البالغ 100 مليار دولار، يشمل 35 مليار دولار عبارة عن أصول في الخارج موظفة في مشاريع نفطية وغازية، و22 مليار دولار ودائع على شكل ضمانات في البنوك الصينية[2].

ولكن حتى مع رفع العقوبات، يجب اتخاذ خطوات بحثًا عن آليات مصرفية جديدة، أكثر مرونة وتطورًا[3]. **والأهم كيف ستوزع الأرصدة، على نحو يخدم الاقتصاد والمجتمع في إيران، وألا تتركز وعائداتها في يد مؤسسات بعينها كالحرس الثوري على سبيل المثال، والذي يسيطر على مساحة ليست بالقليلة من الاقتصاد الإيراني.**

النفط:

وبالطبع له أولوية كبرى بالاقتصاد الإيراني، ونتيجة العقوبات، خسرت طهران ما يزيد على 160 مليار دولار من عوائد النفط منذ 2012[4]. فرغم أن قطاع النفط والغاز هو الأكثر تحقيقا للأرباح في إيران، حتى وصل الأمر لدرجة لا تسمح حتى بأن تكرر طهران ما يكفي من البنزين لتغطية احتياجات البلاد.

---

[1]– كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

[2]– المركزي الإيراني: أرصدة إيران التي سيفرج عنها تبلغ 29 مليار دولار فقط، 26 يوليو 2015: https://arabic.rt.com/news

[3]– كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

[4]– إيران تتطلع لإنعاش الاقتصاد بعد الاتفاق التاريخي مع الغرب، مرجع سابق.

هذا وإن كانت شهدت صادرات النفط الإيرانية بعد اتفاق جنيف زيادة ملحوظة وصلت إلى 28% بداية عام 2015، بحسب تقرير لوكالة بلومبرغ الاقتصادية.

ووفقاً لتقرير أصدرته وكالة مهر الإيرانية في أبريل 2015، تشير إحصاءات شركة النفط الوطنية إلى زيادة القدرة الإنتاجية إلى 3.6 – 3.8 ملايين برميل نفط يومياً وارتفاع حجم الصادرات إلى 1.4 – 1.6 مليون برميل يومياً أيضًا[1].

وتعلن إيران أنها ستكون قادرة، بعد "يوم التنفيذ"، على زيادة إنتاجها النفطي بسرعة، بينما تحدّث بعض المسؤولين عن إضافة بنسبة 500 ألف برميل يومياً في غضون بضعة أشهر ومليون برميل في غضون عام[2]. فعلى سبيل المثال، قال وزير النفط الإيراني بيجان زنقانه إن إيران يمكنها أن تنتج مليون برميل إضافي يوميا في الأشهر الستة التالية لرفع العقوبات[3].

ومن ثم، فقد وضعت إيران خططا لإعادة بناء علاقاتها الصناعية والتجارية عقب الاتفاق النووي مع القوى الدولية؛ انطلاقًا من استهداف مشروعات في قطاعي النفط والغاز بقيمة 185 مليار دولار بحلول عام 2020[4].

وبالفعل هناك تجاوب من المستثمرين الأجانب، فقد أعلنت شركة "غازبروم" في يونيو أنها لا تستبعد المشاركة في مشاريع إنتاج الغاز في إيران، بعد رفع العقوبات الدولية عن طهران[5].

وبشكلٍ عام، ليس هناك شك بأن التجارة الخارجية ستنمو بشكل واضح بعد رفع العقوبات. من جانب، فإن المستوردين من إيران يتطلعون لتوريد الخبرات المطلوبة، والآلات، والخدمات مباشرة بدون مصاعب مالية وقانونية. وعلى الجانب الآخر، فإن مصدري البلاد سيستطيعون البحث عن أسواق وفرص جديدة.

---

[1]– هل يتعافى الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي؟، مرجع سابق.

[2]– إيران ما بعد الاتفاق النووي.. ركود اقتصادي، 13 أكتوبر 2015: http://www.gulfmagazine.com/section/5340/

[3]– كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

[4]– د. فاطمة الصمادي لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصاديًا دعم حلفائها؟، مرجع سابق.

[5]– غازبروم لا تستبعد المشاركة في مشاريع الغاز الإيرانية، 26 يونيو 2015: https://arabic.rt.com/newsA

لكن هناك عددًا من الأمور التي يجب الالتفات إليها: يتوقف تأثير زيادة حجم الصادرات أيضاً على مدى انضباط السياسة المالية والنقدية بحيث لا تؤدي عائدات النفط المتدفقة إلى تحفيز المناخ التضخمي[1].

أيضًا، لا يمكن لإيران زيادة الإنتاج إلا من خلال القيام باستثمارات كبرى، ومتكاملة. ثم هناك مشكلة تكمن في الفائض من النفط المعروض في السوق. فكما حذر سريسولا: "يمكن لعودة إيران الكاملة إلى سوق النفط أن تؤدي إلى المزيد من الانخفاض في أسعار النفط"[2].

كذلك، يتوقف الأمر على مدى السرعة التي يمكن لإيران أن تستعد بها من الجوانب الفنية والتقنية لاستئناف ضخ النفط بالمعدلات التي تصبو إليها؛ وذلك بافتراض إمكانية الموافقة على طرح الشحنات في الأسواق بسرعة وباستبعاد المخاوف من تقلص قاعدة زبائنها، وما قد لحق بحقول النفط من ضرر نتيجة إهمالها [3].

<u>الاستثمار الخارجي:</u>

رغم أن رفع العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي سيعزز وضع الاقتصاد الإيراني وينشط التجارة الإيرانية، إلا أن البلاد تحتاج إلى مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة، ومن المرجح أن تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة قد يستغرق عدة أشهر[4]. وقد أعلن رئيس البنك المركزي أن بلاده ستكون قادرة على استثمار ما بين 200 إلى 300 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية[5].

وترتبط الحاجة الإيرانية للاستثمار في المقام الأول بالرغبة في مواجهة البطالة التي أعلن روحاني – عند استلامه السلطة في أغسطس 2013– أن مواجهة تزايدها سيكون إحدى أولوياته. وبالرغم من أن الإدارة الحالية سعت لتقليل التقلبات الموسمية في البطالة، فإن معدل البطالة الكلي ظل يدور حول الـ 10 %. ومع ذلك، فإن الاتفاق النووي في شكله النهائي من شأنه توليد دفعة في النشاط الاقتصادي، خصوصًا من خلال

---

[1]– هل يتعافى الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي؟، مرجع سابق.

[2]– إيران ما بعد الاتفاق النووي.. ركود اقتصادي، مرجع سابق.

[3]– لنفط قلقة من احتمال اتفاق بشأن النووي الإيراني، 17 مارس 2015: http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/3/17

[4]– كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات؟، مرجع سابق.

[5]– المركزي الإيراني: أرصدة إيران التي سيفرج عنها تبلغ 29 مليار دولار فقط، مرجع سابق.

الاستثمار في شركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية. على سبيل المثال، شركات الإعلام الإيرانية أوردت ارتفاعًا بالتوظيف في البنوك الإيرانية المحلية. هذه الظاهرة تشير إلى اتجاه متفائل إزاء التوسع في النشاطات الاقتصادية والمالية، مما سينشئ وظائف وفرصًا جديدة.

علمًا بأن الاستثمار المنتظر ربما لا يقتصر على قطاعات الطاقة فقط (حيث أهميتها للاقتصاد الإيراني كما ذكر)، بل يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات المتوقع لها أن تشهد ازدهارًا خلال الفترة القادمة، خاصة السياحة الدينية، وما يتصل بالحوزات[1].

وقد أبرزت وسائل إعلام إيرانية وحليفة لإيران كيف مهد الاتفاق الطريق أمام توافد البعثات الدولية على طهران سعيا وراء التجارة في أكبر اقتصاد يعاود الانضمام إلى منظومة التجارة العالمية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991. وأيًا كانت الأبعاد الدعائية، فإنه بالفعل سعى الأوربيون منذ اللحظة الأولى لأخذ نصيبهم من الكعكة الإيرانية... فها هو وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس الذي حل في طهران يوليو 2015 للحديث عن "فرص مهمة" أمام الشركات الفرنسية للاستثمار في إيران بعد رفع العقوبات الاقتصادية، علما أن فرنسا الدولة الأكثر تشددا في المفاوضات مع إيران [2]..

أيضًا، قام وزراء من إيطاليا وألمانيا وصربيا بزيارات مماثلة منذ اتفاق 14 يوليو[3].

[1] –كيف ستفيد الصفقة النووية الاقتصاد الإيراني؟، 11 أبريل 2015:
http://altagreer.com/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5/

[2] – أوروبا تتقرب من إيران.. ما الذي تغير بعد الاتفاق؟، 30 يوليو 2015: http://www.alhurra.com/content/Iran-nuclear-France-Europe/276200.html#ixzz3sRImzYxx

[3] – وفد ياباني في طهران يبحث عن فرص استثمارية، 8 أغسطس 2015: https://arabic.rt.com/news/1/

اليابان تسعى إلى بناء علاقات اقتصادية مع إيران بعد الاتفاق النووي، 8 أغسطس 2015: http://www.thenewkhalij.net/ar/node/18529

وصرحت زيرة التنمية الاقتصادية الإيطالية فدريكا غويدي أن بلادها تحرص على التعاون طويل الأجل واستثمار ناجع في إيران. وقالت غودي: "بعد انتهاء المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني، قام الجانبان بتوقيع بروتوكول نيات، ونأمل أن تبلغ قيمة الاتفاقية التي نرجو أن ترى النور قريبا نحو ملياري دولار"[1].

وفي أغسطس زار وفد ياباني من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة طهران للقاء مسؤولين في قطاعات الطاقة وصناعات أخرى[2].

وأعلنت شركتا شارلماني كابيتال و"فيرست فرانتير"البريطانيتان عن مراقبتهما الأوضاع بالبورصة الإيرانية، للاستثمار فيها. وتحاول كل من الشركتين، الشراكة مع شركات استثمارية إقليمية، وتعبيد الطريق أمام دخولها لسوق البورصة الإيرانية المقدرة بـ 110 مليارات دولار[3].

وعلى مستوى الشركات أيضًا، فقد زار إيران ممثلون عن شركات ألمانية متخصصة في النفايات، وفي العمليات اللوجستية، وفي تصنيع المنتجات البلاستيكية، والدهانات، ومعدات ضخ المياه، وشاحنات النفايات، ومراوح محرّكات الأجهزة[4]..

وعلى الجانب الأمريكي، أبرمت شركة "بوينغ" الأمريكية لصناعة الطيران صفقة خجولة مع إيران بلغت قيمتها 120 ألف دولار، لتكون أول شركة أمريكية تتعامل مع إيران منذ عام 1979.

وقالت الشركة في بيان لها إنها قامت في الربع الثالث من عام 2014ببيع شركة الطيران الإيرانية "إيران إير"، كتيبات التعليمات الخاصة بالطائرات، ورسومات توضيحية وخرائط الملاحة الجوية وبيانات أخرى، في صفقة بقيمة 120 ألف دولار. وكان من المفترض أن تقوم "بوينغ" ببيع قطع غيار للطائرات لإيران أيضًا، ولكن وفقا لبيان الشركة فإن الصفقة التي أُبرمت لم تتضمن ذلك[5].

---

[1]– وفود أوروبية تحج إلى طهران، 5 أغسطس 2015: https://arabic.rt.com/news/ /

[2]– وفد ياباني في طهران يبحث عن فرص استثمارية، مرجع سابق.

[3]– شركات بريطانية تدرس فرص الاستثمار بالبورصة الإيرانية، 6 يونيو 2015: http://www.alalam.ir/news/1709290

[4]– ماذا يفعل رجال الأعمال الألمان في إيران؟، 3 نوفمبر 2015: http://www.noonpost.net/%D8%A5%D9%

[5]– بوينغ تبرم أول صفقة لشركة أمريكية مع إيران منذ عام 1979، 24 أكتوبر 2014: https://arabic.rt.com/news

وكانت بوينغ" قد حصلت في أبريل 2014 على رخصة من وزارة الخزانة الأمريكية بموجب الاتفاق على تسهيل العقوبات الغربية ضد البلاد، لبيع المكونات الضرورية لضمان سلامة ركاب الطائرات القديمة التابعة لشركات الطيران الإيرانية، مع إبقاء الحظر المفروض على بيع إيران طائرات جديدة[1].

وعامة، من المتوقع أن أهم المجالات التي سيستثمر فيها الأوروبيون: البنية التحتية، والسكة الحديدية، والصناعات الكبرى، ومنها البتروكيماوية المرتبطة بالنفط والصناعات التعدينية[2].

وفي هذا الإطار يتعين على الدولة الإيرانية رسم خريطة لحاجاتها الاستثمارية، تقوم وفقًا لها بتقديم التسهيلات والإمكانات للمستثمرين، سواء في الداخل أو في الخارج.

خارجيًا: وتتعدد التأثيرات الاقتصادية خارجيًا لرفع العقوبات على النحو التالي:

العالم العربي:

تتركز المخاوف في المقام الأول حول تزايد قدرة إيران على دعم وجودها في كل من سوريا ولبنان والعراق واليمن، حتى بدا الأمر وكأن الولايات المتحدة قد أطلقت يد إيران في المنطقة، مقابل تقديمها تنازلات بشأن برنامجها النووي[3].

أما عن التأثيرات الاقتصادية المباشرة، فبالطبع السعودية والبحرين قد تتضرران، بسبب الهبوط المتوقع لأسعار النفط، مع زيادة العرض الإيراني[4].

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– أوروبا تتقرب من إيران.. ما الذي تغير بعد الاتفاق؟، مرجع سابق.

[3]– ما بعد الاتفاق النووي مع إيران، 19 يونيو 2015: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/19/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[4]– العلاقات الاقتصادية بين إيران والخليج بعد الاتفاق النووي: http://www.dotmsr.com/details/

ومن ثم، فرغم أن إيران استطاعت اختراق دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا، من خلال اتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي تمتد لنحو 15 سنة، مع الكويت، وسلطنة عمان، والبحرين، وأن الاتفاق سيمهد الطريق للتفعيل[1]. برغم ذلك، إلا أنه نظرًا لطبيعة هيكل التجارة الإيرانية، التي تمثل فيها الصادرات النفطية نسبة تتراوح ما بين 70% – 80%، فإن صادرات الطرفين ستصبح في حالة تنافسية، فكلاهما يعتمد على تصدير النفط الخام[2].

علمًا أنه سيبقى للأمور المرتبطة بضبط التوازنات الإقليمية، أثرها في مسار العلاقات الاقتصادية بين إيران والعرب[3].

روسيا:

رغم رفض موسكو الدائم سياسة العقوبات التي انتهجتها القوى العظمى ضد إيران، إلا أنه ليس من الدقة تمامًا القول بأن الاتفاق الذي وُقع في جنيف وقضى برفع العقوبات عن طهران مقابل تسوية ملفها النووي لن يفرض تحدياته على روسيا، وخاصة على الصعيد الاقتصادي[4].

فبعد رفع العقوبات المفروضة على قطاع النفط الإيراني؛ سيصبح له –وهو الذي يمثل رابع أكبر احتياطات النفط وثانيها بالنسبة للغاز– القدرة على إضعاف قطاع الطاقة الروسي الذي يعاني بعض الأزمات، فمع استئناف إيران ضخ مئات الآلاف من البراميل يوميًا إلى السوق العالمية؛ سيقل سعر البرميل نتيجة زيادة المعروض، وقد اختبرت موسكو ما يمكن اعتباره "تأثيرًا سيكولوجيًا" للصفقة حين انخفضت الأسعار مباشرة إلى أقل من 57 دولارًا للبرميل، هذا لمجرد الإعلان عن اتفاق دون أي ضخ فعلي[5].

هذا، وإن كان الجانب الروسي لا يُبدي قلقًا كبيرًا في هذا الخصوص، ربما اعتمادًا على متانة التحالف الروسي–الإيراني. فتعليقا على ما يقال بشأن التداعيات السلبية على قطاع الطاقة الروسي بعد رفع العقوبات

---

[1]– عبد الحافظ الصاوي، إيران، اقتصاد ما بعد الاتفاق النووي، مرجع سابق.

[2]– المرجع السابق.

[3]– أوروبا تتقرب من إيران.. ما الذي تغير بعد الاتفاق؟، مرجع سابق.

[4]– بوتين الخاسر الرابح من الاتفاق النووي، 2 أغسطس 2015: http://www.noonpost.net/

[5]– المرجع السابق.

الدولية عن إيران، وأنها قد تصبح منافسا لـ"غازبروم" أكبر منتج للغاز الطبيعي في روسيا، في أسواق الغاز الأوروبية وغيرها، قال نائب رئيس شركة "غازبروم": "نعم الغاز موجود في إيران، ولكنه متوزع جغرافيا بشكل غير متساو وهناك مشاكل في ضخ الغاز إلى الشمال". مشيرا إلى أن الشركة لا تخشى المنافسة الإيرانية في أسواق الغاز العالمية. علمًا أن "غازبروم" شاركت في بداية عام 2000، في المرحلتين الثانية والثالثة من تطوير حقل الغاز الإيراني "بارس الجنوبي"، لكن تم تعليق مشاركتها بسبب العقوبات[1].

أيضًا على الجانب الآخر، ثمة عوامل أخرى قد تؤدي إلى تعويض موسكو عن خسارتها السابقة، فهذا الاتفاق يعتبر فرصة جديدة للشركات لجني مليارات من الدولارات من الأرباح عن طريق اختراق سوق غير مستغلة (السوق الإيرانية)، لاسيما أن لدى البلدين اتفاقيات سابقة لمشروعات مشتركة في مجالات الطاقة والملاحة والبناء وصناعة السيارات وغيرها، والتي من الممكن أن تستأنف حال البدء في تطبيق رفع العقوبات، وإن كان في كل الأحوال السوق الإيرانية لن تكون حكرًا على موسكو[2].

تركيا:

ربما تتشابه الحالة التركية مع نظيرتها الروسية من حيث إنها ستجد مزيدًا من المنافسين في مساحات كانت تحتكرها في السابق. فالانفتاح الذي بدأت تشهده إيران سيجعلها أقل حاجة إلى الشركات التركية، بل قد نجد الشركات الإيرانية تزاحم الشركات التركية في تركيا نفسها[3]. ذلك لاسيما أن إيران تحتل المرتبة العاشرة بين الدول، التي تعتبر وجهة للصادرات التركية، ومع الأخذ بعين الاعتبار بأن الدول التي تسبق إيران مثل العراق تعاني من أزمات كبيرة.

على جانب آخر، يُنتظر استفادة تركيا من اتجاه أسعار النفط عالمياً لمزيد من الانخفاض مع عودة إيران للسوق النفطية برفع العقوبات عنها. كما من المتوقع أن تعمل أنقرة على السماح لإيران بتصدير الغاز عبر أنبوب تاناب، الذي يهدف إلى نقل غاز أذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا، والجاري العمل به وسينتهي في

---

[1] –غازبروم لا تستبعد المشاركة في مشاريع الغاز الإيرانية، مرجع سابق.

[2]– بوتين الخاسر الرابح من الاتفاق النووي، مرجع سابق.

[3] – محمد زاهد جول، مصالح تركيا مع إيران بعد اتفاق النووي، 11 سبتمبر 2015: http://www.turkpress.co/node/12520

2018، وسيربط الغاز الأذربيجاني بأوروبا عبر جورجيا والأراضي التركية إلى اليونان، مما سيجعل الاستقرار في تركيا أمراً استراتيجيا حيوياً[1].

لكن ما قد يكون خطر حقًّا على العلاقات الاقتصادية التركية–الإيرانية، تصاعد الخلافات السياسية بينهما، فعلى إثر تحذير أردوغان طهران من مغبة الالتحاق بالركب الروسي في توجيه الاتهامات لتركيا (خاصة العلاقة مع داعش)، نجد أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام الجنرال محسن رضائي في تصريح له بقول: "إن إيران لديها وثائق تثبت شراء تركيا النفط من داعش". علمًا أنه في هذه الأثناء وقعت أزمة بين الجانبين، على الصعيد الاقتصادي، حيث خفض إيران كمية الغاز المصدرة لتركيا، ما أعلنت تركيا أنه مخالف للاتفاقات المبرمة[2].

والخلاصة في هذا الصدد: هل ستجعل إيران تحالفاتها السياسية بوصلة علاقاتها الاقتصادية خلال الفترة القادمة؟، أم أنها ستحاول كسب المزيد سياسيًا عن طريق توثيق علاقاتها الاقتصادية وفق ما يتيحه لها الاتفاق مع أطراف متنوعة، ذلك لاسيما أن إيران استطاعت الحفاظ على علاقات اقتصادية متميزة مع دول الخليج، رغم ما بينهما من خلافات واختلافات طيلة فترة العقوبات؟

خاتمة: يقدم رفع العقوبات فرصة كبيرة لإنعاش الاقتصاد الإيراني، من حيث: استعادة أرصدة مجمدة، فتح المجال للاستثمار الأجنبي، فك القيد عن القطاع النفطي. ولا شك أن ذلك يقدم ما يبرر التوقعات الكبيرة لدى المواطن العادي في إيران الذي يترقب نهاية العقوبات انتظارًا لتحسن مستوى المعيشة. إلا إن الخبراء يتحدثون عن عناصر تجب مراعاتها عند وضع السياسات الاقتصادية الإيرانية المقبلة:

- إن الاستثمار الاجنبي وحده لن يكون كافيًا، فإيران تحتاج إصلاحات اقتصادية أساسية لدفع عجلة الإنتاج، وفق رؤية متكاملة، غير عشوائية.
- ضرورة مأسسة محاربة الفساد.
- الاعتماد على أهل الخبرة من الأكاديميين ورجال الأعمال، والخروج عن أسر الأطر الضيقة.

[1] – تركيا وإيران.. تحالف اقتصادي رغم الخلافات، 8 أغسطس 2015: http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/8/8

[2] – على خطى روسيا.. إيران تتهم تركيا بشراء النفط من داعش، 4 ديسمبر 2015: http://www.alarabiya.net/ar/iran/2015/12/04

- تعزيز دور القطاع الخاص، ومواجهة احتكار مؤسسات الدولة للاقتصاد، خاصة المؤسسات العسكرية.

- القضاء على تعقيدات البيروقراطية، فوفقًا لتقرير البنك الدولي عن ترتيب البلدان من حيث سهولة ممارسة النشاط، تعد إيران من أصعب البلدان التي يمكن إقامة وتشغيل المشاريع فيها. ففي عام 2014، حلت في المرتبة 130 من بين 189 دولة.

- وضع معايير صارمة لضبط جودة الإنتاج المحلي الذي قد إذ يحجم المستهلكون عن شرائه لصالح العلامات التجارية التي ستغزو الأسواق الإيرانية[1].

- تنويع العلاقات التجارية الخارجية، حيث تُظهر البيانات الخاصة بتجارة طهران الخارجية، هشاشة علاقاتها التجارية مع أفريقيا على سبيل المثال؛ إذ تستحوذ الأخيرة على نسبة 2% من الصادرات الإيرانية، و0.1% من وارداتها، وكذلك أمريكا حيث لا تتجاوز نسبة الصادرات الإيرانية إليها 0.3%، من إجمالي الصادرات، فيما تبلغ واردات إيران من واشنطن 2% من إجمالي الواردات.. ومن هنا يتضح أن علاقات إيران الاقتصادية شديدة التركيز في قارة آسيا، وهو ما من شأنه أن يتاح المجال لتغييره في المرحلة القادمة[2].

*****

---

[1] في إيران.. الكساد الاقتصادي قد يجهض انجاز الاتفاق النووي، 22 نوفمبر 2015: http://annabaa.org/arabic/economicreports/4281

[2] عبد الحافظ الصاوي، إيران، إقتصاد ما بعد الاتفاق النووي، مرجع سابق.